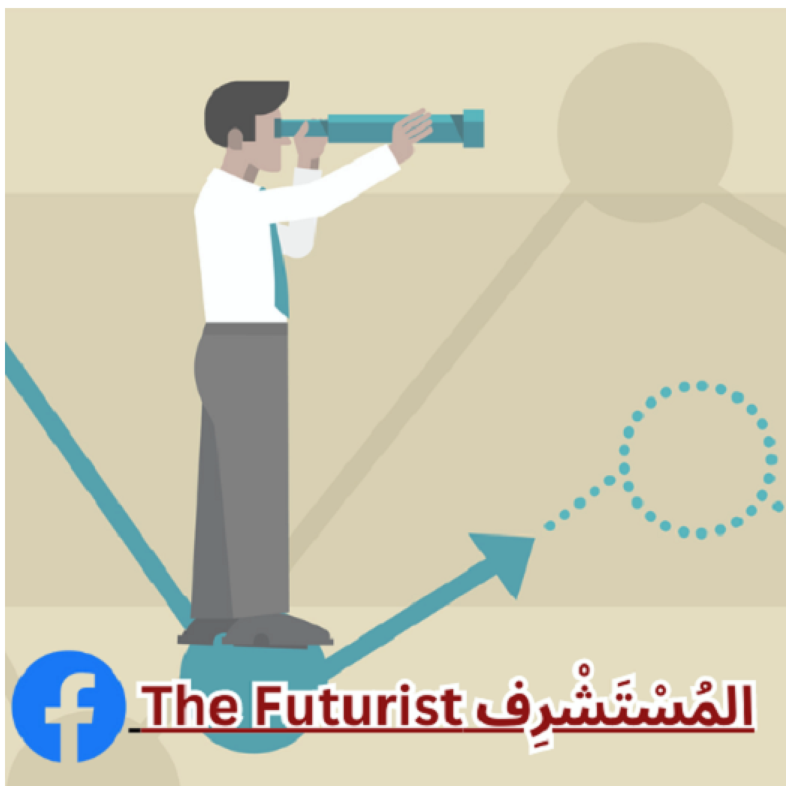


علم العلاقات الدولية

د. محمد بن نويمي


The Futurist المُسْتَشْرِف


علم العلاقات الدولية

د. محمد بن نويمي

الطبعة الأولى

1445 هـ - 2023 م



وزارة الثقافـــــــــة
Ministry of Culture
State of Qatar • دولـــة قطـــر

علم العلاقات الدولية

تأليف: الدكتور محمد بن نويمي

الطبعة الأولى: 1445هـ - 2023م

الناشر: وزارة الثقافة
إدارة الإصدارات والترجمة
قسم الإصدارات

البريد الإلكتروني: rs@moc.gov.qa
هاتف رقم: 44022222
الدوحة - قطر

رقم الإيداع في دار الكتب القطرية: 1056/2023
الترقيم الدولي (ردمك): 9789927135743

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	9
الفصل الأول: طبيعة العلاقات الدولية	11
أولاً : العلاقات الدولية والمفاهيم المرتبطة بها	13
ثانياً : القوى الفاعلة في العلاقات الدولية	22
ثالثاً : علاقة علم العلاقات الدولية بالعلوم الأخرى	31
الفصل الثاني: تاريخ العلاقات الدولية	35
أولاً : نشأة العلاقات الدولية	37
ثانياً : العلاقات الدولية في العصر الحديث والمعاصر	41
ثالثاً : التاريخ العلمي للعلاقات الدولية	52
الفصل الثالث: المدارس الفكرية في العلاقات الدولية	55
أولاً : المدرسة الليبرالية – المثالية	58
ثانياً : المدرسة الواقعية	62
ثالثاً : المدرسة الماركسية	66
رابعاً : المدرسة البنائية	75
الفصل الرابع: مستويات التحليل في العلاقات الدولية	81
أولاً : مستوى تحليل (الفرد) في العلاقات الدولية	87
ثانياً : مستوى تحليل (الدولة) في العلاقات الدولية	91
ثالثاً : مستوى تحليل (النظام الإقليمي) في العلاقات الدولية	94
رابعاً : مستوى تحليل (النظام الدولي) في العلاقات الدولية	99

الفصل الخامس: القوة في العلاقات الدولية	103
أولاً: مفهوم القوة في العلاقات الدولية	105
ثانياً: المفاهيم المرتبطة بمفهوم القوة في العلاقات الدولية	115
1) الهيمنة في العلاقات الدولية	115
2) توازن القوى في العلاقات الدولية	118
3) الردع في العلاقات الدولية	120
4) سباق التسلح في العلاقات الدولية	121
الفصل السادس: الحرب والحياد في العلاقات الدولية	125
أولاً: الحرب في العلاقات الدولية	127
ثانياً: الحياد في العلاقات الدولية	135
ثالثاً: عدم الانحياز في العلاقات الدولية	138
الفصل السابع: قضايا دولية	141
أولاً: حقوق الإنسان	143
ثانياً: الهجرة الدولية	146
ثالثاً: الإرهاب الدولي	149
رابعاً: الديمقراطية	152
خامساً: التغير المناخي	154
سادساً: نزع السلاح	156
الفصل الثامن: المنظمات الإقليمية والدولية	161
أولاً: نشأة وأشكال المنظمات الدولية	163
ثانياً: منظمة الأمم المتحدة	167
ثالثاً: منظمة الاتحاد الأوروبي	175
رابعاً: منظمة جامعة الدول العربية	178
خامساً: منظمة مجلس التعاون الخليجي	180
قائمة المراجع والمصادر	185

المقدمة

تعددت الكتب المعنية بعلم العلاقات الدولية نظرًا لأهميته وارتباطه بشتى مجالات الحياة، فهو علم يتجدد بشكل طبيعي انطلاقًا من التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها في حياتنا المعاصرة، ناهيك عن التغير المستمر لسياسات الدول وفقًا لأهدافها ومصالحها الوطنية؛ لذلك من البديهي اختلاف شكل العلاقات الدولية في القرون الماضية عن طبيعة العلاقات بين الدول في هذا القرن.

فنحن في حقل العلاقات الدولية أمام حالة جدلية سائدة؛ بسبب تعدد وتطور الأفكار والنظريات المختلفة التي تفسر بنية النظام الدولي وحركته غير الثابتة، ما يجعل الباحثين والمفكرين والمهتمين في حيرة علمية وأكاديمية دائمة في كيفية بناء إطار علمي وأكاديمي ممنهج، للوصول إلى تحليل عميق ووصف دقيق لحالة النظام الدولي، ومدى تأثير الوحدات الدولية ودورها تجاه القضايا والنزاعات والصراعات، وفهم كيفية تعامل الدول العظمى والكبرى مع مختلف التحديات التي تنال من بنية هذا النظام وقطبيته الحالية.

كذلك الأمر بخصوص جدلية تفرد علم العلاقات الدولية كعلم مستقل أم تبعيته للعلوم الأخرى. والأهم من ذلك في رأيي يكمن في مصدر الدراسات المعنية بعلم العلاقات الدولية، فأغلب تلك المصادر ليست عربية، ولنا أن نتخيّل كيف تتمّ عملية الترجمة، وما قد يصاحبها من تعثّر فكريّ، واختلال في المصطلحات والمفاهيم خلال عملية الترجمة.

لذلك أتى هذا الكتاب ليكون مقررًا ميسرًا للطلاب والدارسين والمهتمين في حقل العلاقات الدولية، ونبراسًا لهم في تفسير وفهم الموضوعات المتعلقة في هذا الحقل الأكاديمي، من خلال دراسة التيارات والمدارس الفكرية، وتبسيط المفاهيم والمصطلحات والأفكار، لتكون كما هي في إطار يحفظ معناها الصحيح ويؤدي الغرض المطلوب، وكذلك تحليل الأطر النظرية بمنهجية علمية، فقد تم توظيف القضايا المعاصرة المتعلقة بعلم العلاقات الدولية لمعرفة خلفيتها وأسبابها والوصول إلى نتائج تفسرها.

ويزعم المؤلف أن هذا الكتاب سيشكل -إن شاء الله- إضافةً ومرجعًا علميًا وفكريًا في الأدبيات المتعلقة بهذا الحقل الأكاديمي، حيث تمّ تأليف هذا الكتاب ليشمل كافة المواضيع التي تتعلّق بهذا العلم، ويتناول بالرصد والتحليل النظريات المنهجية في علم العلاقات الدولية بما يساعد الطلاب الدارسين والباحثين والمهتمين في هذا الحقل، على الرغم من حجم الإشكاليات والتداخل في مواضيع هذا العلم.

المؤلف

الفصل الأول

طبيعة العلاقات الدولية

أولاً: العلاقات الدولية والمفاهيم المرتبطة بها

تعدّدت المفاهيم التعريفية لمصطلح (العلاقات الدولية) في الدراسات الأكاديمية والبحوث العلمية المعنية في حقل العلاقات الدولية، حيث أكّد أغلبها عدم وجود تعريف شامل وجامع؛ لكنها اتفقت على أن الهدف من العلاقات الدولية هو التفاعل بين الوحدات الدولية؛ لتسعى كل وحدة منها إلى تحقيق مصالحها وأهدافها المرجوة، انطلاقًا من الاستراتيجية المتبعة لصانع ومتخذ القرار بمشاركة المؤسسات المعنية في عملية صنع القرار لكل وحدة من تلك الوحدات الدولية، فدراسة المفاهيم المتعلقة بعلم العلاقات الدولية يعتبر - في رأيي - المفتاح الأبرز لفهم طبيعة العلاقات الدولية. وهي بمثابة الطريق الذي يوصلنا إلى معرفة شكل السياسة الدولية وطبيعتها انطلاقًا من التطور التاريخي لعلم العلاقات الدولية كتخصص أكاديمي، وتحليل حجم المتغيرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وغيرها.

تعريف العلاقات الدولية

يعتقد المؤلف أن العلاقات الدولية هي «**مجموعة التفاعلات والنشاطات المختلفة التي تحدث بين الوحدات الدولية في إطار المجتمع الدولي**»، فهذا التعريف يُعتبر الأنسب -من وجهة نظري- لمفهوم العلاقات الدولية وطبيعتها. ففي هذا التعريف لم يقتصر الأمر على شكل محدد من أشكال العلاقات الدولية، إنما لدينا تفاعلات ونشاطات مختلفة. كما نلاحظ - أيضًا - أننا ذكرنا في التعريف أن التفاعلات (تحدث بين الوحدات الدولية)، ولم نكتفِ بالدول فقط؛ لأننا أمام وحدات دولية أخرى كالمنظمات الدولية

والشركات متعددة الجنسيات، كذلك أكّدنا في التعريف على (إطار المجتمع الدولي)، ولم نذكر (في إطار النظام الدولي)، والسبب في ذلك يعود لطبيعة وخصائص كل مصطلح ومفهوم، وهذا ما سوف نتطرق لذكره لاحقًا.

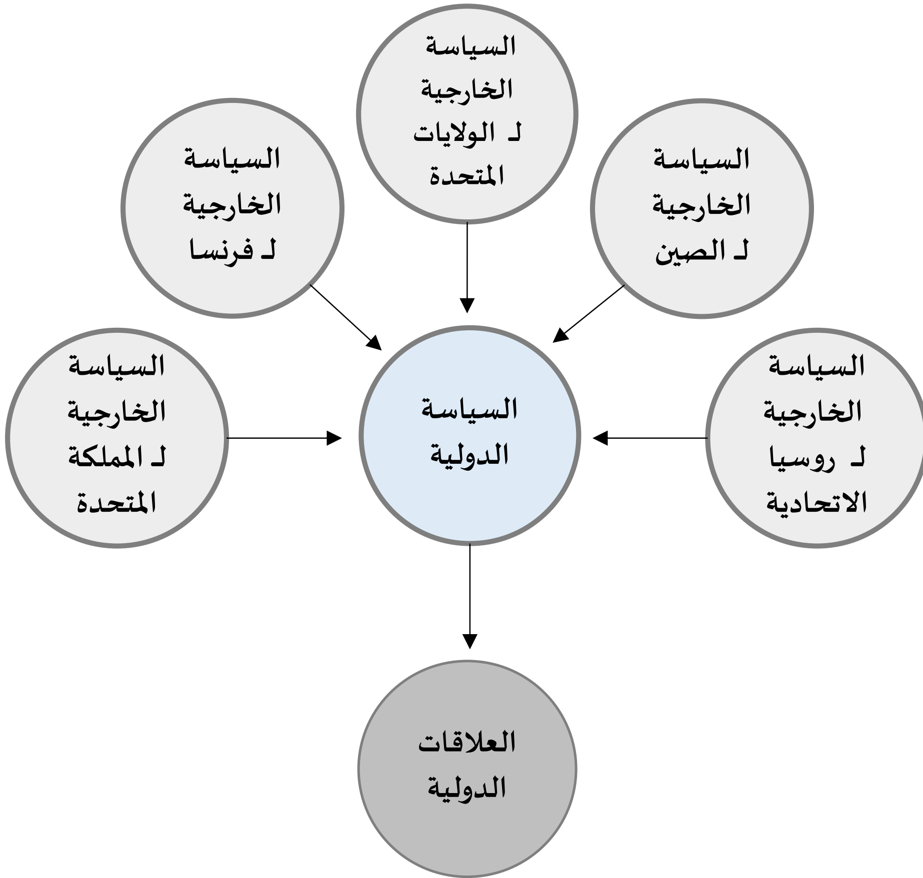
تعريف علم العلاقات الدولية

بما أننا عرّفنا العلاقات الدولية بكونها مجموعة التفاعلات والنشاطات المختلفة التي تحدث بين الوحدات الدولية في إطار المجتمع الدولي، فمن البديهي أن يُعرف علم العلاقات الدولية حينئذ بأنه «**العلم الذي يهتم بدراسة مجموعة التفاعلات والنشاطات المختلفة التي تحدث بين الوحدات الدولية في المجتمع الدولي**». ومن هنا يُفتح الباب أمام العشرات من المفاهيم والمصطلحات التي ترتبط بمفهوم العلاقات الدولية والتي ستأتي تباعًا في الفصول القادمة من هذا الكتاب؛ لكن البداية ستكون مع المفاهيم الأقرب والمتداخلة بشكل أساسي مع العلاقات الدولية كالسياسة الدولية والسياسة الخارجية.

السياسة الدولية - السياسة الخارجية

مفهوم السياسة الدولية كغيره من المفاهيم التي تتعلق بعلم العلاقات الدولية، يكتنفه جدل في التعريف، لذلك يمكننا القول بأنه «**مجموع التفاعلات والنشاطات السياسية التي تحدث بين الوحدات الدولية الفاعلة والمؤثرة في النظام الدولي**»، ثم نأتي الآن لمفهوم (**السياسة الخارجية**) التي تُعرف بأنها «**مجموع القرارات والنشاطات السياسية التي تتخذها وحدةٌ دوليةٌ ما مع الوحدات الدولية الأخرى لتحقيق مصالحها وأهدافها الوطنية**».

فمن الضروري بيان الفرق بين هذه المفاهيم المختلفة لوضع النقاط على الحروف، وتفكيك اللبس الحاصل، فالسياسة الدولية معنية - كما جاء في التعريف - بمجموع التفاعلات والنشاطات السياسية التي تحدث فقط بين الوحدات الدولية الفاعلة والمؤثرة، لذلك تم التشديد على الوحدات الفاعلة والمؤثرة دون غيرها، فالتأثير في إطار النظام الدولي لا يأتي إلا من خلال الوحدات الدولية المؤثرة -الدول العظمى والكبرى- التي تتحكم في السياسة الدولية، فليست كل الوحدات الدولية مؤثرة في حركة النظام الدولي، فالمالديف وجيبوتي تعتبران في الأصل دولاً؛ لكن هل تؤثران في شكل العلاقات الدولية؟ الجواب لا، لذلك تم اختيار الوحدات الدولية الفاعلة والمؤثرة في التعريف. كما تم حصر التفاعلات والنشاطات بالجانب السياسي فقط أي أننا لم نفتح الباب أمام جميع التفاعلات والنشاطات الدولية الأخرى، فالرياضة مثلاً، تأتي كتفاعل ونشاط في إطار العلاقات الدولية. كذلك تم استخدام مفهوم النظام الدولي في التعريف بدلاً عن المجتمع الدولي والفرق بينهما شاسع في اعتقادي، فالنظام الدولي لا يتشكل إلا بالوحدات الدولية الفاعلة فقط؛ الدول العظمى والكبرى، أما المجتمع الدولي فيحتوي على كل الدول والمنظمات سواء الفاعلة منها أو غير الفاعلة. أما السياسة الخارجية فهي أمر متاح لجميع دول العالم، فلا شك أن لكل دولة سياسة خارجية بغض النظر عن شكل وسلوك تلك السياسة. معنى ذلك أننا أمام اختلافات بين المفاهيم السابقة، فكل مفهوم له تعريف خاص به. لذلك يبيّن لنا الشكل التالي أبرز الاختلافات بين مصطلح العلاقات الدولية والسياسة الدولية والسياسة الخارجية

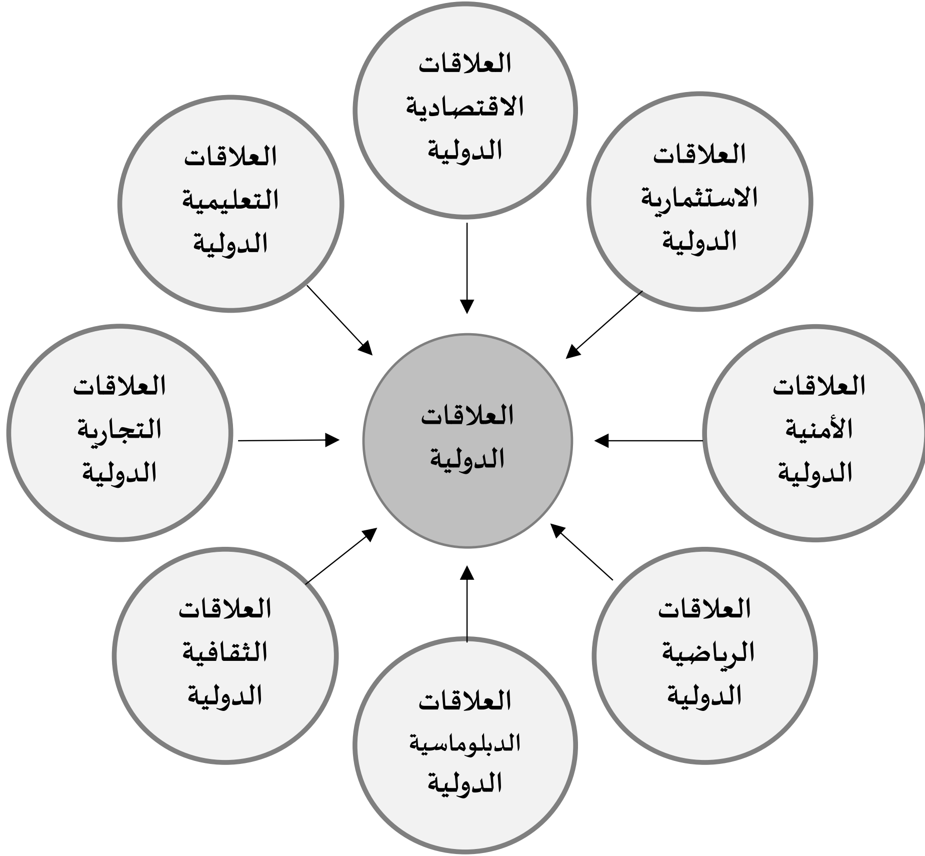


شكل (1)

ماذا نستفيد من ذلك؟

يبيّن الشكل السابق أن السياسة الخارجية للدول الفاعلة فقط؛ الدول العظمي والكبرى، هي التي تُكوّن ما يعرف اليوم بالسياسة الدولية. والسياسة الدولية بدورها تعتبر جزءًا مهمًّا من تفاعلات العلاقات الدولية. وقد يعتقد البعض أنها تنحصر في الإطار السياسي فقط، وهذا في رأيي غير دقيق، فالعلاقات الدولية لها أشكال متعددة

يلعب فيها الجانب السياسي دورًا في بلورة طبيعة وتشكل العلاقة بين الوحدات الدولية. ولعل الشكل التالي يبين لنا أشكال العلاقات الدولية.



شكل (2)

للعلاقات الدولية، **إذن**، تفاعلات متعدّدة ونشاطات مختلفة، فهي لا تنحصر – كما ذكرنا سابقًا – في الجانب السياسي – فقط – رغم أهميته ودوره في بلورة الشكل النهائي لطبيعة العلاقة بين الوحدات الدولية. ومن هذا المنظور تُكوّن السياسة الخارجية للدول الفاعلة شكل السياسة الدولية، التي تمثّل –بلا شك– جزءًا مهمًا من طبيعة العلاقات الدولية.

أهمية دراسة علم العلاقات الدولية

تكمن أهمية دراسة علم العلاقات الدولية في جملة من الدوافع، نحاول هنا تعداد أهمها، فهذا العلم أساسي في فهم وتفسير وتحليل التالي[1]:

- سلوك (الوحدات الدولية) في العلاقات الدولية.
- دور (المنظمات الدولية) في العلاقات الدولية.
- تأثير (الشركات متعددة الجنسيات) في العلاقات الدولية.
- أهمية (المدارس الفكرية) في العلاقات الدولية.
- أسباب (الأزمات) و(الصراعات) الدولية، وإيجاد الحلول لها.
- تشكل (الظواهر والقضايا الدولية) بكل أبعادها النظرية والواقعية.
- طبيعة (التفاعلات والنشاطات) في العلاقات الدولية.
- كيفية استشراف العلاقات الدولية، والتنبؤ بمستقبلها.

كما تُرسم العلاقات بين الوحدات الدولية بناء على أهداف كل وحدة دولية ومصالحها، وتستخدم في ذلك عدة وسائل لعل أبرزها:

- المفاوضات.
- المعاهدات.
- الاتفاقيات.
- الأعراف والقوانين الدولية.

النظام الدولي

يعتبر مفهوم النظام الدولي من المفاهيم الدارجة في علم العلاقات الدولية حيث يُعرف بأنه[2] «النظام الذي ينشأ نتيجةً لـ (التفاعلات

الدولية) و (علاقات التأثير والتأثر) بين الوحدات الفاعلة والمتمثل في توزيع مصادر (القوة) و(النفوذ) بين الدول خلال فترة تاريخية معينة». فمفهوم النظام الدولي من المفاهيم المرتبطة بعلم العلاقات الدولية، ويعد إطارًا نظريًا لقياس مدى تأثير نظام القوة والهيمنة في الشؤون الدولية، ليصبح عاملاً مساعدًا لفهم وتحليل الأطراف المؤثرة وصاحبة النفوذ في مختلف المجالات، ورغم الاختلاف في مدى وجود قوة دولية تتولى التحكم بالنظام الدولي إلا أن حجم التفاعلات المؤثرة شكّل بنية هذا النظام.

القصد من مفهومي (النظام الدولي) و (المجتمع الدولي)

النظام الدولي	يُقصد به النظام الذي شكّلته الدول المؤثرة في (ساحة العلاقات الدولية.
المجتمع الدولي	يُقصد به الأسرة الدولية الذي تضمّ كافة الدول المؤثرة وغير المؤثرة في العلاقات الدولية.

سمات النظام الدولي

يُعتبر النظام الدولي حالة متغيرة، ويستند على طبيعة وشكل التفاعلات بين الوحدات الدولية الفاعلة، حيث تلعب التباينات دورًا في بلورته كحالة صراعية أو تعاونية، ومن أهم سماته[3]:

1) النظام الدولي حالة متغيرة باستمرار وليست ثابتة.
2) النظام الدولي ليس نظامًا بمعنى الانضباط والالتزام، وإنما يستند إلى طبيعة التفاعلات بين الدول المؤثرة.
3) النظام الدولي قائم على حالتين؛ إمّا (حالة صراع وتنافس)، أو (حالة تعاون وتكامل).
4) النظام الدولي مبني على التباين بين الدول التي تحمل كل

منها قيمًا وأيديولوجيات تختلف عن الأخرى.

5) النظام الدولي ليس له سلطة دولية بمعنى السلطة التي تستطيع التحكم والسيطرة في تصرفات الدول وسلوكها.

6) النظام الدولي تتغير فيه مراكز القوة من فترة إلى فترة تاريخية أخرى.

من يصنع بنية النظام الدولي؟

تساهم سياسات الدول العظمى بشكل رئيسي، بالإضافة إلى الدول الكبرى في صنع بنية النظام الدولي. وهنا يأتي السؤال، هل من الضروري أن تتحرك الدول سياسيًا للتأثير في النظام الدولي دون وجود مصالح وأهداف مخطط لها؟ طبعًا لا، فالدّول تسعى في أن تكون مؤثرة في النظام الدولي وفقًا لأهدافها ومصالحها المعلنة وغير المعلنة، فلا يمكن أن تتحرّك من أجل التأثير خارجيًا دون وجود أهداف ومصالح محدّدة، وهذه عملية واعية ومقصودة تعمل من خلالها الدول على أن تكون فاعلًا أساسيًا في النظام الدولي.

القطبية

نتجت عن العلاقات الدولية مفاهيم متعددة، لعل من أبرزها مفهوم (القطبية) الذي ظهر نتيجة لحجم الصراعات والنزاعات وتأثيرها في العلاقات الدولية، فيمكننا تعريف القطبية[4] بأنها «**مفهوم يطلق على الدول المهيمنة على النظام الدولي في أوقات معينة**»، فقد مرّت القطبية بثلاث مراحل[5] أصبحت فيما بعد ظواهر في العلاقات الدولية، والجدول التالي يبيّن أشكال القطبية، وظهورها، والقوى الفاعلة فيها:

النظام	الظهور	القوى الفاعلة
نظام متعدد القطبية	- البداية: من معاهدة ويستفاليا 1648م. - النهاية: بداية الحرب العالمية الثانية 1939م.	بريطانيا، النمسا، روسيا، فرنسا، الدولة العثمانية، بروسيا.
نظام ثنائي القطبية	- البداية: من نهاية الحرب العالمية الثانية 1945م. - النهاية: نهاية الحرب الباردة 1989م.	الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.
نظام أحادي القطبية	- البداية: من نهاية الحرب الباردة 1989م. - النهاية: حتى وقتنا الحالي.	الولايات المتحدة الأمريكية.

ومع ذلك هناك من يختلف في مسألة (أحادي القطبية)، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها على النظام الدولي معللاً ذلك بأننا اليوم أمام نظام (متعدد القطبية) بدأ يتشكّل أخيرًا في بنية النظام الدولي، فلم يعد النظام العالمي الجديد مستندًا على قوة تقليدية واحدة، وعلى الولايات المتحدة أن تتكيف معه وأن تتعامل وفقًا لذلك. إلا أن هذا الوصف في رأيي غير دقيق من الناحية العلمية والعملية، فعلميًا ما تزال أغلب الدراسات والبحوث المعنية بعلم العلاقات الدولية تؤمن بأحادية القطبية وتفرد الولايات المتحدة بالسيطرة على النظام الدولي، أما عمليًا على أرض الواقع، فالولايات المتحدة تعتبر الأولى اقتصاديًا وماليًا وعسكريًا وتجاريًا وصناعيًا وتكنولوجيًا وسياسيًا ودبلوماسيًا، ويكفينا النظر في أروقة المنظمات الدولية لنلاحظ تأثير واشنطن في عملية صنع القرار الدولي واستحواذها عليه؛ لكن في المقابل حتى نكون منصفين لا يمكن اليوم إنكار وجود قوى صاعدة قد تغيّر مستقبلاً موازين القوى في النظام الدولي، كالدول الأوروبية مجتمعة مثلاً، أو الصين، أو روسيا، أو الهند، أو اليابان، فتلك الدول لديها

طموح الهيمنة والتحكم، ومصير مستقبل النظام الدولي في اعتقادي مرتبط بمدى تطور تلك الدول وقدرتها على تجاوز الولايات المتحدة حتى نكون مستقبلاً أمام نظام دولي متعدد القطبية.

تصنيف سلوك الدول في سياستها الخارجية

تعتبر عملية صنع واتخاذ القرار السياسي من العمليات المعقدة للدول، فهي تُرسَم وفقًا للبيئة الإقليمية والدولية التي تنتمي لها تلك الدول، مما يجعل تغيير تلك المواقف السياسية أمرًا طبيعيًا. ومن هنا يمكن تصنيف سلوك الدول في سياساتها الخارجية إلى صنفين:

1) سلوك تعاوني من خلال استخدام الأدوات الدبلوماسية.
2) سلوك صراعي من خلال استخدام الأدوات العسكرية أو العقوبات الاقتصادية.

وهنا يلعب الاستقرار السياسي للدول دورًا فاعلًا في بلورة سياستها الخارجية، لأن الاستقرار السياسي يجعل الدول تتفرغ لرسم سياستها الخارجية وتنفيذها من أجل تحقيق أهدافها، ويعطي في المقابل صورة إيجابية للدول في الخارج مما يساهم في تقبل سياستها الخارجية.

ثانياً: القوى الفاعلة في العلاقات الدولية

يقصد بالقوى الفاعلة في العلاقات الدولية[6] تلك الأطراف -الوحدات الدولية - القادرة على لعب أدوار مؤثرة في المشهد الدولي من خلال القدرة على اتخاذ القرار أو المساهمة فيه، والتأثير في إطار العلاقات الدولية من أجل الحصول على نتائج وأهداف ومصالح

محددة، ويمكن أن تكون القوى الفاعلة: دولاً، أو منظمات دولية، أو شركات متعددة الجنسيات، أو حتى حركات تحرر وطني. وهناك -أيضًا- لاعبون آخرون في العلاقات الدولية أقل تأثيرًا كالشركات الأمنية وجماعات المصالح أو ما يعرف بجماعات الضغط؛ لكن كما ذكرنا فهي أقل تأثيرًا؛ لذلك لن نأتي على ذكرها، وسنكتفي بالقوى الفاعلة.

أولاً: الدول

تعريف الدولة في علم العلاقات الدولية من الأمور الجدلية؛ بسبب الغموض الذي يحيط بهذا المفهوم، حيث يعتبر من المفاهيم الحديثة نوعًا ما، فلم تعرف أوروبا مسمّى الدولة قبل عصر النهضة؛ لكنه بدأ في الظّهور منذ القرن السابع عشر للتعبير عن الكيان الذي يشكّل إطار السلطة السياسية[7].

وتعتبر الدولة اللاعب الرئيس والمحرّك الأول كقوة فاعلة في العلاقات الدولية. ونقصد بالدولة[8] «**مجموعة من الناس (الشعب)، يقيمون في إقليم جغرافي محدد (الأرض)، ويخضعون لسلطة معينة (حكومة)، ذات سيادة، ومعترف بها دوليًا (استقلال)**». ورغم التحولات التي طرأت في طبيعة العلاقات الدولية تاريخيًا وظهور وحدات دولية أخرى، فإن الدولة ظلّت وما تزال الوحدة الدولية الأقوى في حركة التفاعلات الدولية محافظةً بذلك على تأثيرها السياسي.

أركان الدولة

وفقًا للتعريف فأركان الدولة (السكان، والإقليم، والحكومة، والسيادة) تعتبر أمرًا ضروريًا لقيام الدول وتشكلها، رغم الاختلاف

الحاصل الآن حول أهمية وجود السيادة كركن من أركانها.

1) السكان (الشعب)

الشعب هو الركن الأول من أركان الدولة، ويقصد به[9] «**مجموعة من الناس، يجمعهم كيان سياسي واحد، يتولى حمايتهم في أرض واحدة، ولهم خصائص مشتركة**»، والملاحظ أننا لم نذكر اللغة من ضمن الخصائص المشتركة للشعب، والسبب في ذلك أن هناك شعوبًا في وطن واحد لكنهم يتحدثون عدة لغات، العراق مثلاً، اللغة العربية واللغة الكردية لغتان رسميتان في الدستور العراقي[10]، فالذي يميز الشعب أو السكان عن غيرهم من التجمعات البشرية، هو العيش في (إقليم ما) له (حدود جغرافية محددة) و(امتلاك جنسية واحدة) تؤكّد انتماءهم لهذا الإقليم.

ولابد هنا - أيضًا - أن نفرق بين المواطن والمقيم، فالمواطنون هم من يملكون جنسية الوطن الواحد، ويسكنون في هذا الوطن (بشكل دائم)، ولهم الحقوق والواجبات نفسها وفقًا (للدستور). بينما المقيمون هم من يملكون جنسية وطن آخر، ويقيمون في هذا الوطن (بشكل مؤقت)، ويخضعون لـ (قوانين الإقامة)[11].

2) الإقليم (الأرض)

هو الركن الثاني من أركان الدولة فهو المساحة الجغرافية التي تتألف من (اليابسة - الماء - الجو)، وتمارس عليها الدولة سلطتها وسيادتها، وهنا يجب توضيح أنواع الأقاليم والتي تشمل[12]:

أولاً: الإقليم الأرضي: هو المساحة الأرضية التي تتضمن اليابسة؛ ما فوقها وما تحتها، والأنهار والبحيرات الداخلية بالإضافة إلى باطن الأرض.

ثانيًا: الإقليم المائي: هو المساحة المائية المجاورة للإقليم الأرضي من البحار والمحيطات، وتسمّى بالمياه الإقليمية.

ثالثًا: الإقليم الجوي: هو المساحة الجوية التي تعلو الإقليم الأرضي والإقليم المائي، وتنظّم عليها الدولة حركة المرور وفقًا لمصالحها وأهدافها.

3) السلطة (الحكومة)

هي الركن الثالث للدولة ويقصد بها[13] «**القوة الشرعية الوحيدة المخوّلة في الدولة بـ (حفظ) و(حماية) و(تنظيم) المجتمع وفقًا للقواعد القانونية**»، حيث تقوم السلطة بالوظائف التالية:

- تتولى إدارة البلاد، والإشراف على أمورها.
- تنظيم العلاقات مع الشعب.
- استغلال ثروات البلاد في الصالح العام.
- تنظيم اقتصاد الدولة.
- إدارة سياسات الدولة؛ داخليًا وخارجيًا.
- حماية الوطن من العدوان، والأخطار الخارجية.
- تحقيق الأمن والاستقرار في ربوع الوطن.
- تحقيق السعادة والرفاهية لأفراد المجتمع.
- تنفيذ القوانين والتقيّد بالأنظمة.

4) السيادة (الاستقلال)

هي الركن الرابع للدولة، ويقصد بها[14] «**عدم خضوع (دولة ما**

لأية سلطة من أي (دولة أخرى) سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي».

والسيادة لدى الدولة تأتي في وجهين:

- **السيادة الداخلية:** هي قدرة دولة ما على صناعة واتخاذ (القرار الداخلي) وفقًا لأهدافها ومصالحها الوطنية دون تأثير من أي دولة.
- **السيادة الخارجية:** هي قدرة دولة ما على صناعة واتخاذ (القرار الخارجي) وفقًا لأهدافها ومصالحها الوطنية دون تأثير من أي دولة.

وللسيادة خصائص متعددة، من أبرزها[15]:

1) السيادة مستقلة، وليست مقيدة أو مرتبطة بإرادة الغير.
2) السيادة دائمة وملازمة لحياة الدولة، ولا تنتهي إلا بزوال الدولة.
3) السيادة غير مُجزّأة، وليست قابلة للتقسيم.
4) السيادة شاملة على الإقليم والشعب، عدا البعثات الدبلوماسية للدول وفقًا للمعاهدات.
5) السيادة أصيلة من الداخل، ولا تُستمدّ قوتَها من الخارج.
6) السيادة لا يمكن التنازل عنها لأية دولة؛ إلا في حالة الاتحاد أو الانضمام إلى دولة أخرى.

أشكال الدول

تأتي الدول على شكلين؛ إما موحدة أو مركبة، وهذا لا علاقة له بحجم المساحة، أو عدد السكان، أو قوة الدولة، ويمكن هنا تبسيط أشكال الدول من خلال التالي:

1) **الدول الموحدة أو البسيطة**[16]: هي الدولة التي تكون فيها السلطة بيد حكومة واحدة، تمارس سلطتها كاملة على ترابها الوطني، ويخضع مواطنوها لإدارة سياسية واحدة.

2) **الدول المركبة أو الاتحادية**[17] **وتنقسم إلى:**

- **الفيدرالية**: وهي الدولة التي تتألف من عدة أقاليم أو ولايات في إطار حكومة فيدرالية موحدة، وتتمتع كل ولاية بسيادتها الداخلية فقط، وتُترك السيادة الخارجية للدولة الفدرالية مثل الولايات المتحدة.
- **الدول الكونفدرالية**: وهي اتحاد يتألف بين دولتين أو مجموعة من الدول ذات سيادة في إطار معاهدة، مع احتفاظ كل من تلك الدول بسيادتها الكاملة على إقليمها، مثل دول الاتحاد الأوروبي.

أنواع الدول على أساس الموقع

1) **الدول الساحلية**: دول تطل على منافذ مائية (أغلب دول العالم لها منافذ بحرية).

2) **الدول الحبيسة**: دول تحيط بها اليابسة من جميع الجهات (تشاد – أثيوبيا)، أو التي تقع سواحلها الوحيدة على البحار المغلقة (أذربيجان).

أنواع الدول على أساس القوة والتأثير

أولًا: الدول العظمى	
هي التي تمتلك قدرات وموارد أكبر بالإضافة لقوة الردع، وتمارس التأثير على (معظم مناطق العالم)	
مثال	الولايات المتحدة – الاتحاد السوفيتي سابقًا.

ثانيًا: الدول الكبرى	
هي التي تمتلك قدرات وموارد أقل من الدول العظمى، وتمارس التأثير على (مناطق محددة من العالم).	
مثال	فرنسا - الصين - روسيا - بريطانيا

ثالثًا: الدول الوسطى	
هي التي تمتلك قدرات وموارد أقل من الدول الكبرى، وتمارس التأثير على (مناطق متعددة من الإقليم).	
مثال	تركيا - السعودية - إيران، تمارس هذه الدول التأثير على إقليم منطقة الشرق الأوسط.

رابعًا: الدول الصغرى	
هي التي تمتلك قدرات وموارد أقل من الدول الوسطى، وتمارس التأثير على (مناطق محددة من الإقليم).	
مثال	تأثير إريتريا كـ (دولة صغرى) على جيبوتي وهي (دولة صغرى).

هل تستطيع الدول الصغرى أن تؤثر في الساحة الدولية؟ وكيف؟

نعم، تستطيع الدول الصغرى التأثير دوليًا؛ لكن من خلال اتباع سياسة التحالفات مع الدول العظمى أو الكبرى لتوفر لها الحماية المطلوبة، وبالتالي تتفرّغ جيدًا تلك الدول للعب أدوار خارجية مؤثرة.

ثانيًا: المنظمات الدولية

نشأت المنظمات الدولية كبديل عن فكرة الاجتماعات والمؤتمرات الدولية، فهي تعتبر ظاهرة حديثة نسبيًا، ورغم الجدل حول نشأتها إلا أن النشأة الصحيحة كانت مع عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، وسوف نتطرق إلى نشأة المنظمات الدولية في الفصل الثاني

من هذا الكتاب، وأيضًا، في الفصل الثامن المختص بالمنظمات الدولية والإقليمية. والمقصود بالمنظمة الدولية[18] «**كيان دولي تأسس على اتفاق أو معاهدة؛ لتحقيق أهدافًا ومصالح مشتركة، وله شخصية قانونية دولية مستقلة**». والمنظمات الدولية نوعان؛ حكومية وغير حكومية.

1) **المنظمات الدولية الحكومية:** هي المنظمات التي تتكوّن من الحكومات (الدول) فقط وتأسّست من أجل أهداف ومصالح مشتركة مثل:[19]
   - منظمة الأمم المتحدة، منظمة دولية، تأسست العام 1945م.
   - جامعة الدول العربية، منظمة إقليمية، تأسست العام 1945م.
   - الاتحاد الأوروبي، منظمة إقليمية، تأسست العام 2009م.

2) **المنظمات الدولية غير الحكومية:** وهي المنظمات غير الربحية التي تتكوّن من الأفراد أو المؤسسات أو الجمعيات من أجل أهداف ومنافع عامة مثل:[20]
   - منظمة الصليب الأحمر التي تأسست في جنيف 1863م.
   - منظمة العفو الدولية التي تأسست في لندن 1961م.
   - منظمة أطباء بلا حدود التي تأسست في جينيف العام 1971م.

ثالثًا: الشركات متعدّدة الجنسيات

الشركات متعددة الجنسيات[21] هي «**مجموعة من الشركات العملاقة يمتدّ نشاطها في دول متعددة، وتخضع عادة لملكية جنسيات متعددة، أو يديرها أشخاص من جنسيات مختلفة**»، مثل: (أكسون موبيل)، و(شل)، و(فودافون)، و(أمازون)، و(غوغل) وغيرها.

فالشركات متعددة الجنسيات تعد اليوم من الأطراف المؤثرة في

العلاقات الدولية رغم حداثتها، وتسمّى في أدبيات العلاقات الدولية بالشركات متعددة الجنسيات أو الشركات العابرة للقارات، ويكمن عملها في النشاطات التجارية، وتتوزع في العديد من دول العالم؛ ولكنها ترتبط بالشركة الأم، وقد عرّفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة[22] بأنها «تلك المشروعات التي تمتلك الموجودات والمصانع والمناجم ومكاتب البيع في دولتين أو أكثر». **ومن خصائصها**[23]:

1) التوسع الجغرافي في عدد من بلدان العالم.
2) ضخامة رأس المال والإنتاج.
3) إستراتيجيتها وقراراتها تصدر عن الشركة الأم.
4) تنوع الأنشطة.
5) التأثير الإستراتيجي في الدول النامية.

تأثير الشركات متعددة الجنسيات في العلاقات الدولية

يؤثّر حضور الشركات متعددة الجنسيات في العلاقات الدولية من خلال جملة من العوامل أهمها[24]:

1) منافسة الشركات المحلية في الدول المضيفة، مما ينعكس على تنميتها وتطور عملها.
2) احتكار التكنولوجيا والصناعات الأخرى الأساسية مما يجعل الدولة المضيفة تعتمد عليها بشكل دائم.
3) الحفاظ على مصالح وأهداف الدول الكبرى التي تنتمي إليها والتي تتطابق - غالبًا - مع مصالح تلك الشركات وأهدافها.
4) عرقلة جهود وخطط الدولة المضيفة؛ بسبب استغلال ثرواتها، وممارسة السيطرة على مواردها الطبيعية.

ونتيجة لتأثير تلك الشركات تصبح السيادة الوطنية في الدول

المضيفـة مهـددة بالخطـر.

رابعًا: حركات التحرر الوطني

حـركات التحـرر الوطنـي هـي حـركات أو كيانـات وطنيـة منظّمـة ومسـلحة، جذورهـا كانـت[25] في القـرن 18 مـع الثـورة الأمريكيـة؛ لكنهـا بـرزت بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة. وتكافـح هـذه الحـركات مـن أجـل مناهضـة الاسـتعمار وطـرده، وتحقيـق الحريـة، والاسـتقلال لأوطانهـا. وقـد اختفـت، تقريبًـا، مـن المشـهد الدولـي بعـد تحـرّر أغلـب دول العالـم. وخيـر مثـال علـى ذلـك منظمـة التحريـر الفلسـطينية، حيـث لـم يبـقَ سـوى فلسـطين التـي مـا تـزال محتلّـة في نظـر القانـون الدولـي.

ثالثًا: علاقة علم العلاقات الدولية بالعلوم الأخرى

أولًا: علاقة علم العلاقات الدولية بـ (التاريخ)

علـم التاريـخ هـو «العلـم الـذي يهتـم بدراسـة الوقائـع والأحـداث التـي حدثـت في الماضـي علـى أسـس علميـة مـن أجـل الوصـول إلـى قواعـد وحقائـق تسـاهم في فهـم الحاضـر والتنبـؤ بالمسـتقبل».

ويسـتعين علـم العلاقـات الدوليـة بعلـم التاريـخ لدراسـة (الوقائـع والحـوادث التاريخيـة)، ومعرفـة (العوامـل المؤثـرة في صنعهـا وأسـبابها)، ثـمّ فهـم وتفسـير (الأحـداث والوقائـع المعاصـرة بنـاء علـى الماضـي)، واستشـراف (المسـتقبل اسـتنادًا علـى معطيـات الحاضـر).

ثانيًا: علاقة علم العلاقات الدولية بـ (علم النفس)

علم النفس هو «العلم الذي يهتم بدراسة شخصية وسلوك الإنسان، وأنماط تفكيره من أجل الوصول إلى فهم وتفسير هذا السلوك، والتحكم به».

ويعتمد علم العلاقات الدولية على علم النفس من خلال دراسة (سلوك الأفراد «صناع القرار») ومعرفة (طبيعة تصرفاتهم وأفكارهم ومعتقداتهم وشخصياتهم)، ثم فهم وتفسير (كيف تدار عملية صنع واتخاذ القرار انطلاقًا من سلوك الفرد - صانع ومتخذ القرار).

ثالثًا: علاقة علم العلاقات الدولية بـ (الدبلوماسية)

علم الدبلوماسية هو «العلم الذي يهتم بدراسة الوسائل والأدوات التي تستخدمها الوحدات الدولية؛ لتحقيق أهدافها ومصالحها الخارجية من خلال (فن التفاوض) و (مهارات الإقناع)».

ويعول علم العلاقات الدولية على الدبلوماسية لدراسة ومعرفة (طبيعة الوسائل والأدوات التي تستخدمها الدول دبلوماسيًا في سياستها الخارجية)؛ لتساعد في تحليل وفهم (تأثير الدبلوماسية في بناء وتشكل العلاقات بين الوحدات الدولية).

رابعًا: علاقة علم العلاقات الدولية بـ (العلوم السياسية)

العلوم السياسية هي «العلوم التي تهتم بدراسة شكل وإدارة نظام الحكم في دولة ما من أجل تحليل سلوكها، وتفسير تفاعلها؛ داخليًا وخارجيًا».

ويعتمد علم العلاقات الدولية اعتمادًا أساسيًا وضروريًا على العلوم

السياسية من خلال دراسة ومعرفة (كيفية إدارة سياسة الدول؛ داخليًا وخارجيًا)، ثمّ تحليل وتفسير سلوك تلك الدولة وتأثيرها وتفاعلها في إطار العلاقات الدولية بناء على سياستها).

خامسًا: علاقة علم العلاقات الدولية بـ (القانون الدولي)

القانون الدولي هو «العلم الذي يهتم بدراسة مجموعة (القواعد) و(الاتفاقيات) و(المواثيق) و(المعاهدات) القانونية الدولية التي تحكم العلاقات وتنظمها بين الوحدات الدولية».

ويرتكز اعتماد علم العلاقات الدولية على القانون الدولي في دراسة ومعرفة (القواعد والاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات القانونية الدولية)، ثم فهم وتفسير (دورها وتأثيرها القانوني على شكل وطبيعة العلاقات بين الوحدات الدولية انطلاقًا من قواعد القانون الدولي).

سادسًا: علاقة علم العلاقات الدولية بـ (الاقتصاد الدولي)

علم الاقتصاد الدولي هو «العلم الذي يهتم بدراسة وتحليل طبيعة العلاقات الاقتصادية وأشكالها ومدى تأثيرها بين الوحدات الدولية».

ويتخذ علم العلاقات الدولية جانبًا من الاقتصاد الدولي في دراسة ومعرفة أسس العلاقات الاقتصادية ومبادئها بين الوحدات الدولية، ثم فهم وتفسير (دور الاقتصاد الدولي، وتأثيره على شكل العلاقات وطبيعتها بين الوحدات الدولية).

سابعًا: علاقة علم العلاقات الدولية بـ (علم الاجتماع)

علم الاجتماع هو «العلم الذي يهتم بدراسة سلوك الأفراد وتحليله داخل المجتمع، والظواهر المجتمعية في داخله كالعادات والتقاليد،

والقيم، والدين، والأنماط والممارسات والنشاطات الأخرى».

ويستعين علم العلاقات الدولية بعلم الاجتماع في دراسة ومعرفة البيانات والمعلومات والظواهر المجتمعية كالسلوك الجماعي، والثقافة السياسية، واتجاهات الرأي العام، وتأثير الدين داخل دولة ما، ثم فهم تلك العناصر ودورها في التأثير على عملية صنع القرار السياسي واتخاذه لدولة ما، وانعكاسه على علاقاتها مع الوحدات الدولية الأخرى.

ثامنًا: علاقة علم العلاقات الدولية بـ (الإعلام)

الإعلام هو «مجموعة الوسائل والأساليب والطرق التي تستخدم في نشر المعلومات ونقل الأفكار والآراء للمتلقي أينما كان».

ويرتبط علم العلاقات الدولية ارتباطًا جذريًا بالإعلام لمعرفة أبرز الأحداث والقضايا الإقليمية والدولية وتأثيرها من خلال متابعة ما يتم نشره في وسائل الإعلام. وفهم الأفكار والخطط والبرامج التي تسعى الدول والمنظمات لترويجها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

الفصل الثاني

تاريخ العلاقات الدولية

أولًا: نشأة العلاقات الدولية

لا يمكن للمجتمعات - أينما كانت - أن تعيش بمعزل عن بعضها البعض، حتى وإن اختلفت في طبيعتها، فهي كفطرة لدى الأفراد في حياتهم الاعتيادية، كل منهم يحتاج إلى الآخر، وكل مجتمع لا يمكنه (الاستقرار) و(الاستمرار) و(التقدم) و(التنمية) لوحده، دون الحاجة إلى التواصل والتعاون مع المجتمعات الأخرى.

من هنا بدأت فكرة التواصل بين التجمعات البشرية من أجل التعاون والاستدامة. هذا التواصل أوجد حالة من التفاعلات والنشاطات المستمرة بينها، حتى أصبح من الضروري إيجاد حالة تنظيمية لطبيعة العلاقات بين التجمعات البشرية؛ ونتيجة لذلك بدأت فكرة العلاقات بالتوسّع بين التجمعات البشرية مع مرور الوقت، ثم بدأت فكرة العلاقات الدولية في الظهور على شكلين: إما (حالة تعاونية) أو للأسف (حالة صراعية).

وانطلاقًا مما سبق نودّ تقسيم تاريخ العلاقات الدولية بصورة تقليدية إلى ثلاثة عصور:

1) العصور القديمة
2) العصور الوسطى
3) العصور الحديثة

1) العلاقات الدولية في العصور القديمة

من أبجديات العلوم بأشكالها المختلفة العودة إلى الجذور، لمعرفة حجم التطورات التي طرأت وكوّنت بعد ذلك ما يُعرف بالعلوم الحديثة، لذلك لابد من العودة إلى التاريخ بأشكاله

المختلفة (القديم والأوسط والحديث). وبما أننا نتحدث اليوم عن علم العلاقات الدولية، فإنه من الأولى العودة إلى شكل العلاقات الدولية في العصور القديمة؛ ولكن بشكل مختصر، فنحن أمام جدل دائر حول النشأة الحقيقية للعلاقات الدولية، إذ ترجعها كثير من الدراسات إلى ما بعد معاهدة ويستفاليا عام 1648م، وهذا برأيي يخالف المنطق، لأننا إذا عدنا إلى التاريخ سنجد أن قيام الممالك والإمبراطوريات قبل هذه المعاهدة بقرون؛ لكن العلاقات بينها كانت قائمة، في الغالب، على الحروب والتوسع واستخدام القوة.

العلاقات الدولية في مصر القديمة

عرفت الجماعات الدولية في العصور القديمة نظام البعثات الدبلوماسية المتمثلة في الرسل والمبعوثين، ومن أشكال العلاقات الدولية في ذلك الوقت إبرام المعاهدات و توقيع الاتفاقيات، حتى وإن لم ترتقِ إلى شكل العلاقات أو المعاهدات في وقتنا الحاضر، إنما كانت موجودة، ومن ضمنها تلك التي أُبرمت في عهد رمسيس الثاني،وأنهت بذلك نزاعًا مع الحثيين سنة 1269 ق.م، وتُعرَف هذه المعاهدة في أدبيات علم العلاقات الدولية بمعاهدة قادش للسلام، وقد وُصِفت تلك المعاهدة بأنها أول معاهدة من نوعها في تاريخ العلاقات الدولية أو في تاريخ البشرية، وهي معاهدة مكتوبة بين كيانَين، وقد تضمنت التأكيد على أهمية المبعوثين والرسل والاعتراف بمكانتهم، والتأكيد -أيضًا- على إقامة علاقات ودية، ونشر السلام، والتحالفات المشتركة.[26]

العلاقات الدولية عند الإغريق

على الرغم من أن الدول الإغريقية -في ذلك الوقت- كانت صغيرة، ومقسمة؛ إلا أن كل واحدة منها كانت مستقلة، ولها قوة اقتصادية، وتجارة خارجية خاصة؛ ونظرًا لعدم الاستقرار، واستخدام القوة بين الأنظمة تم تنظيم العلاقات بينها باحترام الرُسل وتطبيق الحصانة. كل ذلك أتى بعد تأسيس ما يعرف اليوم[27] بالمؤتمرات الأمفكيتونية التي تهدف إلى حفظ المصالح، وتنظيم العلاقات المشتركة، واستخدام القوة ضدّ من لا يحترم مبادئ تلك المؤتمرات، وهنا يمكن اعتبار ذلك شكلًا من أشكال المنظمات الدولية. وبالإضافة إلى الإغريق لدينا كذلك عدد من الإمبراطوريات الأخرى، ومنها[28]:

1) **الإمبراطورية الآشورية:** من أقدم الحضارات، ويعود تاريخها إلى عام 900 قبل الميلاد (العراق اليوم).
2) **الإمبراطورية الرومانية:** حضارة قديمة، يعود تاريخها إلى عام 480 قبل الميلاد (إيطاليا اليوم).

حيث كانت العلاقة بين تلك الأمم في العصور القديمة تقوم على القوة، والتوسع، والسلم، والتجارة، والاستبداد، والاستعلاء.

2) العلاقات الدولية في العصور الوسطى

العلاقات الدولية في العهد الإسلامي

بدأت الدولة الإسلامية علاقاتها الدولية في عهد النبي محمد صلى الله عليه وسلم، ثم توسّعت في عهد الخلفاء الراشدين، مرورًا بالدول الإسلامية المتعاقبة عبر التاريخ، فقد تطورت

العلاقات بين المسلمين والأمم الأخرى من خلال الاتصال، والتبادل التجاري، وتوقيع المعاهدات والاتفاقيات التي تدعو إلى حسن الجوار، والتحالف والالتزام بالعهود المبرمة، وتنظيم كيفية توثيق العلاقات مع الأمم الأخرى، ففي تاريخ الدولة الإسلامية نجد أن الشريعة الإسلامية أقرّت إقامة العلاقات بأشكالها المتنوعة، والالتزام بالعهود، واحترام الديانات وأهل الذمة على أراضي المسلمين، وتمثل ذلك في وجود حالة من التواصل المستمر بين الدول الإسلامية والممالك والدول الأخرى، فقد امتدت الدولة الإسلامية في أقصاها من حدود الصين مرورًا بشمال إفريقيا ووصولاً إلى الأندلس[29].

الإمبراطورية البيزنطية وبقية أوروبا

تعتبر الإمبراطورية البيزنطية امتدادًا للإمبراطورية الرومانية، واتخذت من القسطنطينية عاصمة لها، كما ظهرت دويلات أخرى مع انهيار الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس[30]. وقد كانت العلاقة بين هذه الأمم في العصور الوسطى تقوم على الحرب، والسلم، والتوسع، والتجارة. ولم تكن هناك قواعد وأسس حقيقية تحكم وتنظم العلاقة بين الأمم السابقة، وهذا ما يجعل الباحث في أدبيات علم العلاقات الدولية يتساءل: هل تلك العلاقات التي ذُكِرت في العصور القديمة والوسطى تمثّل النشأة الأولى للعلاقات الدولية، أم إنه بحسب العديد من الدراسات فإن انطلاق العلاقات الدولية أتى بعد مؤتمر ويستفاليا عام 1648م عند ظهور ما يعرف اليوم بالدولة القومية.

ثانيًا: العلاقات الدولية في العصر الحديث والمعاصر

مرَّ تاريخ العلاقات الدولية بمراحل متعددة بعد انهيار ما يعرف بالنظام الإقطاعي في أوروبا، وانتهاء العصور الوسطى، وظهور ما يُعرف اليوم بالدولة القومية الحديثة، فقد كانت نقطة التحول في تاريخ العلاقات الدولية في أوائل العصر الحديث، وتحديدًا في القرن السابع عشر عندما شهد العالم توقيع أول معاهدة دبلوماسية وهي (**معاهدة ويستفاليا عام** 1648م). فقد أنهت هذه المعاهدة حرب الثلاثين عامًا بين الدول الأوروبية (1618م - 1648م)، والتي كانت بسبب الصراع الديني الحاصل بين الكاثوليك والبروتستانت، حيث بدأ الصراع في ألمانيا من خلال التضييق على أتباع المذهب البروتستانتي وإجبارهم على إتباع المذهب الكاثوليكي بهدف تغيير الحالة الديموغرافية[31]. واتسع هذا الصراع - لاحقًا - ليشمل أوروبا كلها، وقد ترتبت على هذه المعاهدة جملة من المعطيات التاريخية منها[32]:

1) ظهور فكرة السيادة لدى الدول.
2) ظهور فكرة الدولة القومية في العلاقات الدولية.
3) إقرار نظام البعثات الدبلوماسية الدائمة بدلًا من البعثات الدبلوماسية المؤقتة.
4) تراجع سلطة البابا والقوى الدينية المحيطة به.
5) إقرار مبدأ المساواة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.
6) إنهاء النظام الإمبراطوري المسيحي الذي ساد في العصور الوسطى.
7) امتدّ تأثير معاهدة ويستفاليا حتى مطلع الحرب العالمية الأولى 1914م.

ورغم أن معاهدة ويستفاليا مهّدت – لاحقًا – لقيام الدولة المدنية بدلًا من الدولة الدينية، إلا أنها دفعت ما يعرف اليوم بالدولة القومية لتكون اللاعب الوحيد في المسرح الدولي. فبعد هذه المعاهدة استقرت أوروبا لفترة لم تتجاوز الخمسين عامًا، ثم بدأت حرب[33] الخلافة الإسبانية عام 1701م؛ بسبب موت الملك تشارلز الثاني ملك إسبانيا، وتركه لوصية يتولى من خلالها أمير فرنسي عرش إسبانيا، وهو الأمير فيليب حفيد الملك لويس الرابع عشر في فرنسا، فخشيت الدول الأوروبية من أن تقوم فرنسا بضم إسبانيا ويزداد نفوذها، ما دفع الدول الأوروبية إلى إعلان الحرب على فرنسا عام 1701م، وقد انتهت الحرب في عام 1712م حين اجتمع ممثلو الدول المشاركة في الحرب، حيث تم توقيع معاهدة سميت بـ (معاهدة أوترخت) عام 1713م التي أنهت حرب الخلافة على العرش الإسباني، وأعادت من جديد تنظيم العلاقات بين الدول الأوروبية[34]. وتعدّ معاهدة أوترخت واحدة من أشهر معاهدات السلام في التاريخ الحديث.

مراحل تطور العلاقات الدولية في العصر الحديث والمعاصر

يمكن تقسيم الفترة الزمنية لمراحل تطور تاريخ العلاقات الدولية؛ الحديث والمعاصر، إلى ست مراحل من خلال الجدول التالي:

المرحلة الأولى
الفترة الممتدة من (معاهدة ويستفاليا 1648م) حتى بداية (الحرب العالمية الأولى 1914م)

المرحلة الثانية
الفترة الممتدة خلال الحرب العالمية الأولى 1914م – 1918م.

المرحلة الثالثة
الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الأولى حتى بداية الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945م)

المرحلة الرابعة
الفترة الممتدة خلال الحرب العالمية الثانية 1939م – 1945م

المرحلة الخامسة
الفترة الممتدة خلال الحرب الباردة 1945م – 1991م

المرحلة السادسة
الفترة الممتدة من بعد الحرب الباردة 1991م حتى وقتنا الحالي.

المرحلة الأولى: الفترة الممتدة من (معاهدة ويستفاليا) حتى بداية (الحرب العالمية الأولى)

حدثت خلال هذه الفترة الممتدة من 1648 إلى 1914م، جملة من الأحداث التاريخية أهمها:

توقيع ويستفاليا	(تحدثنا عنه سابقًا)
الثورة الإنجليزية أو (الثورة المجيدة) عام 1688م	هي ثورة[35] قام بها البرلمان البريطاني ضد الملك جيمس الثاني عام 1688م، وأدت إلى عزل الملك، وتعيين ابنته ماريا بدلًا عنه، وتقليص صلاحيات منصب الملك لصالح البرلمان.
الثورة الأمريكية عام 1775م	هي ثورة[36] قام بها سكان أمريكا غير الأصليين ضد بريطانيا بهدف الاستقلال، ونالت على إثرها أمريكا الاستقلال عام 1776م، وظهرت كدولة ناشئة.

الثورة الفرنسية عام 1789م	هي ثورة[37] قام بها الشعب الفرنسي ضد الملك لويس السادس عشر عام 1789م، وأدّت إلى انهيار الحكم الملكي، وولادة الحكم الجمهوري.
الثورات الأوروبية أو (الربيع الأوروبي) عام 1848م	هي ثورات[38] حدثت عام 1848م في أوروبا من أجل إزالة الطبقة الإقطاعية وتحسين أوضاع الفلاحين، ورغم أنها لم تُحدث إلا تغييرات سياسية بسيطة، فإنها أدّت إلى حدوث تغييرات ثقافية واجتماعية هائلة.

المرحلة الثانية: الفترة الممتدة خلال الحرب العالمية الأولى 1914م - 1918م

هي فترة الحرب العالمية الأولى، ومدّتها أربع سنوات، تمتدّ من 1914 حتى 1918م. وتنطلق هذه المرحلة مع بداية الحرب العالمية الأولى التي اندلعت بإعلان النمسا الحرب على صربيا بعد مقتل ولي عهد النمسا (فرانس فرديناند) مع زوجته في سراييفو عام 1914م على يد الصربي (غافريلو)[39].



ولي عهد النمسا (فرانس فرديناند)



غافريلو

اندلع النزاع في الحرب العالمية الأولى 1914م بين **دول (الحلفاء)** المكونة من بريطانيا وفرنسا وروسيا وصربيا وإيطاليا والولايات المتحدة، **ودول (المركز)** وهي ألمانيا والنمسا والمجر وبلغاريا والدولة العثمانية. وعندما بدأت حرب الغواصات عام 1916م في بحر الشمال

بين الأسطولين الألماني والإنجليزي، كانت ألمانيا تسعى إلى إغراق أي سفينة تجارية لتجويع بريطانيا وإجبارها على الاستسلام، فقامت الغواصات الألمانية بتفجير عدد من السفن التجارية الأمريكية المتجهة إلى بريطانيا، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى دخول الحرب إلى جانب الحلفاء عام 1917م لتتحول إلى نزاع عالمي. أما روسيا فقد خرجت من هذه الحرب في مارس 1918م، بعد نجاح الثورة البلشفية التي قامت في العام 1917م.[40]

وقد نتجت عن هذه الحرب آثار مأساوية حيث تسببت في تدمير وحشي للمدن التي وقعت فيها ما أدّى إلى مقتل نحو 20 مليون إنسان، وانتهت بانتصار الحلفاء، وانهيار الإمبراطوريات الألمانية، والروسية، والنمساوية المجرية، والعثمانية[41].

وقد شهدت هذه الحرب جملة من الأحداث المهمة:

أولًا: الثورة العربية الكبرى عام 1916م
هي ثورة أطلقها الشريف حسين بن علي بمساعدة البريطانيين، وكان الهدف منها إقامة دولة العرب الكبرى؛ لكن اتضح بعد ذلك أن التعهدات البريطانية بإقامة دولة العرب الكبرى كانت كاذبة ومخادعة، حيث عبّر عنها ضابط الاستخبارات البريطاني الذي عُرِف باسم «لورنس العرب» قائلًا: «إنها من أجل تقطيع أوصال الدولة العثمانية»[42].

ثانيًا: توقيع اتفاقية سايكس بيكو السرية 1916م
هي اتفاقية سرية وُقِّعت بين فرنسا وبريطانيا لاقتسام الولايات العربية التي كانت تتبع الدولة العثمانية، وخصصت الاتفاقية كلا من فلسطين والأردن وجنوب العراق كمناطق بريطانية. أما فرنسا فقد سيطرت على جنوب شرق تركيا وشمال العراق وسوريا ولبنان. وسميت هذه الاتفاقية بهذا الاسم[43] نسبة إلى المندوب البريطاني (مارك سايكس) ونظيره الفرنسي (فرانسوا بيكو).

ثالثًا: اندلاع الثورة البلشفية في روسيا عام 1917م
هـي الثـورة التـي أدّت إلـى[44] سـقوط الإمبراطوريـة القيصريـة الروسـية، وصعـود الشـيوعيين إلـى سـدة الحكـم بقيـادة لينـين.

رابعًا: وعد بلفور 1917م
قدّم بلفور، وزير خارجية بريطانيا، عام 1917م، وعدًا بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين التاريخية التي كانت في ذلك الوقت تتبع الدولة العثمانية، وكان اليهود قبل وعد بلفور أقلية صغيرة لا تتجاوز الـ 5 % من مجموع السكان في فلسطين التاريخية[45].

يُستشَف مما سبق أن المرحلتين الأولى والثانية تميزتا بالخصائص التالية:

1) كانت الدولة هي الفاعل الوحيد في النظام الدولي.
2) النظام الدولي، آنذاك، كان نظامًا (متعدد القطبية).
3) القوى الفاعلة كانت تسعى لتوسيع نفوذها وتمددها على حساب القوى الأخرى.
4) انهيار بعض الأنظمة الوراثية.

المرحلة الثالثة: الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الأولى حتى بداية الحرب العالمية الثانية (1918 – 1939م)

هي الفترة الممتدّة من نهاية الحرب العالمية الأولى حتى بداية الحرب العالمية الثانية، وقد شهدت أحداثًا مهمةً منها:

أولًا: معاهدة فرساي 1919م

هي معاهدة وُقِّعت في باريس عام 1919م، وأنهت بصورة رسمية الحرب العالمية الأولى، وقد ترتبت عنها النتائج التالية[46]:

- تأسيس عصبة الأمم 1919م.

- خسرت ألمانيا بعض أراضيها ومستعمراتها لصالح أطراف أخرى.
- تقليص عدد الجيش الألماني إلى مئة ألف جندي، وإلغاء نظام التجنيد الإجباري في ألمانيا.
- تتحمّل ألمانيا مسؤولية الحرب، وتقوم بدفع جميع التعويضات للأطراف المتضرّرة.

ثانيًا: ظهور فاعلين دوليين جدد غير الدول وعلى رأسهم عصبة الأمم

هي إحدى المنظمات الدولية السابقة التي تأسست عام 1919م، واستمرت حتى العام 1946م؛ بهدف الحيلولة دون وقوع صراع مسلّح بين الدول كالذي حدث في الحرب العالمية الأولى، حيث سعت إلى تطبيق مبدأ المساواة والعدل بين الدول، واحترام قواعد القانون الدولي[47].

ثالثًا: بروز أيديولوجيات على الساحة الدولية

برزت أيديولوجيات خلال تلك الفترة **كالشيوعية** في الاتحاد السوفيتي (1917م)، **والفاشية** في إيطاليا؛ وهي[48] «حركة سياسية قامت على تمجيد الدولة إلى حد التقديس»، ووصلت إلى السلطة بقيادة موسيليني عام 1922م، **والنازية** في ألمانيا؛ وهي[49] «حركة سياسية، قامت على العنصرية والتشدد ضد الأعراق الأخرى وتمجيد العرق الآري»، ووصلت إلى السلطة بقيادة أدولف هتلر عام 1933م. وقد انتهت هاتان الحركتان بنهاية الحرب العالمية الثانية 1945م.

رابعًا: ظهور ما يُعرف بأزمة الكساد الكبير عام 1929م

كان انهيار سوق الأسهم الأمريكي – بورصة نيويورك – عام 1929م

الشرارة الأولى للتدهور الذي نال من معظم اقتصادات دول العالم؛ بسبب طرح ملايين الأسهم للبيع؛ لكنها لم تجد من يشتريها لتبدأ في فقد قيمتها. ويُعد الكساد الكبير الذي انتهى في ثلاثينيات القرن الماضي أكبر تدهور اقتصادي عرفه التاريخ الحديث[50].

المرحلة الرابعة: الفترة الممتدة خلال الحرب العالمية الثانية 1939م – 1945م

فترة الحرب العالمية الثانية امتدت لست سنوات من 1939 حتى 1945م بين دول الحلفاء: (بريطانيا – فرنسا – الاتحاد السوفيتي – الولايات المتحدة)، ودول المحور: (ألمانيا – إيطاليا – اليابان). وقد بدأت عندما قامت[51] ألمانيا بغزو بولندا، فأعلنت كل من بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا يوم 3 سبتمبر 1939م. ويمكن ذكر جملة من الأسباب غير المباشرة التي أدّت إلى اندلاع هذه الحرب، منها[52]:

- معاهدة فرساي 1919م التي كانت مجحفة بحق الألمان.
- عجز وضعف عصبة الأمم في التعامل مع القضايا الدولية.
- الغزو الياباني لمنشوريا (إقليم في الصين)، والغزو الإيطالي لإثيوبيا.
- وقوع أزمة الكساد الكبير في الولايات المتحدة 1929م (انهيار اقتصادي).
- استيلاء الفاشية بقيادة (موسيليني) على الحكم في إيطاليا عام 1922.
- استيلاء النازية بقيادة (هتلر) على الحكم في ألمانيا عام 1933م.
- تدخّل ألمانيا وإيطاليا في الحرب الأهلية الإسبانية.

وفيما يلي ملخص لأهم مسارات هذه الحرب العالمية التي اعتُبِرت

أكبر نزاع عسكري شهدته البشرية حيث سقط فيها نحو 80 مليون قتيل نصفهم من المدنيين، وانتهت بانتصار الحلفاء[53]:

1 سبتمبر 1939م	القوات الألمانية هاجمت بولندا بحجة أن بولندا شنت هجومًا على الأراضي الألمانية.
2 سبتمبر 1939م	فرنسا وبريطانيا تنذران ألمانيا بوقف العمليات العسكرية ضد بولندا، وألمانيا لا تستجيب.
3 سبتمبر 1939م	بريطانيا وفرنسا تعلنان الحرب على ألمانيا.
1940م	اجتياح باريس من قبل القوات الألمانية (احتلال فرنسا).
1940م	«موسيليني» حاكم إيطاليا يقف إلى جانب ألمانيا، ويعلن الحرب على بريطانيا وفرنسا.
1941م	ألمانيا تقوم بغزو الاتحاد السوفيتي.
1941م	اليابان تضرب ميناء «بيرل هاربر»؛ بسبب المقاطعة الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة على اليابان بعد غزوها للصين في عام 1937م.
1942م	الولايات المتحدة تدخل الحرب إلى جانب الحلفاء.
مايو 1945م	الحرب تنتهي في أوروبا بغزو الحلفاء لألمانيا، وسيطرة الاتحاد السوفيتي على برلين، والاستسلام غير المشروط من قبل ألمانيا.
أغسطس 1945م	الولايات المتحدة تقوم بإلقاء قنبلتين نوويتين على هيروشيما وناغازاكي، مما أدّى إلى استسلام اليابان، ورفع العلم الأمريكي فوق طوكيو، وانتهاء الحرب رسميًا.

أما أهم الأحداث التي شهدتها هذه الفترة فتتمثل في التالي[54]:

- تأسيس هيئة الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو في أكتوبر 1945م.
- حظر الحزب النازي في ألمانيا 1945م.
- حظر الحزب الفاشي في إيطاليا 1943م، ومقتل موسيليني، وبعدها انضمت إيطاليا للحلفاء.

- تقسيم ألمانيا إلى دولتين (شرقية وعاصمتها برلين)، و(غربية وعاصمتها بون) في عام 1945م.
- استخدام السلاح النووي لأول مرة في التاريخ.
- تحول اليابان من إمبراطورية مطلقة إلى إمبراطورية دستورية.
- تحول إيطاليا من ملكية إلى جمهورية عام 1946م.
- انهيار 70 % من الاقتصاد الأوروبي.

المرحلة الخامسة: الفترة الممتدة خلال الحرب الباردة 1947م – 1991م

الحرب الباردة كمفهوم يُطلَق[55] على الفترة الزمنية التي شهدت صراعًا سياسيًا وأيديولوجيًا بين المعسكرَين (الشيوعي) بقيادة الاتحاد السوفيتي و(الرأسمالي) أو الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة، وترجع أسباب هذه الحرب إلى جملة من العوامل أساسها الاختلاف الأيديولوجي بين المعسكرَين؛ الشرقي والغربي، وسعي كل طرف منهما إلى التمدد، وتوسيع دائرة نفوذه دوليًا على حساب الطرف الآخر، ما أدى إلى انتشار الفكر الشيوعي في أوروبا الشرقية، وظهور أحزاب شيوعية نشطة في أوروبا الغربية. وقد شهدت هذه المرحلة أحداثًا جسيمة أبرزها:

- الحرب الكورية 1950 – 1953م
- أزمة الصواريخ الكوبية 1962م
- حرب فيتنام 1955م – 1975م
- الغزو السوفيتي لأفغانستان 1979 – 1989م
- الحرب العراقية الإيرانية 1980 – 1988م
- توحيد الألمانيتَين 1990م

- احتلال الكويت 1990م
- انهيار الاتحاد السوفيتي 1991م

وقد اتسمت هذه المرحلة بسبب التنافس السياسي والإيديولوجي بين المعسكرَين؛ الشيوعي والرأسمالي، بالخصائص التالية:

- ظهور فاعلين جدد على الساحة الدولية، مثل (المنظمات الدولية) و(الشركات متعددة الجنسيات).
- ظهور ثنائي القطبية على الساحة الدولية (الولايات المتحدة - الاتحاد السوفيتي).
- ظهور ظاهرة الحروب بالوكالة مثل (الحرب الكورية) 1950 - 1953م، و (الحرب الفيتنامية) 1955 - 1975م.

المرحلة السادسة: الفترة الممتدة ما بعد الحرب الباردة 1991م حتى وقتنا الحالي

هي مرحلة ما بعد الحرب الباردة والتي بدأت في العام 1991م حتى وقتنا الحالي، وقد شهد العالم أثناءها أحداثًا مهمةً، منها [56]:

- توقيع أول اتفاقية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (اتفاقية أوسلو) عام 1993م.
- ظهور حركة طالبان في أفغانستان عام 1994م.
- هجمات الحادي عشر من سبتمبر على الولايات المتحدة عام 2001م.
- الحرب على الإرهاب عام 2001م.
- الحرب على أفغانستان عام 2002م، والحرب على العراق عام 2003م.
- الثورات العربية عام 2011م، وسُقوط أربعة أنظمة عربية.

- ظهور ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) عام 2013م.
- انتهاء الحرب الأمريكية في أفغانستان، وعودة طالبان للحكم من جديد عام 2021م.
- الحرب الروسية – الأوكرانية عام 2022م.

وتتسم هذه المرحلة بالخصائص التالية:

- تفرّدت الولايات المتحدة بالهيمنة على النظام الدولي.
- أصبح النظام الدولي أحادي القطبية.
- سيطرة الرأسمالية على الاقتصاد العالمي.
- محاربة الإرهاب.

ثالثًا: التاريخ العلمي للعلاقات الدولية

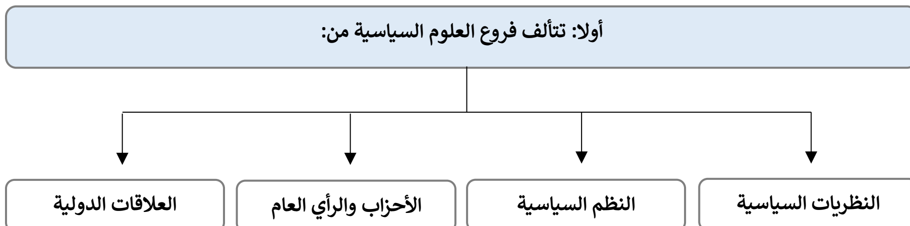
قبل بداية القرن العشرين كان علم العلاقات الدولية[57] يُدرَّس تحت مظلة التاريخ الدبلوماسي، ثم أصبح عِلمًا أكاديميًا قائمًا بذاته في بداية القرن العشرين، وقد ظهر بصفته علمًا أكاديميًا بعد الحرب العالمية الأولى كردّة فعل على هذه الحرب، وتأسّس[58] أول كرسي لتدريس علم العلاقات الدولية في جامعة أبيريستويث في ويلز في بريطانيا عام 1919م، كما دُرّس في كلية (إدموند أند والش) بجامعة جورج تاون عام 1919م، وهي أقدم كلية للشؤون الدولية في الولايات المتحدة، أما عربيًا[59] فقد دُرس في الجامعات المصرية في خمسينيات القرن الماضي، ثم بدأ في باقي الدول العربية، وبذلك يُعتبر علم العلاقات الدولية من أهم فروع العلوم السياسية التابعة إلى العلوم الاجتماعية، ويُعتبر علمًا حديثًا إذا ما قورن بالعلوم الاجتماعية

كالاقتصاد والسياسة والاجتماع.

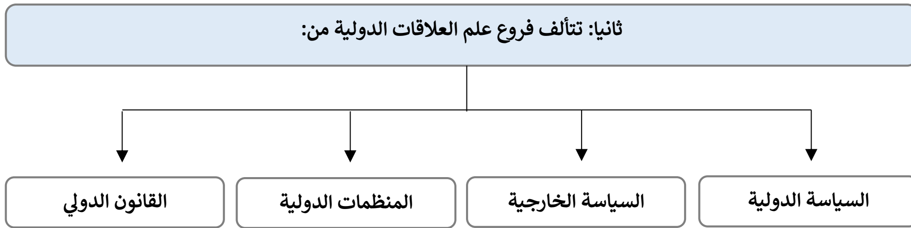
وهنا يمكن القول إن تطور علم العلاقات الدولية واستقلاليته أمر بديهي؛ بسبب الحاجة لفهم مواضيع وقضايا المجتمع الدولي، بالإضافة إلى الدراسات المعاصرة والمتسارعة لفهم بنية النظام الدولي، فالاهتمام المتزايد من قبل الباحثين والدارسين والمهتمين في هذا الحقل الأكاديمي كان وما يزال دائرًا حول جدل استقلالية علم العلاقات الدولية من عدمه.

هل علم العلاقات الدولية علم مستقل بذاته أم لا؟

هناك من الباحثين والأكاديميين من يرى أن علم العلاقات الدولية علمٌ مستقلٌ وقائمٌ بذاته، موكدًا أن علم العلاقات الدولية يستند على منهجية تامة ونظريات معنية بعلم العلاقات الدولية. وهناك من يراه فرعًا من فروع العلوم السياسية؛ بسبب عدم وجود أسس يمكن لعلم العلاقات الدولية أن يرتكز عليها، فنجده كعلم مؤطر في أغلب مواضيع العلوم السياسية، والسبب في ذلك أن الأبعاد والقضايا التي تُناقَش في إطار العلاقات الدولية إما اقتصادية أو جغرافية أو سياسية أو اجتماعية أو ثقافية، أي أننا أمام عدد من العلوم ساهمت في بلورة ما يعرف اليوم بعلم العلاقات الدولية. وفي هذا الإطار تجب الإشارة إلى الاجتماع المهم لبعض الأكاديميين والباحثين في السياسة، في دار اليونسكو، في باريس، عام 1948م الذين قرروا التالي:[60]



وكنتيجة لهذا الاجتماع تمَّ اعتبار علم العلاقات الدولية من العلوم السياسية إلى جانب النظريات السياسية والنظم السياسية والأحزاب والرأي العام. أما بخصوص علم العلاقات الدولية وفروعه فقد اجتمع عدد من العلماء والباحثين الدوليين مرة أخرى في بريطانيا عام 1952م[61] وقرروا التالي:



إذًا فروع علم العلاقات الدولية كما هو مبين في الشكل السابق تنقسم إلى:

- **السياسة الدولية:** وهي تتناول دراسة السياسات الخارجية للدول المؤثرة وسلوكها في التعامل مع الدول.
- **السياسة الخارجية:** وتتناول دراسة السياسة الخارجية لكل دولة وسلوكها في التعامل مع الدول الأخرى.
- **المنظمات الدولية:** وهي تتناول دراسة أهم المنظمات الدولية ودورها في طبيعة العلاقات بين الوحدات الدولية.
- **القانون الدولي:** ويتناول دراسة القواعد القانونية التي تنظم العلاقة بين الوحدات الدولية.

الفصل الثالث

المدارس الفكرية في العلاقات الدولية

يعيش النظام الدولي حالة من الظواهر والمتغيرات الدولية المتسارعة؛ بسبب السلوك الناتج بين الوحدات الدولية، وهذا يتطلب تفسيرًا وتحليلًا وفهمًا في إطار علمي وأكاديمي. وحتى نتمكن من القيام بذلك يجب أن نتساءل أولًا:

1) كيف نستطيع دراسة وتحليل وتفسير سلوك الوحدات الدولية في إطار العلاقات الدولية؟
2) هل نحتاج لنظرية واحدة أم عدة نظريات لتحليل طبيعة وسلوك الوحدات الدولية؟
3) ما هي الأدوات والوسائل العلمية التي تساعدنا على ذلك؟

الإجابة العلمية على تلك التساؤلات تنطلق من خلال معرفة ودراسة (المدارس الفكرية في العلاقات الدولية).

إذن ماذا نقصد بالمدارس الفكرية في العلاقات الدولية؟

المقصود بالمدارس الفكرية في العلاقات الدولية إنها «مجموعة من الآراء والأفكار والفرضيات والتصورات التي تقوم بدراسة وتفسير وتحليل شكل التفاعلات وطبيعة النشاطات التي تحدث في العلاقات الدولية، من خلال فهم الواقع والتنبؤ بمستقبل بنية النظام الدولي» بناء على تلك المعايير.

لماذا الاهتمام بدراسة وفهم المدارس الفكرية في العلاقات الدولية؟

- النظريات تساعد على تفسير وتحليل السياسات الخارجية للدول التي تنعكس بدورها على شكل العلاقات الدولية.
- النظريات تساعد على جعل العلاقات الدولية أكثر قابلية للفهم.
- النظريات تساعد على تطوير البحث العلمي المتعلق بعلم

العلاقـات الدوليـة.

- النظريـات تسـاهم في شـرح وتفسـير الظواهـر التـي تطـرأ في النظـام الدولـي.
- النظريـات تسـاهم في التنبـؤ بمسـتقبل طبيعـة العلاقـات الدوليـة والسـيناريوهات المحتملـة.

هل تعدد المدارس الفكرية في العلاقات الدولية أمرٌ إيجابي؟ ولماذا؟

نعـم، السـبب في ذلـك أن كل مدرسـة مـن المـدارس الفكريـة تقـوم علـى تفكيـك جانـب مهـم مـن حركـة التفاعـلات والنشـاطات بـين الوحـدات الدوليـة الفاعلـة في إطـار النظـام الدولـي بنـاءً علـى معاييرهـا وإعـادة تفسـير تلـك التفاعـلات والنشـاطات وفقًـا لفرضياتهـا التـي لا تتوافـق بالضـرورة مـع مدرسـة أخـرى؛ لذلـك مـن الأفضـل في رأيـي تبنـي أكثـر مـن نظريـة مـن أجـل (تحليـل موضوعـي) و(تفسـير منطقـي) لسـلوك تلـك الـدول.

أولًا: المدرسة الليبرالية (المثالية)

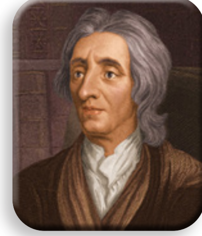
تعـد المثاليـة مـن المـدارس الفكريـة في علـم العلاقـات الدوليـة حيـث تسـعى لإيجـاد قواعـد مشـتركة تحـدد طبيعـة التفـاعلات بين الوحـدات الدوليـة، ويكمـن ذلـك مـن خـلال التركيـز علـى أهميـة الأخـلاق والمثـل واحتـرام القانـون الدولـي في بنـاء العلاقـات الدوليـة مـن خـلال اسـتخدام السـلوك التعاونـي بـدلًا عـن السـلوك العدوانـي، فظاهـرة الحـروب والنزاعـات والصراعـات التـي تحـدث وفقًـا لفلسـفة المثاليـين، مـا هـي إلا نتيجـة طبيعيـة لغيـاب الأخـلاق، وعـدم احتـرام المنظمـات الدوليـة، وتجاهـل الاعتماديـة المتبادلـة، والعمـل المشـترك، فالأزمـات والصراعـات

الدولية، بناء على المثاليين، لا تُعالَج بالفوضوية والهيمنة، وتوازن القوى، وسباق التسلح، واستخدام القوة، فتغيير النظام الدولي من الحالة الفوضوية إلى حالة الاستقرار عند المثاليين، لا يأتي إلا من خلال الاستناد على المبادئ والقيم، واحترام القانون الدولي، ودور المنظمات الدولية، والارتكاز على الدبلوماسية، والمحافظة على الأمن والسلم الدوليين[62].

كما تؤمن المدرسة المثالية بدور الفرد كلاعب في تحديد طبيعة العلاقات الدولية، والدولة، عند المثاليين، من القوى الفاعلة؛ لكنها ليست الوحيدة على عكس المدرسة الواقعية، فالفرد في طبيعته الإنسانية يسعى إلى الخير وتحقيق المساواة. أما النظام الدولي فهو نظام فوضوي أي لا هيكلي؛ لكنه يمكن أن يكون منظمًا عند احترام مبدأ التعاون الدولي، والاهتمام بالأخلاق والقوانين الدولية، والعودة إلى آليات المنظمات الدولية لحل النزاعات والصراعات. كذلك تعتبر المدرسة المثالية الخيار العسكري ليس الخيار الأول في فلسفتها، وإن كان لا بد منه فيجب أن يكون في إطار التحالفات[63].

ومن هنا يمكن تعريف المدرسة المثالية على أنها «**مجموعة من الآراء والأفكار والفرضيات التي تعتبر (القيم) و(المبادئ) و(الأخلاق) و(التعاون الدولي) و(الاعتمادية المتبادلة) و(الديمقراطية) معايير جوهرية وثابتة في فلسفة المدرسة المثالية، وينطلق منها الباحثون لتحليل وتفسير سلوك الوحدات الدولية في إطار العلاقات الدولية**».

متى تأسست المدرسة الليبرالية (المثالية)؟


جون لوك

تعود الجذور الأولى للمدرسة المثالية إلى زمن الفيلسوف أفلاطون صاحب كتاب (الجمهورية الفاضلة) وكتاب (مبادئ الأخلاق والتشريع) الذي أكّد[64] على دور الأخلاق في بناء العلاقات بين الكيانات، داعيًا إلى التمسك بالمبادئ والأخلاق كأساس لإيجاد نظام تعاوني، يتم من خلاله تبادل المصالح المشتركة، ثم تطورت الليبرالية على يد الإنجليزي جون لوك عام 1670م في القرن السابع عشر، الذي دعا[65] إلى حق الإنسان الطبيعي في الحياة والحرية والملكية الخاصة. ويعتبر (جون لوك) مؤسس المدرسة الليبرالية (1632 – 1704)، حيث كانت أعماله أساس الليبرالية السياسية، والليبرالية الكلاسيكية على وجه الخصوص، فقد كان مصدر إلهام للتنوير الأوروبي ودستور الولايات المتحدة، وكان تفكيره الفلسفي قريبًا من تفكير مؤسسي العلم الحديث، وخاصة روبرت بويل، وإسحاق نيوتن اللذَين ساهمَا في وضع الأسس الفكرية للمدرسة الليبرالية في العلاقات الدولية[66]. أما حديثًا فقد ظهرت باسم المدرسة المثالية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1919م. (كردة فعل على هذه الحرب وما عرفه العالم من خراب ودمار بعدها).

كيف تنظر المدرسة الليبرالية (المثالية) إلى كل من[67]:

الفرد	الفرد كائن (عاقل) ويسعى دائمًا إلى فعل (الخير).
الدولة	الدولة من القوى الفاعلة؛ ولكنها ليست الفاعل الوحيد.
المنظمات الدولية	المنظمات الدولية فاعل أساسي في إطار العلاقات الدولية.
النظام الدولي	النظام الدولي فوضوي (لا هيكلي)؛ لكنه يمكن أن يكون منظمًا.

القانون الدولي	تنظر للقانون الدولي كآلية لحل النزاعات والصراعات.
الاقتصاد	الاقتصاد غاية تأتي من خلال العمل المشترك.
الخيار العسكري	استخدام القوة أو التهديد بها ليس الخيار الأول.
العمل العسكري	تميل للعمل العسكري المشترك في إطار التحالفات.

فلسفة المدرسة المثالية

(النظر فيما يجب أن يكون) أي (كيف يجب أن يتصرف صانعو القرار في العلاقات الدولية) لا (كيف يتصرف - الآن - صانعو القرار).

سلوك الفرد لدى المدرسة المثالية

تعتقد المثالية[68] بوجوب وصف سلوك الفرد بأنه سلوك حسن، يسعى - دائمًا - لعمل الخير؛ لأن ذلك يُعتبر من طبيعة الفطرة البشرية؛ لكنه عندما يتحول إلى سلوك سيء، فهذه نتيجة طبيعية لسلوك الوحدات الدولية السيئة التي تدفع - في نهاية الأمر - الأفراد إلى ارتكاب حماقات وسياسات غير حكيمة؛ تؤدي لاندلاع النزاعات والحروب، وتهدد بالتالي الأمن والسّلم الدوليين.

لماذا يميل الباحثون والمفكرون والأكاديميون في علم العلاقات الدولية عادة إلى (المدرسة المثالية) أكثر من المدارس الفكرية الأخرى؟

لأنهم - في كثير من الأحيان - لم يمارسوا العلاقات الدولية عمليًا على أرض الواقع، ولو عملوا بها فسوف يصطدمون بالسلوك السائد بين الوحدات الدولية الفاعلة في النظام الدولي.

الانتقادات الموجهة للمدرسة المثالية

- تعتمد المدرسة المثالية على (الأخلاق) و(القيم) و(المبادئ) كمعايير تساعد في فهم وتفسير شكل العلاقات الدولية؛ لكنها أغفلت عن دور القوة، وتأثيرها المباشر على سلوك الدول للوصول إلى أهدافها ومصالحها الوطنية.
- ترفض المدرسة المثالية مبدأ (توازن القوى) كمعيار يساعد في فهم وتفسير شكل العلاقات الدولية؛ لكنها أغفلت عن عجز المنظمات الدولية والقانون الدولي في إيقاف سعي الدول نحو التسابق لتوازن القوى.

الجدير بالذكر[69] أن مبادئ الرئيس الأمريكي توماس ويلسون كانت أحد أهم الركائز التي استند إليها منظِّرو المدرسة المثالية؛ لكن آمالهم انهارت باندلاع الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945م)، وظهور مذاهب فكرية مناقضة بدأت التأسيس لنظريات أخرى.

ثانيًا: المدرسة الواقعية

ظهرت المدرسة الواقعية كردة فعل على المدرسة المثالية حيث تعرض المذهب المثالي إلى انتقادات واسعة في أدبيات العلاقات الدولية، وذلك بعد الفوضى التي حصلت نتيجة لحجم الصراعات والحروب التي أضرت ببنية النظام الدولي، حيث اعتقد الواقعيون[70] أن استخدام القوة طبيعة بشرية وغريزة إنسانية لدى الفرد، وهي الفيصل في تشكل العلاقات الدولية، فاستخدام القوة أو التهديد بها يقود بطبيعة الحال إلى انتشار ظاهرة الحروب؛ لذلك يرى الواقعيون أن توازن القوى أمر ضروري لامتلاك قوة الردع والهيمنة. فالمدرسة الواقعية[71] تهدف إلى وصف العلاقات الدولية

كما هي على أرض الواقع، وجعل القوة والمصلحة الوطنية وتوازن القوى معايير أصيلة وثابتة لفهم ودراسة وتحليل العلاقات الدولية.

لذلك تفترض المدرسة الواقعية أن[72] جوهر العلاقات الدولية هي القوة، والدول تسعى للحفاظ على أمنها واستقرارها والوصول إلى أهدافها ومصالحها، وهذا لا يتأتى إلا بالقوة، فطبيعة الفرد الفطرية لدى الواقعيين تميل إلى الشر والأنانية، وتسعى – دائمًا– إلى استخدام القوة كغاية ووسيلة، والدولة في اعتقادهم اللاعب الرئيس؛ بل إنها الوحيدة في إطار العلاقات الدولية. أما النظام الدولي فهو – في نظر الواقعيين – نظام فوضوي أي (لا هيكلي)، وسيبقى دائمًا فوضويًا، والقانون الدولي ما هو إلا آلية لتحقيق المصالح فقط[73].

وعليه يمكن تعريف المدرسة الواقعية بأنها «**مجموعة من الآراء والأفكار والافتراضات التي تعتبر (القوة) و(المصلحة الوطنية) و(توازن القوى) معايير جوهرية وثابتة في فلسفة المدرسة الواقعية، وينطلق منها الباحثون لدراسة وتحليل وتفسير سلوك الوحدات الدولية في إطار العلاقات الدولية**».

متى تأسست المدرسة الواقعية؟


نيكولا مكيافيللي

تأسّست الواقعية[74] عام 1513م على يد الإيطالي نيكولا مكيافيللي صاحب كتاب (الأمير)، الذي كتبه عام 1513م؛ لكنه لم يُنشر إلا بعد وفاته عام 1530م. فنيكولا مكيافيللي[75] فيلسوف سياسي برز في عصر النهضة، ولد عام 1469م بفلورنسا (إيطاليا) وتوفي بها في 21 يونيو 1527، ويُعدّ من أشهر المفكرين السياسيين الذين عرفتهم العصور الحديثة، وتعود شهرته أساسًا إلى انتهاجه

خطًا مختلفًا عما كان رائجًا في الكتابات السياسية في العصور الوسطى وما قبلها. فهو بذلك يعتبر[76] مؤسس التنظير السياسي الواقعي، حيث يرى ميكافيللي القوة من العناصر الأساسية لقيام الدولة، ويؤكد على أن وجود أي دولة أو مؤسسة أو منظمة يعتمد بالدرجة الأولى على القوة؛ لأنها المصدر الوحيد للمحافظة على ديمومتها وتوسعتها، فالدولة بنظره قوة توسعية[77]. أما حديثًا فقد برزت الواقعية الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية 1945م (كردة فعل على المدرسة المثالية وبعد الدمار والفوضى اللذَين حصلا في النظام الدولي)[78].

كيف تنظر المدرسة الواقعية إلى كل من[79]:

الفرد	الفرد مخلوق (سيئ) و(أناني) يسعى - دائمًا - إلى (استخدام القوة).
الدولة	الدولة هي (اللاعب الرئيس والوحيد) في النظام الدولي.
المنظمات الدولية	المنظمات الدولية ليست لها أهمية.
النظام الدولي	النظام الدولي فوضوي (لا هيكلي)، وسيبقى - دائمًا - فوضويًا.
القانون الدولي	القانون الدولي آلية لتحقيق المصالح فقط.
الاقتصاد	الاقتصاد غاية تأتي من خلال القوة والنفوذ.
الخيار العسكري	استخدام القوة أو التهديد بها هو الخيار الأول.
العمل العسكري	تميل للعمل العسكري المنفرد والقيادي.

فلسفة المدرسة الواقعية

تنطلق فلسفة المدرسة الواقعية من (النظر فيما هو كائن)، أي وصف العلاقات الدولية كما هي على أرض الواقع لا من (النظر فيما يجب أن تكون) كما تفعل المدرسة الليبرالية - المثالية. كذلك تعتقد المدرسة الواقعية - أيضًا - أن القوة والمصلحة الوطنية وتوازن القوى معايير أصيلة وثابتة

لفهم ودراسة وتحليل العلاقات الدولية، وأن آلية تغيير النظام الدولي أو المحافظة عليه لا تأتي إلا من خلال (استخدام القوة)[80] .

الانتقادات الموجهة للمدرسة الواقعية

- تعتمد المدرسة الواقعية على منطق القوة ومعيار المصلحة الوطنية في العلاقات الدولية؛ لكنها أهملت تأثير وأهمية دور القيم والمبادئ، واحترام القانون الدولي في طبيعة العلاقات بين الدول.
- تعتمد المدرسة الواقعية على دور الدولة كفاعل أساسي ووحيد في الساحة الدولية؛ لكنها تجاهلت أهمية دور المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات في تشكل العلاقات الدولية.

الفرق بين الواقعية والمثالية

وبناءً على ما سبق يمكن لنا أن نفرّق بين المدرسة الواقعية والليبرالية - المثالية من خلال الجدول التالي:

	الفرق بين المدرسة الواقعية والمدرسة المثالية	
	المدرسة الواقعية	المدرسة المثالية
الفرد	الفرد مخلوق (سيئ) و(أناني) يسعى دائما إلى (استخدام القوة).	الفرد كائن (عاقل) ويسعى دائما إلى فعل (الخير).
الدولة	الدولة هي (اللاعب الرئيس والوحيد) في النظام الدولي.	الدولة من القوى الفاعلة لكنها ليست الفاعل الوحيد في النظام الدولي.
النظام الدولي	النظام الدولي فوضوي وسيبقى دائما فوضويا.	النظام الدولي فوضوي لكنه يمكن أن يكون منظما.
المنظمات الدولية	المنظمات الدولية ليس لها أهمية.	المنظمات الدولية فاعل أساسي في العلاقات الدولية.
القانون الدولي	تنظر للقانون الدولي كونه آلية لتحقيق المصالح.	تنظر للقانون الدولي كآلية لحل النزاعات والصراعات.
الاقتصاد	الاقتصاد غاية تأتي من خلال القوة والنفوذ.	الاقتصاد غاية تأتي من خلال العمل المشترك.
الخيار العسكري	استخدام القوة أو التهديد بها هو الخيار الأول.	استخدام القوة أو التهديد بها ليس الخيار الأول.
العمل العسكري	تميل للعمل العسكري المنفرد والقيادي.	تميل للعمل العسكري المشترك في إطار التحالفات
الفلسفة	(النظر لما هو كائن وواقع).	(النظر فيما يجب أن يكون).

مثال على تحليل المدرسة الواقعية والمدرسة المثالية

حلف شمال الأطلسي (الناتو) هو حلف عسكري تأسس[81] عام 1949م في واشنطن على أنه حلف (دفاعي) وليس (هجوميًا). ولو نظرنا كيف تنظر المدرستان الفكريتان؛ الواقعية والمثالية، في الأسباب التي من أجلها تم تأسيس الناتو لوجدنا التالي[82]:

الواقعية	تعتبر أن تأسيس الناتو أمر جيد لأنه يجب أن يهدف إلى توسيع النفوذ الغربي والاستمرار في السيطرة على النظام الدولي من خلال (استخدام القوة) و(النظر في أولوية المصلحة الوطنية) و(التفوق في توازن القوى).
المثالية	تعتبر أن تأسيس الناتو أمر جيد لكن يجب أن يكون هدفه تعزيز الديمقراطيات الناشئة واحترام حقوق الإنسان من خلال زرع (الأخلاق) و(القيم) و(المبادئ) و(الامتثال للقانون الدولي) و(توسيع دائرة التعاون الدولي).

ثالثًا: المدرسة الماركسية

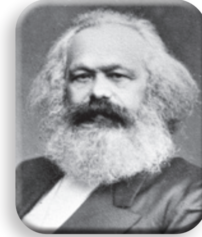
نشأت المدرسة الماركسية على يد الألماني[83] كارل ماركس في منتصف القرن التاسع عشر حيث وُصِف ماركس بأنه أول مُنَظِّر للاقتصاد السياسي، ثم تطورت، بعد ذلك، على يد عدد من مُنظِّري هذه المدرسة، ورغم محاولة التقليل من الماركسية على أنها مجرد أيديولوجية أكثر منها نظرية، إلا أنها أوجدت حالة من التطوير والاهتمام في حقل الاقتصاد ودوره في حركة التفاعلات والنشاطات الدولية.

فالمدرسة الماركسية تهدف في فلسفتها[84] إلى دعم الاشتراكية والقضاء على الرأسمالية؛ لأنها أوجدت في نظر الماركسيين الطبقية في المجتمع؛ ولذلك يرى كارل ماركس أن الرأسمالية قسّمت المجتمع إلى طبقتين

- **الطبقة البروليتارية:** وهي الطبقة الفقيرة (طبقة العمال) التي تعتمد على بيع جهدها في العمل مقابل المال من الطبقة البرجوازية (أصحاب رأس المال).
- **الطبقة البرجوازية:** وهي الطبقة الغنية (طبقة أصحاب رأس المال) التي تعتمد على شراء جهد عمل الطبقة البروليتارية (العمال) من أجل مصلحتها المادية.

وعليه يمكن تعريف المدرسة الماركسية على أنها «**مجموعة من الآراء والأفكار والافتراضات التي تعتبر محاربة (الرأسمالية) ودعم (الاشتراكية) معايير جوهرية وثابتة، ينطلق منها الباحث لدراسة وتحليل وتفسير سلوك الوحدات الدولية في إطار العلاقات الدولية**».

متى تأسّست المدرسة الماركسية؟

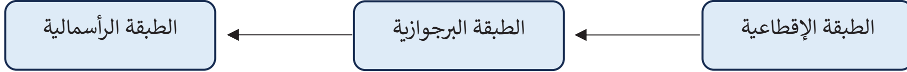

كارل ماركس

تأسست الماركسية - كما ذكرنا - على يد الألماني كارل ماركس، الذي وُلِد في العام 1818م، وتوفي عام 1883م، فهو يعتبر من علماء الاجتماع والمؤرخين في القرن التاسع عشر. ألّف ماركس مع فريديريك انجلز (البيان الشيوعي) في العام 1848م، ثم أصدر كتاب (رأس المال) الذي شرح فيه نظريته عن النظام الرأسمالي ودوره في تدمير الذات، ونُشر هذا الكتاب في برلين عام 1867م[85].

فلسفة المدرسة الماركسية

(النظر في محاربة الرأسمالية) لأن الرأسمالية في اعتقاد الماركسيين[86] أدت إلى تفكك وصراع المجتمع بين الطبقة (البرجوازية) و(البروليتارية)؛ بسبب التوزيع غير العادل للموارد بين الطبقتَين،

لذلك تفترض الماركسية[87] أن القوى الفاعلة التي من المفترض أن تكون المحرك في النظام الدولي هي الطبقة الاجتماعية، وأن آلية تغيير النظام الدولي تنحصر في الوسائل الثورية، حيث يرى الاشتراكيون[88] أن الرأسمالية مرّت بالمراحل التالية:



كيف تنظر المدرسة الماركسية إلى كل من[89]:

الفرد	يتحدد الفرد من خلال سلوكه في المجتمع.
الدولة	الدولة الرأسمالية يجب أن تزول؛ لأنها جزء من الرأسمالية.
المنظمات الدولية	المنظمات الدولية تعتبرها متواطئة مع الدول العظمى والكبرى الرأسمالية.
النظام الدولي	لا تعترف بالنظام الدولي لأنه خاضع للهيمنة الرأسمالية.
القانون الدولي	القانون الدولي يعمل وفق مصالح وأهداف القوى الرأسمالية.
الاقتصاد	يجب أن يكون الاقتصاد مبنيًا على الفكر والأسس الماركسية حتى تتحقق العدالة المجتمعية.
الخيار الثوري	الخيار الثوري أمر ضروري وحتمي لتغيير شكل النظام الدولي.

الانتقادات الموجهة للمدرسة الماركسية

- تؤمن المدرسة الماركسية في كثير من الأحيان[90] بالفكر الثوري في تغيير الأنظمة؛ لكنها أغفلت أن هناك مجتمعات لا تؤمن ولا تتقبل الفكر الثوري لخطورته على الأمن والاستقرار.
- ترى المدرسة الماركسية أن[91]«الدافع الوحيد لتحرك الدول يتحدد من خلال المصلحة الاقتصادية»؛ لكنها أغفلت أن

هناك جوانب أخرى تتحرك من أجلها الدول كالجانب الديني والأيديولوجي (إيران على سبيل المثال).

التيارات الفكرية الماركسية

بحسب مُنظِّري المدرسة الماركسية[92] فإن أفكار ماركس خلت من الأفكار التنظيمية التي تفسر ظواهر العلاقات الدولية بوضوح، وهي بحاجة إلى ثورة فكرية قادرة على تحليل حركة التفاعلات في النظام الدولي، وبناءً على ذلك انبثق من المدرسة الماركسية العديد من التيارات الفكرية التي سعت لإيجاد تفسير منطقي لحركة التفاعلات الدولية. وعلى الرغم من اختلافاتها من الناحية السببية والتفسيرية إلا أنها تنطلق في جذورها من الفكر الماركسي، ومن هذه التيارات الفكرية:

أولاً: الماركسية التقليدية لتفسير الإمبريالية

لم تصل الماركسية التقليدية لمستوى النظرية أسوةً بالنظريات التقليدية في علم العلاقات الدولية، فقد برزت مع بداية القرن العشرين[93] كامتداد فكري للماركسية التاريخية، حيث جعلت الماركسية التقليدية من الاقتصاد منطلقًا أساسيًا لتفسير بعض الظواهر الدولية، ساعية - في الوقت نفسه - لاستبدال حالة النظام الدولي بـ (الشيوعية العالمية)، بدلًا من (الرأسمالية العالمية)، وكان من أبرز مفكري هذا التيار[94] الإنجليزي جون هوبسون الذي يُعتبر مؤسس الأطر التنظيرية للماركسية التقليدية لتفسير الإمبريالية، فهي تُعتبر في نظر هوبسون[95] العامل الرئيس لبروز ظاهرة الحروب والنزاعات بين الدول، والسبب في ذلك هو فائض الإنتاج الكبير في الدول الصناعية (الإمبريالية)، مما يدفع تلك الدول للبحث عن أسواق

خارجية لتصريف فائض الإنتاج في مستعمراتها، وهذا يتطلب من الدول الصناعية انتهاج سياسة توسعية لمنع حدوث أزمات اقتصادية داخل بلدانها، حيث يعتبر الماركسيون[96] هذا السلوك مظهرًا من مظاهر الاستعمار والإمبريالية، ويؤدي - لاحقًا - إلى صراعات بين الدول الصناعية نفسها؛ بسبب الرغبة في التوسع والهيمنة على تلك المستعمرات. ومن أبرز مفكري هذا التيار - أيضًا - المفكر ورجل الدولة فلاديمير لينين، الذي قال[97] «إن الإمبريالية هي الرأسمالية الاحتكارية»، فقد تأثّر لينين بجون هوبسون وسعيا معًا لترويج الشيوعية كأيديولوجية من خلال نقل الأفكار الماركسية إلى المستوى العالمي بعدما كانت منحصرة في إطارها الداخلي بهدف دراسة وفهم الإمبريالية كظاهرة. ويؤكد لينين في نظرته للإمبريالية وعلاقتها بالصّراع الدولي[98] أن «زوال الرأسمالية واستبدالها بالاشتراكية كظاهرة عالمية هو المفتاح الحقيقي لزوال حدوث الحروب والنزاعات»، وهنا نجد أن الرأسمالية الإمبريالية في الفكر اللينيني هي الخيار المصيري لدى الدول الرأسمالية، وعلى الرغم من أن تيار الماركسية التقليدية لتفسير ظاهرتي الإمبريالية والصراع الدولي أحدث نقلة نوعية في الفكر الماركسي في إطار التنظير للعلاقات الدولية، إلا أن هذا التيار، كغيره من التيارات والنظريات الفكرية، تعرض للانتقاد بسبب[99]:

1) اهتمام الماركسيين في البيئة الداخلية للدول فقط؛ اعتقاداً منهم بأن التحولات الكبرى تبدأ من الداخل.
2) مبدأ التنظير لدى الماركسيين في تفسير الظواهر الدولية ينطلق من الاقتصاد، وهذا يخالف المنطق والتنظير في العلاقات الدولية، فهناك حقول أخرى إضافة للاقتصاد.

3) عدم إلمام الماركسيين التقليديين بالظواهر الدولية، واقتصارهم على ظاهرتَي الإمبريالية والصراع الطبقي، وجعلهما متغيرَين أساسيَّين في تحليلهم.

4) ينكر الماركسيون دور الدول في العلاقات الدولية، ويدعون إلى زوالها معتبرين أن الصراع ليس صراعًا دوليًا بين الدول، وإنما صراع طبقي في داخل الدول بين الطبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا.

5) يصب غضب الماركسيين الفكري والأيديولوجي حول الرأسمالية وربطها بالإمبريالية؛ ولكن الواقع يُبين أن هناك دولًا رأسمالية لم تكن إمبريالية، كما أن الدول الإمبريالية لم تكن كلها رأسمالية بالضرورة، وهو ما شكك في صدق هذا الافتراض، وما ترتب عليه من تفسيرات وتحليلات.

ثانيًا: النظرية الماركسية الجديدة – (نظرية التبعية)

تعتبر الماركسية الجديدة أو ما تعرف بـ (نظرية التبعية) إحدى تيارات التنظير الماركسي تاريخيًا، إن لم تكن هي الأبرز كفكر تنظيري، فقد نشأ هذا التيار في خمسينيات القرن الماضي[(100)] حيث انطلقت من فرضيات ومرتكزات فكرية مختلفة عمّا سبق من التيارات الماركسية؛ لتفسير أسباب التخلف، وغياب التنمية في دول العالم الثالث، وتحليل العلاقة غير المتساوية وغير المتكافئة بين الدول المتقدمة والدول النامية، من خلال تركيزها على تبعية العلاقة بين الدول الغنية والدول النامية، التي أدّت، بحسب الماركسيين الجدد، إلى خلل في طبيعة النظام الرأسمالي وبنيته. فمنظِّرو التبعية يجادلون بأن دول الشمال المتقدمة أصبحت أكثر غِنى، بفضل استغلالها ونهبها لثروات البلدان

التي استعمرتها (دول العالم الثالث). وقد قسّمت الماركسية الجديدة (نظرية التبعية) النظام الرأسمالي العالمي إلى قسمَين هما[101]:

- دول الشمال المتقدمة – (دول المركز).
- دول الجنوب النامية – (دول المحيط).

فقد روّجت هذه النظرية أن العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية هي في الأساس علاقة تبعية غير متكافئة بين دول المركز ودول المحيط، ومن هنا بدأت الماركسية الجديدة (نظرية التبعية) بدراسة وتفسير ظاهرة التفاوت؛ من خلال وضع دول العالم الثالث النامية وأسباب تأخرها، ثم جعل تلك الأسباب منطلقًا لتفسير ظواهر العلاقات الدولية، حيث تسعى الماركسية الجديدة إلى ترويج فكرة التبادل التجاري بين دول العالم جميعها في إطار سوق تكاملية بدلًا من حصر التجارة الدولية بأيدي دول العالم المتقدم، لذلك سُمِّيت الماركسية الجديدة بنظرية التبعية؛ بسبب تبعية دول العالم الثالث النامية لدول العالم المتقدم. ومن أبرز منظري تيار التبعية ثيوتونيو سانتوس الذي أكّد[102] أن «تبعية اقتصادات بلدان العالم الثالث أصبحت تتكيف مع تطور اقتصادات بلدان العالم المتقدم»، ومن هنا توسعت العلاقة التبعية المتبادلة بين تلك الاقتصادات. معنى ذلك أن التبعية أوجدت حالة توافقية لدول العالم الثالث حتى وإن أدّت تلك التبعية إلى نتائج غير متكافئة من ناحية الميزان التجاري بين الدول التابعة ودول المركز. فحسب مُنظِّري الماركسية الجديدة (نظرية التبعية) فإن الدول المتقدمة هي التي تسعى إلى عدم خروج دول العالم الثالث من وضعها المتخلف، وذلك من خلال تطوير أدوات وأساليب تحافظ على شكل النظام الرأسمالي العالمي، وتتناسب مع أهداف دول المركز التوسعية والاستعمارية[103].

وتفترض الماركسية الجديدة (نظرية التبعية) عدة فرضيات، ومنها[104]:

- يلعب المتغير الاقتصادي دورًا بارزًا في تفسير وتحليل تخلف الدول التابعة.
- تخلف اقتصادات الدول النامية لم يكن موجودًا في الأصل؛ بل نشأ وتطور مع بروز النظام الرأسمالي الجديد في القرن السادس عشر وتطور الدول الغربية اقتصاديًا.
- تخلف دول المحيط وتقدم دول المركز وجهان لعملية تاريخية واحدة، بدأت مع ولادة النظام العالمي للرأسمالية منذ القرن السادس عشر.

لذلك وضع منظرو الماركسية الجديدة (نظرية التبعية) حلولًا وتصورًا للتخلص من التبعية منها[105]:

- فك الارتباط بين الاقتصاد الرأسمالي العالمي والاقتصاد المحلي لتلك الدول.
- تغيير النظم السياسية القائمة بنظم أخرى تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تبني نظم بديلة كالنموذج الاشتراكي عوضًا عن النموذج الرأسمالي.

الانتقادات الموجهة لنظرية التبعية[106]

1) استخدم منظرو التبعية متغير الاقتصاد لتفسير حالة التبعية والتخلف لدول العالم الثالث؛ لكن في المقابل لا توجد دلائل منهجية تؤكد العلاقة بين النظام الرأسمالي العالمي وتخلف

دول العالم الثالث، وحتى إن وُجِدت بعض الحالات فأنه لا يمكن تعميمها على شكل العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية بصورة عامة.

2) الخلط بين ظاهرتي التبعية والتخلف أمر غير منطقي، والسبب أننا نرى اليوم علاقة تبعية بين الدول المتقدمة بعضها ببعض، فهناك دول تُصنَّف على أنها متقدمة وفي ذات الوقت تابعة لغيرها كأستراليا مثلاً وتبعيتها للولايات المتحدة.

الفرق بين الاشتراكية والرأسمالية كنظام:

الاشتراكية(107)	نظام اقتصادي يقوم على الملكية الجماعية (العامة) من خلال: المشاركة الجماعية في معظم وسائل الإنتاج، والدخل، والمساواة، وتوزيع الأرباح.
الرأسمالية(108)	نظام اقتصادي يقوم على حرية الملكية الفردية (الخاصة) من خلال: حرية الفرد في الإنتاج، والاستثمار، وتوزيع الأرباح، وتحقيق الثروات.

الفرق بين الاشتراكية والشيوعية:

	الاشتراكية (109)	**الشيوعية** (110)
الفلسفة	تتوزع الثروة على كل فرد حسب (مساهمته).	تتوزع الثروة على كل فرد حسب (احتياجه).
النظام السياسي	حكم الديمقراطية (الديمقراطية الاشتراكية).	حكم (الحزب الواحد).
الملكية الخاصة	هناك نوعان من الملكية: ○ ملكية خاصة للأفراد (المنازل – الأراضي). ○ ملكية عامة (المصانع ووسائل الإنتاج).	مرفوضة.
الدين	غير مهم وتترك للفرد حرية المعتقد .	الدين مرفوض.

رابعًا: المدرسة البنائية

دخلت البنائية كإحدى المدارس الفكرية الحديثة في علم العلاقات الدولية مع نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، حيث نشأت كنظرية اجتماعية قبل أن تتحول إلى حقل العلاقات الدولية ويتم الاستعانة بها، وأعتقد أنه من الضروري العودة إلى جذورها كنظرية، ليسهل علينا فهمها كمدرسة فكرية في العلاقات الدولية لاحقًا، فالبنائية كنظرية اجتماعية تفترض أن المجتمعات صنيعة الإنسان، فهو السبب الأوحد في تشكلها من خلال عملية تفاعلية عناصرها(111):

- (الفاعل) وهو الفرد.
- (الإطار) وهو المجتمع.

حيث يبدأ (الفاعل - الفرد) و(الإطار - المجتمع) بعملية تفاعلية دائمة تسمى(112) بـ (عملية البناء)؛ بسبب التفاعل الطبيعي الحاصل بينهما، أي بين الفرد والمجتمع. وتلعب الهوية والأفكار والعادات والأعراف بصفتها معايير اجتماعية دورًا رئيسيًا في هذه العملية، وينتج عن هذه العملية ظهور (بناء اجتماعي) يؤثر في سلوك الفرد (الفاعل).

أما في حقل العلاقات الدولية فقد تم الاستفادة من هذه النظرية وتوظيفها حيث بقيت عناصرها وعمليتها التفاعلية كما هي؛ لكن مع تغيير (الفاعل) و(الإطار) لتصبح كما يلي:

- (الفاعل) وهي الدولة.
- (الإطار) وهو النظام الدولي.

هنا تنطلق المدرسة البنائية في العلاقات الدولية بالاهتمام في دراسة العلاقة التفاعلية بين (الفاعل - الدولة) و(الإطار - النظام الدولي)، حيث تفترض البنائية[113] أن شكل العلاقات الدولية هي (عملية بناء) مستمرة ودائمة؛ بسبب التفاعل بين (الفاعل - الدولة) و(الإطار - النظام الدولي)، ما ينتج عنه (بنية النظام الدولي) والذي بدوره يؤثر في سلوك (الفاعل - الدولة) أو (الفاعلين - الدول)، فالبنائية[114] تنظر إلى العلاقات الدولية على أنها علاقة اجتماعية في المقام الأول، ونظام الدولة ما هو إلا نظام اجتماعي، وبنية النظام الدولي ماهي - أيضًا - إلا بناء اجتماعي. وقد أُطلِق على البنائية هذا الاسم بسبب[115] العملية الدائمة والمستمرة من البناء الحاصل نتيجة العملية التفاعلية بين (الفاعل - الدول) و(الإطار - والنظام الدولي).

وعليه يمكننا أن نحدد عملية التفاعل بعمليتي (بناء) أسميتهما كالتالي:

- **عملية البناء الأولى:** وهي عملية بناء مستمرة ودائمة بسبب التفاعل بين (الفاعل - الفرد) و(الإطار - المجتمع)، فينتج عنه (**بنية المجتمع**) التي تؤثّر بدورها في سلوك (الفاعل - الفرد).

هذا التأثير يتحول بشكل طبيعي من الفرد إلى الدولة، التي تبدأ بعد ذلك بعملية بناء مع النظام الدولي من خلال:

- **عملية البناء الثانية:** وهي عملية بناء مستمرة ودائمة بسبب التفاعل بين (الفاعل – الدولة) و(الإطار – النظام الدولي)، فينتج عنه (**بنية النظام الدولي**) والتي تؤثر بدورها في

سلوك (الفاعل – الفاعلين) **الدولة - الدول.**

ومما سبق يتضح لنا تعريف المدرسة البنائية بأنها «**مجموعة من الآراء والأفكار والفرضيات التي تعتبر الهوية والأفكار والثقافة والعادات والأعراف كمعايير اجتماعية سببًا في عملية البناء الدائمة والمستمرة بين (الفاعل - الفرد ثم الدولة) و(الإطار - النظام الدولي)، وبالتالي فإن عملية البناء بين الفاعل والإطار تقودنا لدراسة وتفسير سلوك وشكل العلاقات الدولية بين الفاعلين**».

متى تأسَّست المدرسة البنائية؟



الألماني فيلهلم فونت



الأمريكي نيكولاس أوناف

- **البنائية في علم النفس:** تعود[116] لعالم النفس الألماني فيلهلم فونت (1875 ـ 1930م).
- **البنائية في العلاقات الدولية:** يعتبر[117] الأمريكي نيكولاس أوناف أول من أدخل مصطلح البنائية في علم العلاقات الدولية أواخر الثمانينيات من القرن العشرين.

كيف تنظر المدرسة البنائية إلى كل من[118]:

الفرد	الفرد جوهر البنائية، فهو فاعل اجتماعي وغير ثابت في سلوكه.
الدولة	الدولة: فاعل اجتماعي وأساسي؛ لكنها ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، فهي تتأثر بسلوك الفرد، ويتحدد سلوكها من خلال عملية البناء التفاعلية مع النظام الدولي.
المنظمات الدولية	المنظمات الدولية يمكن أن تكون فاعلًا كالدولة وجزءاً من عملية التفاعل في العلاقات الدولية.
النظام الدولي	النظام الدولي: بناء اجتماعي برز بسبب عملية البناء المستمر والدائم مع (الفاعلين) الدول.
المصلحة الوطنية	تتشكل المصلحة الوطنية عند البنائيين من خلال (الهوية)، وليس من خلال الأمور المادية كما تعتقد المدرسة المثالية (المنفعة الاقتصادية) أو الواقعية (الأمن).

محددات سلوك الفاعل

المدرسة البنائية من النظريات الاجتماعية ولذلك نجدها تعتمد على تأثير الجانب الاجتماعي للعلاقات الدولية مستندة بذلك على:

- الهوية
- الثقافة
- العادات والتقاليد
- الأعراف
- الأفكار
- المعتقدات.

الانتقادات الموجهة للمدرسة البنائية[119]

1) عدم وضوح التركيبة العلمية للمدرسة البنائية عند المبتدئين

الدارسين في حقل العلاقات الدولية مما يُقلل الاهتمام بها.

2) مصطلحات المدرسة البنائية معقدة مما يُصعب فهمها وتحليلها.

3) تهتم المدرسة البنائية بالجانب الفكري الفلسفي أكثر من الجانب التاريخي.

4) تنطلق البنائية في تفسيرها وتحليلها للعلاقات الدولية من البعد الاجتماعي متجاهلة الأبعاد الأخرى والتي لها دور مهم - بلا شك - في تشكّل النظام الدولي.

5) تحتاج المدرسة البنائية قبل دراستها إلى نشر ثقافة فلسفية مجتمعية من أجل مواكبتها.

الفصل الرابع

مستويات التحليل في العلاقات الدولية

تزداد دائرة الغموض والتعقيد عند دراسة طبيعة التفاعلات الدولية والظواهر والمتغيرات التي تنتج عنها في إطار النظام الدولي، وهذا ما يؤدي إلى تزايد الدراسات والبحوث المتعلقة بعلم العلاقات الدولية من أجل فهم وتفسير العلاقة السببية بين تلك التفاعلات وبنية النظام الدولي. وهنا أعتقد أننا أمام إشكالية طبيعية تتشكل باستمرار عند تحليل العلاقات الدولية. فعلى الرغم من اتساع دائرة البحث في علم العلاقات الدولية بمجرد بروز أو تغيير أو اختفاء إحدى الظواهر الدولية، إلا أن هذا في رأيي لا يكفي لإيجاد تفسير منطقي وعلمي لذلك، فالأمر هنا يتطلب، وبشكل دائم ومستمر، أن نتساءل كباحثين ومهتمين في حقل العلاقات الدولية: ماذا نفعل عادة إذا أردنا دراسة وتفسير العلاقات الدولية؟ ومن أين نبدأ؟ وما هي الخطوات العلمية والمنهجية في ذلك؟ وما هي مستويات التحليل الممكنة لدراسة وتحليل تشكل بنية النظام الدولي؟ هل ننطلق من محددات وخصائص (**الفرد - كمستوى تحليل لصانع ومتخذ القرار**) ؟ أم من خلال محددات وخصائص (**الدولة - كمستوى تحليل لها**)؟ أو ننطلق من محددات وخصائص (**النظام الإقليمي - كمستوى تحليل لبنية النظام الإقليمي**) ؟ أم نتوجه مباشرة إلى محددات وخصائص (**النظام الدولي - كمستوى تحليل للبنية الدولية**) ؟ أم يقتضي الأمر دراسة وتحليل تلك الخصائص والمحددات جميعها كمستويات تحليل ممكنة: (**الفرد**) و(**الدولة**) و(**النظام الإقليمي**) و(**النظام الدولي**) معًا؟ والخروج منها بآلية علمية ومنهجية تفسّر حركة تفاعلات العلاقات الدولية، أي أننا أمام (عملية تفاعلية تداخلية دائمة بين المستويات التحليلية الأربعة)، بمعنى أن التأثير

يعتبر أمرًا بديهيًا من خلال تلك العملية، فالدول تتفاعل مع بعضها البعض انطلاقًا من الفرد، محدثة عملية بناء، تؤدي لتشكل بنية النظام الدولي، مما يجبر النظام الدولي على التأثير في سلوك (**الدول - الفواعل**) من جديد، إذن نحن أمام صورة تفاعلية تبدأ بالسؤال التالي: ما هي أنواع التحليل؟ وما هو دورها في دراسة وتفسير العلاقات الدولية؟، لذلك حتى تكتمل الصورة ونخرج بدراسة (علمية) وتحليل (ممنهج) وتفسير (أكثر دقة) عن (التفاعلات في العلاقات الدولية) فيجب استخدام مستويات التحليل جميعها في العلاقات الدولية: (**الفرد - الدولة - النظام الإقليمي - النظام الدولي**).

وانطلاقًا من ذلك نجد عدة عمليات تفاعلية تقودنا في نهاية المطاف لتفسير حركة تفاعلات العلاقات الدولية وما ينتج عنها من ظواهر ومتغيرات دولية فنلاحظ التالي:

- **العملية التفاعلية الأولى:** تبدأ عملية تفاعلية دائمة بين (الفرد - صانع ومتخذ القرار) بخصائصه ومحدداته، و(الدولة) بخصائصها ومحدداتها؛ ينتج عنها تأثير في قرار الدولة السياسي، ثم يظهر لدينا شكل سياسة الدولة الخارجية بسبب العملية التفاعلية بين الفرد والدولة.

- **العملية التفاعلية الثانية:** تبدأ السياسة الخارجية للدولة بعملية تفاعلية دائمة ومستمرة مع السياسات الخارجية للدول الأخرى، في إطار النظام الإقليمي الذي تنتمي له تلك الدول، ينتج عن ذلك تشكّل بنية النظام الإقليمي، ثم تبدأ هذه البنية

في التأثير على سلوك الدول التي تنتمي لهذا النظام. من خلال تصنيف سلوكها السياسي:

1) النوع الأول: تعاوني من خلال استخدام (**القوة الناعمة**)
2) النوع الثاني: صراعي من خلال استخدام (**القوة الصلبة**).
3) النوع الثالث: تعاوني وصراعي من خلال استخدام القوتين الناعمة والصلبة (**القوة الذكية**).

- **العملية التفاعلية الثالثة:** تبدأ من خلال عملية تفاعلية بين السياسة الخارجية للدول المؤثرة والنظام الدولي، ينتج عنها ظهور بنية النظام الدولي وبالتالي تأثير هذه البنية على جميع سياسات الدول المؤثرة وغير المؤثرة.

وهنا تلعب خصائص ومحددات الدولة دورًا في تشكل السياسة الخارجية للدول، فمثلاً في شرق آسيا لا يمكننا المقارنة بين سياسة الصين الخارجية وسياسة فيتنام الخارجية من حيث حجم التأثير في الإطار الإقليمي، والسبب في ذلك يعود إلى خصائص الدولة الصينية ومحدداتها. مثال آخر في الشرق الأوسط، حيث لا يمكن مقارنة تأثير السياسة الخارجية لتركيا بالسياسة الخارجية للبنان في إطارها الإقليمي، وتحولها بعد ذلك كسلوك سياسي مؤثر في الإطار الدولي؛ والسبب في ذلك يعود إلى خصائص الدولة التركية ومحدداتها.

إذاً تنقسم مستويات التحليل في العلاقات الدولية إلى أربعة مستويات[120]

- المستوى الأول ← مستوى تحليل **الفرد**.

- المستوى الثاني ← مستوى تحليل **الدولة**.
- المستوى الثالث ← مستوى تحليل **النظام الإقليمي**.
- المستوى الرابع ← مستوى تحليل **النظام الدولي**.

ماذا نقصد بـ (مستويات التحليل في العلاقات الدولية)؟

هو أحد المصطلحات الرئيسية الذي يساعد الباحثين في (دراسة و(تحليل) و(تفسير) العلاقات الدولية والسلوك السياسي (لدولة ما انطلاقًا من مستويات التحليل الأربعة، وتأتي أهمية مستويات التحليل في العلاقات الدولية لـ :

- دراسة وتفسير وتحليل السلوك السياسي لدولة ما استنادًا على المستويات الأربع.
- معرفة ودراسة الإمكانيات والقدرات المتاحة للدول التي تساعدها في عملية صنع واتخاذ القرار السياسي.
- تفسير سبب التباينات في شكل السلوكيات الخارجية للدول رغم التشابه في بعض الأحيان في مصادر القوة.
- بناء التوقعات والتنبؤات المستقبلية لشكل وسلوك السياسية الخارجية لدولة ما .
- فهم تشكل السياسة الدولية وتفاعلات النظام الدولي بناء على السلوكيات السياسية للدول.
- تفسير الظواهر والتغييرات الدولية التي برزت نتيجة لسلوك الدول السياسي.
- تطوير البحث العلمي والأكاديمي في علم العلاقات الدولية.

أولاً: مستوى تحليل (الفرد) في العلاقات الدولية

ماذا نقصد بمستوى تحليل الفرد في العلاقات الدولية؟

هو أحد مستويات التحليل في العلاقات الدولية الذي يهتم بدراسة وتحليل خصائص ومحددات شخصية الفرد - صانع ومتخذ القرار السياسي - كمستوى تحليل، ودوره في عملية صنع واتخاذ القرار السياسي للدولة وتشكل سياستها الخارجية، ثم تأثير تلك السياسة في إطار النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه تلك الدولة، وهو ما ينتج حركة تفاعلية يصل تأثيرها إلى بنية النظام الدولي. معنى ذلك أن (الفرد - صانع ومتخذ القرار) يعتبر جوهر النشاطات وأساس التفاعلات السياسية التي تدور في فلك العلاقات الدولية.

لماذا اخترنا كلمة (فرد) بدلاً من كلمة (الرئيس) أو (الحاكم)؟

السبب في ذلك أنه ليس بالضرورة أن يكون صانع ومتخذ القرار في الدولة هو (الرئيس) أو (الحاكم) فقد يكون (صانع القرار) هو أحد (الأفراد المقربين) للرئيس، وله صلاحيات قوية في عملية صنع واتخاذ القرار السياسي لتلك الدولة، ومن يتمعن في أدبيات العلاقات الدولية يجد الكثير من الأمثلة على تأثير هؤلاء ودورهم المحوري في السياسة الخارجية كالقادة، والمستشارين، والخبراء، وغيرهم.

كيف نستطيع التعرف على شخصية وطبيعة صانع ومتخذ القرار (القادة)؟

لا يجري القادة الاختبارات الشخصية (ولكن هناك معايير إستراتيجية تحدّد قوة القائد أو ضعفه)، فالباحثون هنا يمكنهم أن

يستمدّوا المعلومات الكافية لمعرفة شخصية وطبيعة صانع ومتخذ القرار (الفرد) من المصادر التالية:

- خطابات صانع ومتخذ القرار السياسي.
- نوعية القرارات والقوانين التي يصدرها.
- المقابلات الرسمية البروتوكولية التي يقوم بها.
- لقاءاته التلفزيونية ومؤتمراته الصحفية.
- تاريخه السياسي.
- طبيعة وكفاءة المستشارين المقربين منه.
- تعاطي صانع ومتخذ القرار مع ردة فعل الآخرين (المحلية، الإقليمية، الدولية) على قراراته وقوانينه وخطابته.

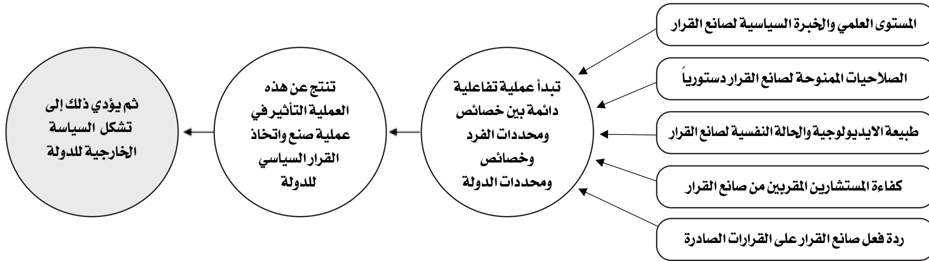
لذلك يُرجح الكثير من المفكرين والباحثين[121] أن الأزمات والحروب تحدث عادة بسبب (الفرد) رؤساء الدول، ولا شك أن الرئيس لا يمكن أن يبحر بقراراته دون وجود بيئة حاضنة تشجعه على اتخاذ القرار سواء كان القرار تعاونيًا أو صراعيًا، والنماذج الدالة على ذلك متعددة منها:

- أدولف هتلر كان السبب الرئيس في الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945 م).
- صدام حسين كان السبب الرئيس في حرب الخليج الثانية (1990 - 1991 م).
- جورج بوش الابن كان السبب الرئيس في حرب العراق (2003 م).

الخصائص والمحددات الفردية

يتصف الفرد - صانع ومتخذ القرار السياسي - بمجموعة من الخصائص والمحددات التي ترتبط بمستوى قدراته على التأثير في سلوك وشكل الدولة سياسيًا ومنها:

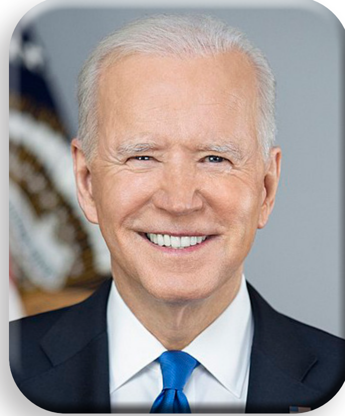
- المستوى العلمي والخبرة السياسية لصانع ومتخذ القرار السياسي.
- الصلاحيات الممنوحة لصانع ومتخذ القرار السياسي دستوريًا.
- طبيعة أيديولوجية وفكر صانع ومتخذ القرار السياسي.
- الحالة النفسية لصانع ومتخذ القرار السياسي.
- كفاءة المستشارين المقربين من صانع ومتخذ القرار السياسي.
- ردة فعل صانع ومتخذ القرار السياسي على القرارات الصادرة.



شكل رقم (3)

الشكل السابق يوضح لنا العملية التفاعلية بين خصائص ومحددات الفرد، وخصائص ومحددات الدولة، وتأثير ذلك في عملية صنع واتخاذ القرار السياسي للدولة، ما ينتج عنه بوضوح سلوكها السياسي، الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى تشكل سياستها الخارجية.

مثال: على مستوى تحليل (الفرد) في العلاقات الدولية ودوره في التأثير على سلوك الدولة السياسي



جو بايدن (ديمقراطي)



دونالد ترمب (جمهوري)

حين نقوم بدراسة وتحليل شخصية (دونالد ترمب) عندما كان رئيسًا للولايات المتحدة استنادًا إلى الخصائص التي تساعد الباحث في دراسة وتحليل وتفسير طبيعة وشخصية الفرد، وقدرته على التأثير في السلوك السياسي، فإننا ندرك أنها شخصية:

- غير هادئة، وغير عقلانية.
- تميل للغة التهديد، واستخدام القوة العسكرية.
- لا تحترم القانون الدولي، ولا تعترف بالمنظمات الدولية.

فطبيعة ترمب السيكولوجية أخذت نصيب الأسد في الدراسات والبحوث، فعلى سبيل المثال عدم الاستقرار في إدارته السياسية يتجلى ذلك من خلال إقالة العديد من القيادات المحيطة به، فتيلرسون، وزير خارجيته، مثلًا[122] تمت إقالته على منصة أكس (تويتر سابقًا) وهو في مهمة دبلوماسية، ولم يعلم إلا من خلال تغريدة ترمب بأنه مُقال. كذلك لغة التهديد والتقليل من مكانة الرؤساء الآخرين التي كان يستخدمها،

فقد كانت هي الغالبة في خطاباته واجتماعاته معهم، فقراراته الصادرة لم تكن في إطار العمل المؤسسي، ناهيك عن سياسته في خروج الولايات المتحدة من المنظمات الدولية[123] كمنظمة الصحة العالمية وحقوق الإنسان التابعتَين لمنظمة الأمم المتحدة، كل ذلك يعطي دلائل على العقلية التي كانت تُدار بها الولايات المتحدة، فهذا السلوك بلا شك كان له الأثر الأكبر في سياسة الولايات المتحدة.

في المقابل حين نقوم بدراسة وتحليل شخصية (جو بايدن) استنادًا إلى الخصائص نفسها، فإننا ندرك أنها شخصية:

- هادئة وعقلانية إلى حد ما.
- تجنح إلى السلم، وتتجنب استخدام القوة العسكرية المباشرة.
- تحترم القانون الدولي، وتعترف بالمنظمات الدولية ظاهريًا.

هذه المقارنة توضح لنا كيف كان سلوك الولايات المتحدة السياسي خلال فترات الرئاسة بين الشخصيتين:

دونالد ترمب	كانت الولايات المتحدة في فترة رئاسته تميل للغة التهديد، واستخدام القوة، وعدم احترام القانون الدولي.
جو بايدن	أصبحت الولايات المتحدة في فترة رئاسته تجنح للسلم، وتتجنب استخدام القوة المباشرة، وتدعو إلى احترام القانون الدولي ظاهريًا.

ثانيًا: مستوى تحليل (الدولة) في العلاقات الدولية

هو أحد مستويات التحليل في العلاقات الدولية المهتم بـ (دراسة) و(تحليل) و(تفسير) مجموعة الخصائص والمحددات التي ترتبط بإمكانيات الدولة وقدرتها على التأثير في عملية صنع

واتخاذ قرارها السياسي ثم تشكل سلوكها السياسي، ومن هذه الخصائص:

حجم الموارد، ويشمل:

- العامل الجغرافي.
- الموارد الطبيعية.
- الموارد البشرية.
- القوة العسكرية.
- القوة الاقتصادية.
- الاستثمارات الخارجية.

النظام السياسي، ويشمل:

- شكل النظام السياسي.
- طبيعة العلاقة بين السلطات الثلاث.
- التاريخ السياسي للدولة.
- أيديولوجية السلطة.

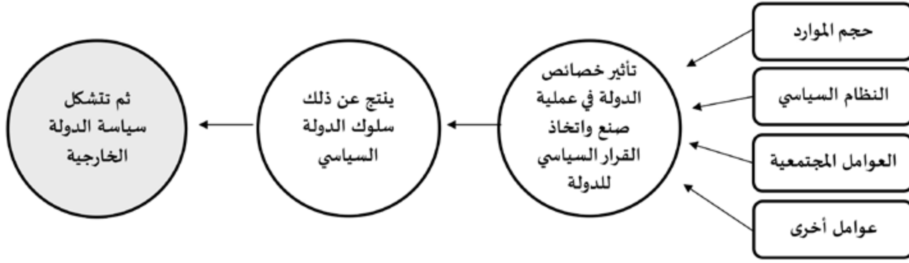
العوامل المجتمعية، وتشمل:

- الأيديولوجية المجتمعية.
- العادات والتقاليد.
- الدين.
- الهوية الوطنية.
- التركيبة الاجتماعية.
- الثقافة والمشاركة السياسية.

عوامل أخرى، وتشمل:

- دور جماعات الضغط.

- دور وتأثير الإعلام.
- دور الرأي العام.
- تأثير الأحزاب السياسية أو الجمعيات السياسية.



شكل رقم (4)

مثال: على مستوى تحليل (الدولة) في العلاقات الدولية وتأثيره على سلوك الدولة السياسي



كوريا الشمالية (شيوعية)



كوريا الجنوبية (رأسمالية)

حين نقوم بدراسة وتحليل كوريا الشمالية كمستوى تحليل (دولة) فإننا نجد أن سلوكها السياسي (غير المعتدل) ناتج عن[124]:

- النظام السياسي: (حكم الفرد والحزب الواحد).
- عدم السماح بحرية الرأي والتعبير.
- غياب العلاقة بين السلطات الدستورية الثلاث.

- لا تكترث بالقانون الدولي ودور المنظمات الدولية.
- لديها علاقات دبلوماسية مع عدد قليل من دول العالم.
- تتميز بأسوأ سجل لحقوق الإنسان في العالم.

في المقابل حين نقوم بدراسة وتحليل كوريا الجنوبية كمستوى تحليل (دولة) فإننا نجد أن سلوكها السياسي (المعتدل) ناتج عن[125]:

- النظام السياسي (حكم التعددية الحزبية الديمقراطية).
- حرية الرأي والتعبير يكفلهما القانون.
- الدستور يضمن العلاقة بين السلطات الثلاث.
- تؤمن بالقانون الدولي ودور المنظمات الدولية.
- لديها علاقات دبلوماسية مع أغلب دول العالم.
- حالة حقوق الإنسان أفضل بكثير من كوريا الشمالية.

ثالثًا: مستوى تحليل (النظام الإقليمي) في العلاقات الدولية

ماذا نقصد بمستوى تحليل (النظام الإقليمي) في العلاقات الدولية؟

هو أحد مستويات التحليل في العلاقات الدولية المهتم بدراسة وتحليل وتفسير خصائص النظام الإقليمي وتأثيره في سلوك الدول التي تنتمي له.

ويُعرّف النظام الإقليمي بأنه[126] «النظام الذي ينشأ نتيجةً لحركة التفاعلات بين الوحدات الإقليمية الفاعلة والمتمثلة في توزيع مصادر القوة والنفوذ في إطار النظام الإقليمي».

أمثلة على النظام الإقليمي

أولًا: النظام الإقليمي الأوروبي: مصطلح يطلق على[127] حركة (التفاعلات الإقليمية) للمنطقة الجغرافية التي تشمل بلدان (الاتحاد الأوروبي).

ثانيًا: النظام الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط: مصطلح يطلق على حركة (التفاعلات الإقليمية) للمنطقة الجغرافية التي تشمل بلدان: (شبه الجزيرة العربية) و(بلاد الشام) و(العراق) و(إيران) و(تركيا) و(قبرص) و(مصر).

ثالثًا: النظام الإقليمي العربي: مصطلح يطلق على حركة (التفاعلات الإقليمية) للمنطقة الجغرافية التي تشمل بلدان (الدول العربية).

رابعًا: النظام الإقليمي لدول الخليج العربي: مصطلح يطلق على حركة (التفاعلات الإقليمية) للمنطقة الجغرافية التي تشمل بلدان (دول مجلس التعاون)[128].

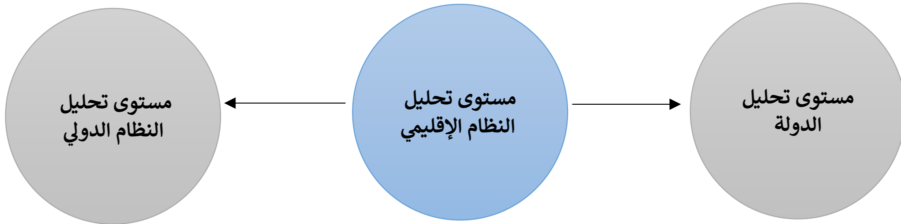
المعايير المطلوبة لوصف أي نظام على أنه نظام إقليمي:[129]

- ضرورة وجود عدد من الدول الفاعلة والمؤثرة في هذا النظام.
- تأثير نشاط وحركة التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والاجتماعية والثقافية بين أعضائه.
- ضرورة انتماء هذا النظام إلى رقعة جغرافية محددة.
- أن يكون هذا النظام معترفًا به داخلياً وخارجياً، أي أن تفاعلات هذا النظام أوجدت حالة اعتراف دولية بأهميته.

أهمية النظام الإقليمي كمستوى تحليل في العلاقات الدولية

يساعد النظام الإقليمي كمستوى تحليل في العلاقات الدولية على دراسة وتفسير السلوك السياسي للدول بعد الرجوع إلى طبيعة البيئة

الإقليمية التي تنتمي إليها، كما يُعِين الباحثين على فهم طبيعة التفاعلات بين الدول في إطار الإقليم الواحد، وبالتالي تحليل الظواهر والمتغيرات والأحداث الدولية من منظور تحليلي لطبيعة النظام الإقليمي، ناهيك أن النظام الإقليمي كمستوى تحليل يُعتبر (مستوى تحليلي وسطي) بين مستوى تحليل الدولة والنظام الدولي[130].

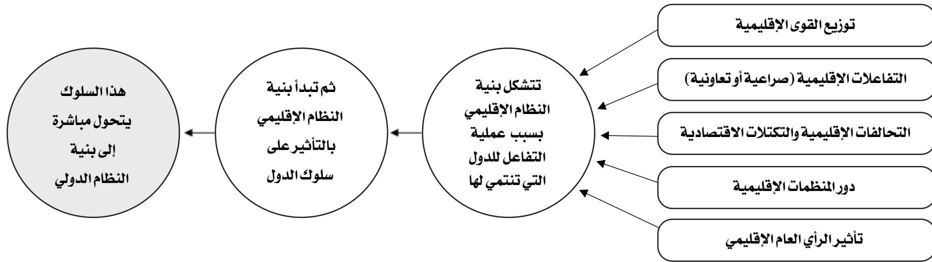


الدوافع التي ساعدت في ظهور مفهوم النظام الإقليمي[131]

1) **الدافع الأمني والعسكري:** حاجة الدول الإقليمية للأمن خاصة بعد تحرك الدول العظمى للحصول على مناطق نفوذ في مناطق مختلفة من العالم.
2) **الدافع السياسي والاقتصادي:** رغبة الدول في إنجاز مصالح مشتركة، لا يمكنها أن تتحقق دون القيام بعمليات تكتل جماعية.
3) **دافع الدول الصغرى نحو التأثير:** سعي الدول الصغيرة والمتوسطة للعب أدوار أكبر في الساحة الإقليمية؛ لأنها تعلم أن الدول العظمى والكبرى لا تسمح عادة للدول الصغرى بلعب أدوار مؤثرة في إطار النظام الدولي.

نأتي الآن للخصائص التي تساعد في دراسة وتحليل وتفسير طبيعة النظام الإقليمي وتأثيره في السلوك السياسي للدول التي تنتمي له، وهي:

- توزيع القوى الإقليمية.
- طبيعة التفاعلات الإقليمية (صراعية أو تعاونية).
- التحالفات الإقليمية والتكتلات الاقتصادية.
- دور المنظمات الإقليمية.
- تأثير الرأي العام الإقليمي.



شكل رقم (5)

مثال: على مستوى تحليل (النظام الإقليمي) في العلاقات الدولية وتأثيره في السلوك السياسي للدول التي تنتمي له



النظام الإقليمي لـ (الاتحاد الأوروبي)



النظام الإقليمي لـ (جامعة الدول العربية)

حين نقوم بدراسة وتحليل النظام الإقليمي للاتحاد الأوروبي كمستوى

تحليل فإننا نجد أن هذا النظام مؤثر لتميزه بالخصائص التالية[132]:

- نظام يتميز بالاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي.
- نظام يتميز بالحالة التعاونية بين أعضائه.
- نظام يعترف بالقانون الدولي ودور المنظمات الإقليمية.
- نظام يسمح للدول الصغرى بلعب أدوار إقليمية مؤثرة.
- نظام يُعتبَر نموذجًا ناجحًا للعمل الجماعي.
- نظام له تأثير سياسي على بنية النظام الدولي.

أما حين نقوم بدراسة وتحليل النظام الإقليمي للدول العربية كمستوى تحليل فإننا نجد أن هذا النظام غير مؤثر بسبب العوامل التالية[133]:

- نظام مضطرب سياسيًا واقتصاديًا بسبب الأزمات.
- نظام يتميّز بوجود الصراعات بين أعضائه.
- نظام لا يعترف بالقانون الدولي ودور المنظمات الإقليمية.
- نظام لا يسمح للدول الصغرى بلعب أدوار إقليمية مؤثرة.
- نظام يتميز بغياب الثقة السياسية بين أعضائه.
- نظام لا يوجد له تأثير سياسي على بنية النظام الدولي.

وهنا من المجحف القول إن النظم الإقليمية جميعها تؤثر في بنية النظام الدولي؛ بل الأمر يعود لمكانة النظام الإقليمي وتأثيره. فمثلًا، لا نستطيع المقارنة بين تأثير النظام الإقليمي الأوروبي والنظام الإقليمي العربي في حركة التفاعلات الدولية وتشكل النظام الدولي. معنى ذلك أن الأمر هنا يعود لخصائص ومحددات الإقليم نفسه وقدرته على التأثير. فدراسة خصائص ومحددات النظام الإقليمي، تساعد بلا شك الباحثين والمهتمين في العلاقات الدولية على تفسير حركة

التفاعلات في إطارها الإقليمي، ودور تلك التفاعلات في تشكل بنية النظام الدولي.

رابعًا: مستوى تحليل (النظام الدولي) في العلاقات الدولية

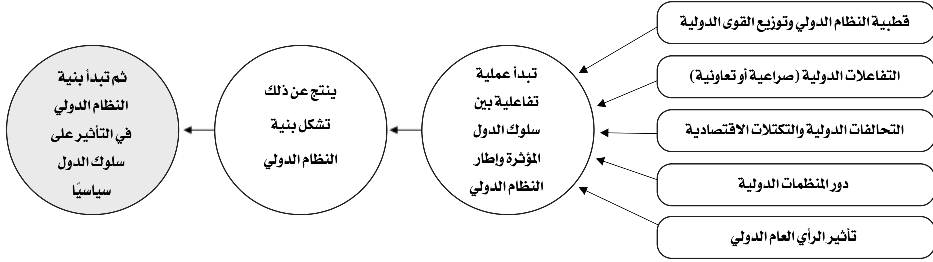
ماذا نقصد بمستوى تحليل (النظام الدولي) في العلاقات الدولية؟

هو أحد مستويات التحليل في العلاقات الدولية المهتمة بدراسة وتفسير مجموعة الخصائص والمحددات التي ترتبط بطبيعة تشكل بنية النظام الدولي ثم قدرته على التأثير في السلوك السياسي للدول.

ويُعرف النظام الدولي بأنه[134] النظام الذي ينشأ نتيجةً لحركة التفاعلات بين الوحدات الدولية الفاعلة والمتمثلة في توزيع مصادر القوة والنفوذ في إطار بنية النظام الدولي خلال فترة تاريخية معينة، وهنا نشدد على مصطلح (**الدول الفاعلة**)، فليست كل الدول مؤثرة في بنية النظام الدولي، إنما الأمر يعود - كما أشرنا مسبقًا - إلى خصائص الدول ومحدداتها.

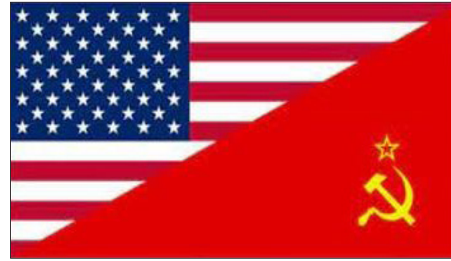
الخصائص التي تساعد في دراسة وتحليل وتفسير طبيعة النظام الدولي وقدرته على التأثير في السلوك السياسي للدول

- قطبية النظام الدولي وتوزيع القوى الدولية.
- التفاعلات الدولية (صراعية أو تعاونية).
- التحالفات الدولية والتكتلات الاقتصادية.
- دور المنظمات الدولية.
- تأثير الرأي العام الدولي.

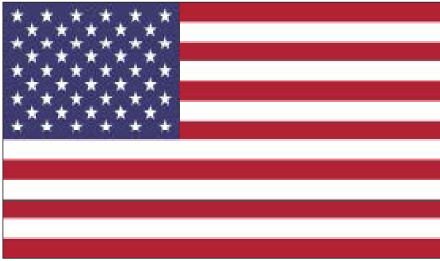


شكل رقم 6

مثال: على مستوى تحليل (النظام الدولي) في العلاقات الدولية وتأثيره في السلوك السياسي للدول.



النظام الدولي (ثنائي القطبية)
الولايات المتحدة + الاتحاد السوفيتي



النظام الدولي (أحادي القطبية)
الولايات المتحدة

حين نقوم بدراسة وتحليل النظام الدولي ثنائي القطبية كمستوى تحليل، فإننا نجد أن هذا النظام يتميز بالخصائص التالية[135]:

- وجود قوتين تلعبان دور القيادة في النظام الدولي.
- انقسام دول العالم في تلك الفترة بين الشيوعية والرأسمالية.
- تنافس سياسي وعسكري للقوتين على إدارة النظام الدولي.
- سياسة الدول الخارجية تتفادى الاصطدام بمصالح القوتين.
- سلوك النظام الدولي غير مستقر بسبب الصراع الدائر بين القوتين.

في المقابل حين نقوم بدراسة وتحليل النظام الدولي أحادي القطبية كمستوى تحليل فإننا نجد أن هذا النظام يتميز بالخصائص التالية[136]:

- وجود قوة واحدة تلعب دور القيادة في النظام الدولي.
- تبعية أغلب دول العالم إلى الفكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة.
- هيمنة سياسية وعسكرية للولايات المتحدة على النظام الدولي.
- سياسة الدول في الغالب تتماشى مع توجهات الولايات المتحدة.
- سلوك النظام الدولي مستقر - إلى حد ما - بسبب وجود قوة واحدة.

وتوضح لنا هذه المقارنة سلوك وشكل السياسة الخارجية للدول خلال فترة الأحادية القطبية والثنائية القطبية:

الأحادية	السياسة الخارجية للدول في الغالب متكيفة مع بنية النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة.
الثنائية	السياسة الخارجية للدول منقسمة بين المعسكرين (الشيوعي) و(الرأسمالي)؛ ما انعكس على بنية النظام الدولي.

فرغم الخلاف الفكري في الدراسات والبحوث المتعلقة بعلم العلاقات الدولية في وصف شكل وحالة قطبية النظام الدولي الحالي، هل هي:

- أحادية القطبية (الولايات المتحدة).
- ثنائية القطبية (الولايات المتحدة والصين).
- متعددة القطبية (الولايات المتحدة والصين وروسيا وفرنسا وغيرها من الدول الكبرى).

إلا أن قطبية النظام الدولي ما تزال أحادية، وترتكز على قوة عظمى وحيدة هي الولايات المتحدة، فتأثيرها الأوحد ما يزال المهيمن

رغم الصعود الديناميكي والملحوظ للصين كقوة عالمية بصفتها المنافس الأوحد على التحكم في مصير النظام الدولي. وهذا يفتح النقاش في مدى إعادة تبلور وإنتاجية القطبية في المستقبل القريب، والحديث هنا عن تقبل الدول الأخرى لشكل قطبية النظام الحالي، وتكيفها معه، وأيهما أكثر استقرارًا للنظام الدولي.

هنا برأيي نعود للتاريخ السياسي الحديث، وتحديد كل فترة زمنية، وتحديد شكل التفاعلات الدولية وما أنتجت من ظواهر ومتغيرات وأحداث، فالتعددية القطبية سببت حربَين عالميتَين؛ الأولى والثانية، وثنائية القطبية سببت الحرب الباردة، وما تخللها من حروب بالوكالة، أدّت إلى انقسام النظام الدولي إلى معسكرَين؛ غربي بقيادة الولايات المتحدة، وشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي.

كذلك لا يقل النظام الدولي الحالي أحادي القطبية خطورةً بسبب النزاعات والحروب التي تقودها الولايات المتحدة؛ لكن هناك من يرى أن التعددية القطبية – فيما لو عادت – لن تكون كما كانت قبل الحرب العالمية الثانية، فالاستفادة من أخطاء الماضي ستكون مرجعًا في طبيعة العلاقات الدولية، أي أن النظام الدولي سيكون أكثر استقرارًا.

الفصل الخامس

القوة في العلاقات الدولية

أولاً: مفهوم القوة في العلاقات الدولية

تعتبر القوة في العلاقات الدولية الوسيلة الأبرز في تبلور النظام الدولي، والفيصل في حركة التفاعلات الدولية، وهذا ما يجعل الدول تسعى - دائمًا - لامتلاكها وتطويرها؛ لتحقيق أهدافها ومصالحها الوطنية. ورغم مناداة الأمم المتحدة بعدم استخدام القوة أو التهديد بها، إلا أنها أصبحت هدفًا رئيسيًا للعديد من دول العالم، لاعتقادها بالدور الذي تلعبه في توفير الأمن والاستقرار لها.

ويشترط في القوة[137] أن تكون بين طرفين، يملك أحدهما الإمكانية والقدرة على التنفيذ، والسبب في ذلك أنه بمجرد تساوي الطرفين ننتقل إلى مفهوم آخر، وهو مفهوم الصراع الذي يُؤكِّد باستمراره عدم امتلاك طرف القدرة على هزيمة الطرف الآخر.

وقد تعددت التعريفات المتعلقة بمفهوم القوة في أدبيات علم العلاقات الدولية، فهيغل مثلاً [138] ذكر أن «سلطة الدولة يجب أن تكون مطلقة، واستخدام القوة أمر طبيعي لإخضاع الفرد لسلطتها»، أما كارل ماركس[139] فأكّد أنّ «القوة تشكلت بسبب الصراع الاجتماعي بين طبقة البرجوازية والبروليتارية، ويجب أن تُستخدَم لصالح الطبقة العمالية»، ويمكن هنا بشكل مختصر تعريف القوة في العلاقات الدولية على أنها «**قدرة وحدة دولية ما على التأثير في سلوك وحدة دولية أخرى وفقاً لمصالحها وأهدافها**».

في المقابل لابد من أن نفرق بين القوة والقدرة في العلاقات الدولية، حيث يُقصد بالقدرة[140] «مجموعة (الموارد) و(المصادر) و(الإمكانيات) المتاحة في دولة ما»، أما القوة فهي «إمكانية توظيف وتحويل تلك (الموارد) و(المصادر) و(الإمكانيات) إلى وسائل ضغط وتأثير». وهنا

أعتقد أن إمكانية تحويل تلك الموارد والمصادر إلى وسائل ضغط وتأثير، يشترط وجود الرغبة والإرادة لدى القيادة السياسية. معنى ذلك، أنه مهما تعددت الموارد والمصادر المتاحة في دولة ما، فإنها لا تكسبها التأثير بمجرد وجودها فقط، إنما يرتبط التأثير بإمكانية ورغبة الدولة في تحويل وتوظيف تلك الموارد والمصادر المتاحة إلى وسائل ضغط وتأثير. ومن واجب الدول ألا ترسم لنفسها أهدافًا لا تستطيع تحقيقها بمواردها.

ومن مصادر القوة في العلاقات الدولية والتي تحدد قدرة الدول على التأثير، العوامل والموارد التالية:

- العامل الجغرافي
- العامل الديمغرافي
- العامل الاقتصادي
- العامل العسكري
- الموارد الطبيعية
- التأثير السياسي
- القوة الاقتصادية
- القوة العسكرية
- سياسة التحالفات

استخدامات القوة

- تُستخدم القوة وسيلة للهيمنة.
- تُستخدم القوة وسيلة للدفاع.
- تُستخدم القوة وسيلة لتوازن القوى.
- تُستخدم القوة وسيلة للردع.

في المقابل تتطلب القوة عدة اشتراطات حتى تُطبق:[141]

- **الأسباب**: وجود حالة صراع أو نزاع بين (طرف) و(طرف آخر).
- **التأثير**: وجود أدوات التأثير لدى (طرف) على حساب (طرف آخر).
- **الاستجابة**: استجابة (طرف) لمطالب (طرف آخر).

خصائص القوة

القوة في العلاقات الدولية وسيلة تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها ومصالحها، وبغض النظر عن التخطيط والنتائج التي تترتب على ذلك، فهي ديناميكية ومتغيرة، حيث أصبحت تُقاس بمقدار ما يترتب عليها من نتائج على الأرض، ويمكن هنا تحديد خصائصها على النحو التالي[142]:

- القوة تعتبر وسيلة لممارسة النفوذ والتأثير من أجل تحقيق المصالح والأهداف.
- القوة مفهوم حركي، تتغير بحسب القدرة على تحويل المصادر المتاحة إلى قوة فاعلة.
- القوة نسبية تُقاس بالمقارنة مع قوة الدول الأخرى.
- القوة ممارسة تتدرج بين (التأثير بالطرق الدبلوماسية) وبين (أسلوب الإجبار والقسر).
- القوة صناعة وإرادة فرضتها طبيعة العلاقات الدولية التي تتسم بالفوضى وغياب السلطة.

أنماط القوة وطرق استخدامها [143]

1. **نمط القوة الانفرادي**: يقوم على اعتماد دولة ما على إمكانياتها ومواردها الذاتية لتحقيق مصالحها وأهدافها لوحدها (مثال: روسيا).

2. **نمط القوة التحالفي**: يقوم على اعتماد مجموعة من الدول -في شكل تحالف- على إمكانياتها ومواردها لتحقيق مصالحها وأهدافها (مثال: حلف شمال الأطلسي - الناتو).
3. **نمط القوة الجماعي (الأممي)**: قائم على نظام جماعي من خلال منظمة دولية تسعى للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. (مثال: قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة)

مراحل استخدام القوة

- **الدبلوماسية**: يتمثل في قيام (دولة ما) في إقناع (دولة أخرى) من خلال القنوات الدبلوماسية.
- **تخفيض التمثيل الدبلوماسي**: يتمثل في قيام دولة ما بتخفيض التمثيل الدبلوماسي مع دولة أخرى، ويعدّ ذلك دليلًا على تفاقم الوضع بينهما.
- **قطع العلاقات الدبلوماسية**: يتمثل في قطع العلاقات الدبلوماسية إذا فشلت الدبلوماسية وتخفيض التمثيل الدبلوماسي بين الطرفين.
- **العقوبات**: تتمثل في قيام (دولة ما) بفرض مقاطعة أو عقوبات اقتصادية ضد (دولة أخرى).
- **التهديد**: يتمثل في عدة طرق كالإنذار والتهديد والوعيد باستخدام القوة ضد (دولة أخرى).
- **الحرب**: تمثل أقسى أساليب استخدام القوة وأكثرها عنفًا.

وجدير بالذكر هنا أن الدبلوماسية[144] تسبق الحرب لمنع حدوثها، وتلازم الحرب لإيقافها، ثم تعقبها لوضع الاتفاقيات والمعاهدات التي تضمن عدم تكرارها. وتأتي صياغة الاتفاقيات وإبرام المعاهدات في

إحدى الحالات التالية:

- يعترف طرف بالهزيمة (اليابان وألمانيا في الحرب العالمية الثانية).
- يعترف الطرف الأقوى بعدم فائدة الحرب (الولايات المتحدة وطالبان في حرب أفغانستان).
- يعترف الطرفان أنه لا فائدة من الحرب (الحرب الإيرانية – العراقية).

أشكال القوة

أولًا: القوة الناعمة

تُعرف القوة الناعمة على أنها[145] «مجموع الأدوات والقدرات التي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها ومصالحها من خلال توظيف أساليب الإقناع والجاذبية والتفاوض والترغيب، بعيدًا عن استخدام القوة العسكرية والعقوبات الاقتصادية أو التهديد بهما». فمفهوم القوة الناعمة في أدبيات العلاقات الدولية برز عام 1990م على يد جوزيف ناي أحد رواد المدرسة الليبرالية المؤسساتية، والذي قدمه في مقال له بعنوان «القوة الناعمة»، حيث ركّز في مقاله على سياسة الولايات المتحدة مع بداية حقبة النظام الدولي أحادي القطبية، وتفرّد الولايات المتحدة بقيادة العالم، فذكر خطورة استخدام القوة العسكرية وجعلها مسارًا أوحدَ في العلاقات بين الوحدات الدولية. وعرف ناي القوة الناعمة بأنها «قدرة الدولة على الحصول على ما تريده بالاعتماد على الجاذبية بدلاً من الإكراه»[146].

أساليب القوة الناعمة

- الدبلوماسية
- الإعلام
- المال
- الاستثمار
- الرياضة
- الثقافة
- الفن
- المساعدات بأشكالها المختلفة

وغير ذلك من الأدوات.

ثانيًا: القوة الصلبة

لا يمكن إغفال دور القوة الصلبة في حركة التفاعلات الدولية وتشكل بنية النظام الدولي، فهي تنطلق من اتخاذ القوة العسكرية قاعدة لها، ويقصد بها[147] «مجموع الأدوات والقدرات التي تستخدمها الدول؛ لتحقيق أهدافها ومصالحها من خلال توظيف أساليب الإجبار، أو التهديد، أو استخدام القوة العسكرية، أو العقوبات الاقتصادية». فالقوة الناعمة - في رأيي - لن تكون الإطار الوحيد لتعاطي الدول في العلاقات الدولية بسبب المنافسة الحاصلة على امتلاك قرار النظام الدولي، لأنها بحاجة إلى دور القوة الصلبة، معنى ذلك أن الدول المؤثرة حتى وإن كانت تمتلك القوة الصلبة، إلا أنها بأمسّ الحاجة إلى القوة الناعمة، والعكس كذلك صحيح، فهما - أي الناعمة والصلبة - أصبحتا حقيقة سياسية تقبلتها حركة التفاعلات الدولية. وعليه فإن خلط القوتين؛ الصلبة والناعمة، أظهر لنا ما يُعرف اليوم في أدبيات العلاقات الدولية بالقوة الذكية والتي سنتحدث عنها لاحقًا.

أساليب القوة الصلبة

- الإجبار
- التهديد
- الإكراه
- استخدام القوة العسكرية
- استخدام العقوبات الاقتصادية

ثالثًا: القوة الذكية

يشكّل مفهوم القوة الذكية إطارًا مناسبًا لجمع القوتين؛ الناعمة والصلبة، أي أنها مزيج بين القوتَين، وبالتالي يمكن تعريفها على أنها[148] «مجموع الأساليب والأدوات المشتركة والمختلطة بين القوة الناعمة والقوة الصلبة التي تسعى من خلالها الدول لتحقيق أهدافها ومصالحها»، وهنا نقف عند السؤال الأهم متى يجب على الدول أن تستخدم القوة الذكية؟ وكيف تستخدمها؟.

عندما ترسم الدول أهدافها، وتحدد إستراتيجياتها، وتعتقد أن القوة الناعمة لوحدها لن تحقق ذلك، وفي الوقت نفسه لا فائدة من استخدام القوة الصلبة لوحدها، هنا تبدأ الدول بتوظيف القوة الذكية من خلال جمع أدوات وأساليب القوتين الناعمة والصلبة. فالظرف والوضع والحالة الراهنة للدولة هي التي تحدد وقت استخدام القوة الذكية.

رابعًا: القوة الإلكترونية

أحدث ظهور الإنترنت في عالمنا المعاصر ثورة رقمية ومعلوماتية، حيث بدأت الدول بالاستفادة من هذا النوع من القوة في علاقاتها

الدولية، من خلال سعيها لامتلاك مصادر التكنولوجيا والمعلومات التي تؤهلها للسيطرة والتحكم بالعالم الرقمي والافتراضي، لذلك ساهمت التكنولوجيا المعلوماتية والتطور الرقمي ببروز ما يعرف اليوم بمفهوم القوة الإلكترونية. ولنا في الخلاف الحاصل بين الولايات المتحدة والصين بسبب تايوان خير مثال، فتايوان تُعتبر[149] الدولة الرائدة عالميًا في صناعة الرقاقات الدقيقة التي تعتمد عليها دول العالم في الصناعات العسكرية والصناعات الاقتصادية الأخرى، وهنا تكمن أهمية تايوان الإستراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فالدولة التي تسيطر على صناعة الرقائق هي من تهيمن على العالم الرقمي.

وقد عرّف دانيال كويل القوة الإلكترونية بأنها[150] «القدرة على استخدام الإنترنت لخلق المزايا، وللتأثير على الأحداث في البيئات التشغيلية كافة من خلال أدوات القوة»، كما عرفها جوزيف ناي بأنها «القوة[151] التي تعتمد على مصادر المعلومات والسيطرة على الأنشطة الإلكترونية والحواسيب والبنية التحتية المعلوماتية ذات الصلة بالفضاء الإلكتروني». ومن خلال ما سبق يتضح لنا في الجدول التالي الفرق بين القوة الصلبة، والناعمة، والذكية، والإلكترونية من حيث الوسائل.

القوة	الاعتماد
القوة الناعمة	تعتمد على التأثير في سلوك الآخرين من خلال: **التفاوض، والإقناع والجاذبية والترغيب.**
القوة الصلبة	تعتمد على التأثير في سلوك الآخرين من خلال: **الإجبار والإكراه، واستخدام القوة.**
القوة الذكية	تعتمد على التأثير في سلوك الآخرين من خلال: **الدمج والاستخدام الأمثل بين القوة الصلبة والناعمة.**
القوة الإلكترونية	تعتمد على التأثير في سلوك الآخرين من خلال: **السيطرة على مصادر المعلومات، والتحكم بالعالم الرقمي والافتراضي.**

القوة الاقتصادية

إمكانية استخدام القوة العسكرية في فرض الهيمنة على مسرح العلاقات الدولية لوحدها، أمر غير منطقي في حسابات الهيمنة؛ لذلك أصبحت القوة الاقتصادية - في عالمنا المعاصر - العامل المُكمّل للقوة العسكرية، خاصة في السنوات التي تلت الحرب الباردة، وما صاحبها من تطورات وتحولات في العلاقات الدولية مع بداية ما يعرف بالنظام الدولي أحادي القطبية، فنظرًا لتأثير القوة الاقتصادية وأهميتها لدى صُنّاع القرار، برز ما يعرف اليوم بالجغرافيا الاقتصادية على حساب الجغرافيا السياسية، فلو أخذنا مثلًا تأثير القوة الاقتصادية في العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران، لوجدنا كيف نجحت واشنطن في الضغط على طهران من خلال العقوبات الاقتصادية، وكل ذلك تحقق دون استخدام القوة العسكرية، وعليه يمكن تعريف القوة الاقتصادية على أنها[152] «مجموع الأساليب والتدابير الاقتصادية التي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها ومصالحها». وتتخذ القوة الاقتصادية شكلَين:

1) العقوبات الاقتصادية
2) الحوافز الاقتصادية

1) العقوبات الاقتصادية

تُعرف العقوبات الاقتصادية[153] بأنها «مجموعة التدابير والإجراءات الاقتصادية والمالية العقابية التي يفرضها طرف ما ضد طرف آخر؛ بسبب قيام الطرف الآخر بأعمال لا تتناسب مع أهداف ومصالح وسياسة الطرف الذي فرض العقوبات، والهدف منها إرغام الطرف المستهدف على تغيير سلوكه السياسي وتقديم تنازلات تتناسب مع أهداف ومصالح

وسياسة الطرف الذي فرض العقوبات». وتتمثل إجراءاتها في فرض عقوبات اقتصادية ومالية من خلال:

إجراءاتها	قطع المساعدات، فرض القيود التجارية، منع الاستيراد والتصدير، إيقاف القروض، منع الاستثمارات، تجميد الحسابات المالية في الخارج، تهديد الشركات بعدم التعامل مع تلك الدولة.
مثال	○ العقوبات الاقتصادية الشاملة التي فرضتها السعودية والإمارات والبحرين عام 2017م ضد دولة قطر. ○ العقوبات الاقتصادية الشاملة التي فرضتها الولايات المتحدة عام 2018م ضد إيران.

2) الحوافز الاقتصادية

الحوافز الاقتصادية يمكن تعريفها[154] بأنها «مجموعة التدابير والإجراءات الاقتصادية والمالية المُحفّزة التي يقدمها طرف ما لطرف آخر بسبب قيام الطرف الآخر بأعمال تتناسب مع أهداف ومصالح وسياسة الطرف الذي قدّم الحوافز، وذلك بهدف حث الطرف المستهدف على الاستمرار في سلوكه السياسي الذي يتناسب بطبيعة الحال مع مصالح وأهداف وسياسة الطرف الذي قدم الحوافز»، ويتمثل تقديم الحوافز الاقتصادية من خلال:

إجراءاتها	○ تقديم المساعدات والمعونات والتسهيلات والمنح المالية. ○ تقديم القروض وزيادة الاستثمارات وزيادة التبادل التجاري وفتح التأشيرات وغيرها.
مثال	○ ما تقوم به أغلب دول العالم الغنية تجاه الدول الفقيرة من أجل كسب ولاءاتها.

لذلك أصبحت القوة الاقتصادية أكثر تأثيرًا من القوة العسكرية لعدة أسباب منها[155]:

- تخاطب أغلب دول العالم بالقوة الاقتصادية لغةً لتحقيق أهدافها ومصالحها.
- ارتباط مفهوم التنمية والاستقرار والتأثير بمفهوم القوة الاقتصادية أكثر من مفهوم القوة العسكرية، اليابان مثلًا.
- أغلب التحالفات والتكتلات تأسّست مؤخرًا على أساس اقتصادي مثل (مجموعة العشرين) و(مجموعة السبع) وغيرها.
- سيطرة الصناعات الاقتصادية المختلفة على ناتج الاقتصاد العالمي بدلًا من الصناعات العسكرية.
- تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات، وتعاظم تأثيرها على الصعيد العالمي.

ثانيًا: المفاهيم المرتبطة بمفهوم القوة في العلاقات الدولية

1) الهيمنة في العلاقات الدولية

تُعرف الهيمنة بأنها[156] «القدرة على ممارسة التحكم والسيطرة في توجيه النظام الدولي من قبل قوة عظمى وفقًا لمصالحها وأهدافها». ومن أشكالها: الهيمنة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية والفكرية، والهيمنة التكنولوجية.

الفرق بين الهيمنة وتوازن القوى والقطبية

الهيمنة	هي السيطرة والتحكم (لقوة عظمى) على توجيه النظام الدولي.
توازن القوى	هو القدرة على التساوي والتوازن في القوة بين (عدد من الدول) في النظام الإقليمي أو الدولي.
نظام القطبية	هو مفهوم يُطلق على الدول المهيمنة على النظام الدولي في أوقات معينة.

ومن شروط الهيمنة على النظام الدولي[157] التفوق الاقتصادي، والتفوق السياسي، والتفوق العسكري، والتفوق التكنولوجي، والتفوق البشري، والتفوق التعليمي.

العلاقة بين الهيمنة والاستقرار

يعتبر انهيار القوة المهيمنة على النظام الدولي بمثابة حدوث حرب، تسفر الحرب - بعد ذلك - عن ظهور مهيمن جديد على النظام الدولي، وعندئذ يعود الاستقرار من جديد إلى النظام الدولي بعد هيمنة قوة عظمى جديدة؛ لكن هناك من يختلف في كيفية استقرار النظام الدولي وعلاقته بالهيمنة، فهل يأتي هذا الاستقرار من خلال (الهيمنة الأحادية) أو (الهيمنة الثنائية) أو (الهيمنة المتعددة)، هنا تتعدد التحليلات، فمثلًا لدينا:

- **القول الأول: الهيمنة الأحادية (أحادي القطبية)[158]**

النظام الدولي في ظلِّ الهيمنة الأحادية (دولة واحدة) يصبح أكثر استقرارًا على عكس الهيمنة الثنائية والهيمنة المتعددة. والدليل في ذلك أن النظام الدولي - في الوقت الراهن - أكثر استقرارًا في ظلِّ هيمنة وقيادة (الولايات المتحدة)، فحجم الصراعات، وإن كانت موجودة، تعتبر أقلَّ بكثير من فترة الثنائية وفترة المتعددة.

- **القول الثاني: الهيمنة الثنائية (ثنائي القطبية)[159]**

النظام الدولي في ظلِّ الهيمنة الثنائية (دولتان)، يكون أكثر استقرارًا على عكس الهيمنة الأحادية والمتعددة. بدليل أن النظام الدولي خلال الحرب الباردة، كان أكثر استقرارًا في ظلِّ هيمنة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وبالتالي لا تتفرد دولة واحدة بقيادة العالم.

○ القول الثالث: الهيمنة المتعددة (متعدد القطبية)[160]

النظام الدولي في ظلِّ الهيمنة متعددة القطبية (دول متعددة) يكون أكثر استقرارًا على عكس الهيمنة الأحادية والثنائية، بدليل أن النظام الدولي قبل الحرب العالمية الثانية كان أكثر استقرارًا في ظلِّ سيطرة مجموعة من الدول، ولم تحدث الحربان العالميتان إلا عند محاولة ألمانيا التفرد بالهيمنة على النظام الدولي.

القوة المهيمنة حاليًا على النظام الدولي

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية، في رأيي، القوة المهيمنة -حاليًا- على النظام الدولي، فهي من أشد الرافضين لمفهوم الهيمنة الثنائية أو الهيمنة المتعددة، مقتنعةً أنها قادرة لوحدها على مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين. وقد تشكّلت ملامح الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وبروزها كقوة في النظام الدولي[161]. حيث استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من تلك الحرب، وتراجع دور بقية اللاعبين الدوليين الفاعلين كبريطانيا وفرنسا، ثم بدأت الهيمنة الأمريكية بالبروز بصورة واضحة مع انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه، وتتمثّل الإستراتيجية الأمريكية للتفرّد بالهيمنة على النظام الدولي في العناصر التالية[162]:

1) المحافظة على هيبة النظام السياسي الأمريكي المتمثّل في الاتحاد الفيدرالي دون تغير.
2) المحافظة على الدور الأمريكي كفاعل أساسي أوحد في صنع وفرض السلام في العالم.
3) تقديم الدعم السياسي والمالي للدول الحليفة شريطة أن تكون في إطار المصالح القومية الأمريكية.

4) زيادة النفوذ السياسي من خلال تطوير العلاقات مع دول العالم كافة.
5) الشروع – دائمًا – في إقامة الأحلاف، ومنع قيام أي أحلاف أمنية تقوم ضد توجهات الولايات المتحدة السياسية.
6) الاستمرار في فرض نظام دولي قائم على الهيمنة الأمريكية.

2) توازن القوى في العلاقات الدولية

يتمثّل توازن القوى في[163] القدرة على ضمان حالة من التساوي والتوازن في القوة بين الدول، بحيث لا يؤدي إلى هيمنة طرف على حساب طرف آخر. وجعل سياسة الدول تتقبل اللجوء للوسائل السلمية بدلًا من اللجوء للصراعات والحروب، ويرتبط مفهوم توازن القوى بعنصرين أساسيين[164]:

- **العنصر المادي**: يتمثّل في وجود توازن ملموس على أرض الواقع لمفهوم القوة لدى القوى الإقليمية أو الدولية.
- **العنصر الإدراكي**: يتمثّل في وجود إدراك حقيقي لدى تلك القوى بأهمية وجود التوازن باعتباره الوسيلة المثلى للحفاظ على الأمن.

مفهوم توازن القوى التقليدي والحديث في دراسة العلاقات الدولية

يتحدد المفهوم التقليدي لتوازن القوى من خلال القدرات العسكرية، بينما يتحدد المفهوم الحديث من خلال القدرات الاقتصادية مع تأثير نسبي للقدرات العسكرية، ومن الأمثلة على تأثير القدرات الاقتصادية في العلاقات الدولية، تأثير اليابان وألمانيا النسبي في إطار العلاقات الدولية لأن قدراتهما الاقتصادية أكثر تأثيرًا من قدراتهما العسكرية[165].

الوسائل التي تستخدمها الدول لتحقيق توازن القوى

1) **سياسة التحالفات**: يقصد بها «قيام دولتين أو أكثر بعمل اتفاق لتحقيق أهداف ومصالح محددة في نطاق توازن القوى». وتقوم الأحلاف على جملة من الشروط والمطالب[166]:
   - امتلاك الحلف لـ (قوة كافية) تحقق الهدف الذي أقيم من أجله الحلف.
   - وجود (أهداف ومصالح أساسية مشتركة) بين الدول المتحالفة.
   - توفر (تجانس سياسي وأيديولوجي) بين الدول المتحالفة.

2) **سياسة التفرقة**: ويقصد بها [167] «قيام الدول الكبرى بتفرقة خصومها ومنافسيها من خلال العمل على بث الفرقة بينهم ومنع توحدهم».

3) **سياسة التقاسم والمنافع**: ويقصد بها[168] «توزيع المنافع، وتقاسم مناطق النفوذ بين الدول الكبرى».

4) **سياسة التسلّح**: ويقصد بها[169] «سباق التسلح بين القوى الكبرى في محاولة للوصول إلى التفوق العسكري»، وهذا يؤدي - بطبيعة الحال - إلى حالة من عدم الاستقرار في النظام الدولي.

5) **سياسة التدخل**: والتدخل هنا يكون على نوعين[170]:
   - **التدخل الدفاعي**: بهدف الحفاظ على النظام السياسي في دولة ما.
   - **التدخل الهجومي**: بهدف تغيير النظام السياسي لدولة ما.

6) **سياسة الحرب**: تعد الحرب أو استخدام القوة العسكرية الملاذ الأخير لتحقيق توازن القوى إذا فشلت كل السياسات السابقة.

3) الردع في العلاقات الدولية

يُعرف الردع على أنه[171] «التلويح باستخدام القوة ضد طرف آخر لمنعه من القيام بعمل يهدد مصالح الطرف الرادع» ومن أشكاله[172]:

- **الردع اللفظي:** هو التلويح باستخدام القوة من خلال الخطابات والتصريحات والبيانات.
- **الردع العملي:** هو التلويح باستخدام القوة من خلال المناورات والتدريبات والاستعراض العسكري.

أما أساليب الردع فتتخذ شكلين: الردع التقليدي الذي يقتصر على التلويح باستخدام (الأسلحة التقليدية) كالطائرات والمدفعية والصواريخ وغيرها من الأدوات، والردع النووي الذي يقتصر على التلويح باستخدام (السلاح النووي)[173]. وهناك معايير من الضروري توفرها حتى يتحقق هذا الردع، من بينها[174]:

- **التفوق في الكم البشري:** أي التفوق في كفاءة وعدد المقاتلين الذين يشكلون جيش الدولة.
- **التفوق في كمية ونوع الأسلحة:** أي التفوق في السلاح البري والبحري والجوي والدفاع الأرضي.
- **التفوق في عنصر المفاجأة:** أي التفوق في المبادرة بالضربة الأولى واسعة النطاق تستهدف مراكز قيادة العدو.
- **التفوق في التأثير السياسي:** أي التفوق في تأمين جبهة واسعة من التحالفات العسكرية ضد العدو.

أزمة الصواريخ الكوبية العام 1962م

تعتبر أزمة الصواريخ الكوبية في عام 1962م مثالًا جيدًا على

إستراتيجية الردع، ففي عام 1959 قاد الزعيم الكوبي فيدل كاسترو انقلابًا عسكريًا ضد حكومة الجنرال فولغينسيو باتيستا حليف الولايات المتحدة، ما جعل واشنطن ترفض الاعتراف بالوضع الجديد، حيث أدانت ما حدث، وقطعت العلاقات الدبلوماسية مع النظام الحاكم في كوبا، وعملت - في الوقت نفسه - على الإطاحة بحكم كاسترو. هنا استغل الاتحاد السوفيتي توتر العلاقات بين واشنطن وهافانا، من خلال استقطاب كاسترو والاعتراف بحكمه وتقديم الدعم له، ففي العام 1962م اكتشفت واشنطن وجود عدد من الصواريخ النووية السوفيتية على الأراضي الكوبية التي تبعد فقط 167 كيلومتراً عن سواحل الولايات المتحدة، وكان الاتحاد السوفيتي يهدف من هذه الخطوة، استخدام إستراتيجية الردع ضد واشنطن، بعد قيامها عام 1961م بنشر صواريخها في إيطاليا، وعلى الأراضي التركية المقابلة للسواحل السوفيتية بهدف تطويقها. تصاعدت الأزمة، وكانت من أشدّ المواجهات في الحرب الباردة، وأنذرت بحرب نووية بين الطرفين؛ لكنها انتهت بالحلول العقلانية التي جنبت الطرفين النتائج التدميرية، وتجلت إستراتيجية الردع بما استخدمه كلا الطرفين لتهديد الآخر، حينها تعهدت الولايات المتحدة بعدم غزو كوبا، بالإضافة إلى تفكيك القواعد الصاروخية في كل من تركيا وإيطاليا. وقام في المقابل الاتحاد السوفيتي بتفكيك القواعد الصاروخية التي أقامها في كوبا ومن ثم نقلها إلى الاتحاد السوفيتي[175].

4) سباق التسلّح في العلاقات الدولية

يصف مفهوم سباق التسلّح[176] حالة التسابق نحو التسلح بين فاعلَين متصارعَين أو أكثر من خلال (التنافس على تطوير الأسلحة وتكديسها)

بهدف امتلاك (التفوق العسكري)، ويتجلى التفوق العسكري في ثلاثة عناصر[177]:

- التفوق في حجم الأسلحة ونوعها.
- التفوق في أعداد القوات المسلحة وكفاءتها القتالية.
- التفوق في التصنيع العسكري ذي التقنية المتطورة.

وأبرز مثال على سباق التسلح، وقع أثناء الحرب الباردة بين (الرأسمالية) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و(الشيوعية) بقيادة الاتحاد السوفيتي، وقد انتهى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

وتتصارع الدول عادة على سباق التسلح لأسباب عديدة من بينها:

1) حماية أمنها والمحافظة على سيادتها وكيانها الوجودي.
2) توسيع نفوذها وفرض سياساتها بالقوة.
3) استخدام سياسة الردع حتى تستجيب الدول الأخرى لرغباتها ومصالحها.
4) إيجاد حالة من توازن القوى ومنع الدول الأخرى من مهاجمتها.

وهذا ما جعل الدول تنطلق دون توقف لطلب المزيد من الأسلحة الجديدة، مما يعكس حالة الفوضى وعدم الاستقرار في النظام الدولي، والذي أصبح يشكل تهديدًا مباشرًا للأمن والسلم الدوليين. ويكون سباق التسلح على حساب تنمية المجتمعات ورخاء الشعوب ويتجلّى أثرها في أربعة مجالات[178]:

ماليًا	عندما تُوضع الأولوية في ميزانية الدول لسباق التسلح على حساب القطاعات التنموية الأخرى.
علميًا	عندما تكون الأولوية في الدراسات والبحوث المختلفة مختصة في سباق التسلح وتطوير الأسلحة أكثر من غيرها.
سياسيًا	عندما تتحول طبيعة العلاقات بين الدول من الحالة التعاونية إلى الحالة الصراعية.
فكريًا	عندما يكون الهاجس الفكري لدى قيادات الدول منصبًا بصورة أكبر على سباق التسلح.

وقد تأثرت السياسات الخارجية للدول بسباق التسلح، لأن هناك دولًا أصبحت تعتمد - فقط - على قوتها العسكرية كأولوية في سياستها الخارجية، فقد وصل الإنفاق العسكري العالمي إلى أعلى مستوى عبر التاريخ وفق بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام[179] للعام 2022 بإجمالي تجاوز 2.24 تريليون دولار، ويشكل إنفاق الولايات المتحدة والصين وروسيا 56 % من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي:

الولايات المتحدة	877 مليار دولار
الصين	292 مليار دولار
روسيا	86.4 مليار دولار
الهند	81.4 مليار دولار
السعودية	75 مليار دولار

الفصل السادس

الحرب والحياد في العلاقات الدولية

أولًا: الحرب في العلاقات الدولية

شغلت الصراعات والنزاعات المسلحة حيزًا مهمًا في شكل العلاقات الدولية، ففي القرن الماضي ملأت الحربان العالميتان؛ الأولى والثانية، بتفاصيلهما أدب التاريخ السياسي، وكذلك الحال ينطبق على فترة الحرب الباردة بين المعسكرَين؛ الشرقي والغربي، وانقسام دول العالم بين الاشتراكية والرأسمالية، وما صاحبها من حروب بالوكالة. أما في وقتنا الحالي فلم تعد هناك قارة من قارات العالم، إلا وعانت من ويلات الحروب والصراعات، فقد أصبحت الحرب اليوم إحدى سمات النظام الدولي، وأعتقد أن سياسة الهيمنة والتحكم في إطار النظام الدولي، فرضت هذا النوع من الظواهر الدولية، فلا يخلو صراع أو نزاع مسلح في عالمنا المعاصر، من وجود أحد اللاعبين الفاعلين طرفًا فيه أو داعمًا له. ولنا في النزاع الروسي - الأوكراني (2022)، من تدمير للبنية التحتية، وقتل للمدنيين، وهدم للاقتصاد، وزعزعة للنظام الدولي، دليل على دعم الأطراف الفاعلة وفقًا لمصالحها.

فالحرب عرّفها كوينسي رايت بأنها[180] «الأساس القانوني الذي ينتج لجماعتين أو عدة جماعات متعادية، تحلُّ النزاع فيما بينها بقواتها المسلحة»، أما ينكر تشك فذكر أنها[181] «صراع بين دول مستقلة ولها صفتها الدولية»، في المقابل عرفها لاجور جيت بأنها[182] «حالة من الصراع العنيف الذي يقوم بين جماعتين أو عدة جماعات بناءً على رغبتهم أو إرادتهم»، فيما يجدها كارل فون كلاوسويلز بأنها[183] «ليست إلا فض النزاع بين المصالح الكبرى عن طريق الدم». وبناء على التعريفات السابقة نستطيع تعريف الحرب على أنها «نزاع أو صراع مسلح بين طرفين، يسعى من خلالها كل طرف إلى تدمير الطرف

الآخـر أو التغلـب عليـه».

أمـا القانـون الدولـي فقـد عرفهـا بأنهـا[184] «نـزاع أو صـراع مسـلح بـين طرفـين تدافـع مـن خلالـه الـدول المتحاربـة عـن مصالحهـا وأهدافهـا وحقوقهـا». فالملاحـظ هنـا أن القانـون الدولـي يسـعى مـن خـلال هـذا التعريـف إلـى تحقيـق تـوازن بـين هدفـين، وهمـا:

1) إضعاف قدرات العدو.
2) الحدّ من معاناة السكان.

اعتبـر القانـون الدولـي الحـرب أمـرًا قانونيًـا، تسـتخدمها الـدول متـى مـا شـعرت أن أمنهـا واسـتقرارها ومصالحهـا معرضـة للخطـر؛ لكنـه في المقابل شـرّع اسـتخدام القـوة أو التهديـد بهـا تحـت غطـاء القانـون الدولـي، فأصبحـت الـدول تهاجـم الـدول باسـم حماية مصالحها الوطنيـة أو المحافظة علـى حقوقهـا مخالفـة بذلـك ميثـاق الأمم المتحـدة الـذي يؤكّـد علـى[185]:

1) الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.
2) احترام سيادة الدول في إطار القانون الدولي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.
3) منع استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية.
4) تسوية الخلافات أو النزاعات أو الصراعات بالوسائل والطرق السلمية المشروعة.

لـم يمنـع ذلـك بعـض الـدول مـن اسـتغلال مـا يـرد في قوانينهـا أو يكتـب في ميثاقهـا، وأصبحـت تعهـدات الـدول بتسـوية النزاعـات الدوليـة بالوسـائل السـلمية، حبـرًا علـى ورق ميثـاق الأمم المتحـدة ومبادئهـا. حتـى محكمـة العـدل الدوليـة المنـوط بهـا حـل النزاعـات والصـراعـات بـين الـدول بالطـرق

السلمية وفقاً للقانون الدولي أصبحت عاجزة عن أداء دورها.

أهمية دراسة الحرب في العلاقات الدولية

يعتبر الهدف الأساس من دراسة الحرب في العلاقات الدولية هو: البحث في أسباب الحروب، والوقوف على آثارها، ومعرفة كيفية تجنبها لتحقيق السلام الدائم، وبحسب أدبيات العلاقات الدولية يستوجب قيام الحرب ثلاثة شروط[186]:

1) **وجود ألف قتيل:** كحد أدنى نتيجة للنزاع أو الصراع المسلح.
2) **التحضير المسبق للحرب:** من خلال وسائل التعبئة، والتجنيد والتدريب، ونشر القوات المسلحة.
3) **توفير الغطاء الشرعي للحرب:** حتى لا تبدو بمثابة جريمة؛ بل واجب لخدمة أهداف جوهرية وشرعية.

كيف تنظر المدارس الفكرية في العلاقات الدولية إلى الحرب؟

الواقعية	الحرب ضرورية وحتمية بين الدول لفرض الأمر الواقع.
المثالية	الحرب ليست ضرورية أو حتمية بين الدول، فيمكن تجاوزها من خلال التعاون والحوار واحترام القانون الدولي.
الماركسية	الحرب أحد الوسائل لانتصار الاشتراكية وهزيمة الرأسمالية في كل أنحاء العالم.
البنائية	الحرب تأتي نتيجة طبيعية لسلوك الدول.

اتفاقيات جنيف 1949م

هي مجموعة الاتفاقيات التي تنظم السلوك أثناء النزاعات المسلحة، حيث تسعى[187] لتوفير الحماية للأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية كالمدنيين، وعمال الصحة، وعمال الإغاثة، والأشخاص الذين

توقفوا عن المشاركة في الأعمال العدائية كالجرحى، والمرضى، وجنود السفن الغارقة وأسرى الحرب. ويمكن تبسيطها من خلال الشكل التالي[188]:

اتفاقية جنيف الأولى 1949م	تتعلق بتحسين حال الجرحى والمرضى من القوات المسلحة في الميدان.
اتفاقية جنيف الثانية 1949م	تتعلق بتحسين حال الجرحى والمرضى والناجين من الغرق من القوات المسلحة في البحار.
اتفاقية جنيف الثالثة 1949م	تتعلق بمعاملة أسرى الحرب.
اتفاقية جنيف الرابعة 1949م	تتعلق بحماية المدنيين في وقت الحرب.

وبلغ عدد الدول الموقعة على اتفاقيات جنيف الأربعة 196 دولة، حيث تتعهد هذه الأطراف بأن تحترم هذه الاتفاقيات، وتكفل احترامها في جميع الأحوال[189].

أسباب الحروب

تخوض الدول الحروب لأسباب عديدة أهمها[190]:

- عندما تتوقف الدبلوماسية وتفشل في حل الخلافات.
- عندما يواجه طرف ما تهديدًا مباشرًا من طرف آخر.
- عندما يرغب طرف ما في الاستحواذ أو استعادة أراضٍ من طرف آخر.
- عندما يدافع طرف ما عن استقلاله وسيادته ومصالحه من طرف آخر.
- عندما يستغل طرف ما الدين لتحقيق أغراض سياسية.
- عندما تتجذّر الكراهية بين أطراف النزاع.

وأشكال الحروب متعددة لعل أبرزها:

1) **حرب العصابات:** هي الحرب التي تدور بين طرفين، أولهما يمثل القوات المسلحة النظامية والآخر يتمثل في تشكيلات مسلحة غير نظامية، مثل حرب جبهة التحرير الوطنية الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي حتى نالت الجزائر استقلالها عام 1962م.[191]

2) **الحرب بالوكالة:** هي الحرب التي تستعين فيها قوتان بأطراف أخرى كبديل للمواجهة المباشرة بينهما، وأبرز مثال عليها الحرب بين (كوريا الشمالية) بدعم من الاتحاد السوفيتي و(كوريا الجنوبية) بدعم من الولايات المتحدة.[192]

3) **حرب الاستنزاف:** هي الحرب غير المباشرة التي تهدف إلى استنفاد قوى العدو وإنهاء موارده، مثل الحرب في اليمن.[193]

4) **الحرب الأهلية:** وهي الحرب التي تحدث بين عدة أطراف داخل حدود الدولة الواحدة، كالحرب بين قبيلتي (الهوتو) و(التوتسي) في رواندا منذ عام 1990 وحتى عام 1994م[194]، كما توجد أمثلة أخرى للحروب الأهلية التي تقع داخل الدولة الواحدة وأسبابها متعددة مثل[195]:

- مجموعات تسعى لتأسيس حكومة من خلال السيطرة على دولة فاشلة، (الحوثيون).
- مجموعات عرقية أو قومية تسعى للحكم الذاتي أو الانفصال، (الأكراد).
- مجموعات مذهبية دينية تسعى للقضاء على الطرف الآخر، (السنة والشيعة).

1) **الحرب العالمية**: وهي الحرب التي تشترك فيها عدة دول من قارات مختلفة، مثال: الحربان العالميتان؛ الأولى والثانية.

2) **الحرب النووية**: وهي الحرب التي تُستخدَم فيها الأسلحة النووية لإرغام الطرف الآخر على الاستسلام. كما حدث عندما أسقطت الولايات المتحدة عام 1945م قنبلة نووية على (هيروشيما) وأخرى نووية على (ناغازاكي)[196].

3) **الحرب الاستباقية**: وهي الحرب التي تعني قيام أحد الأطراف المتصارعين بشنّ حرب مفاجئة وسريعة على الطرف الآخر لصد هجوم وشيك أو غزو متوقع، مثال[197]: الحرب العربية - الإسرائيلية عام 1967م (حرب الأيام الستة) التي انتصرت فيها إسرائيل.

4) **الحرب الإلكترونية**: هي حرب غير تقليدية ميدانها شبكة الإنترنت، وتنطلق بهجمات إلكترونية على نظم المعلومات بهدف[198]:
   - تعطيل أو إتلاف أو إضعاف منظومة الرادارات الدفاعية.
   - سرقة أو تعديل البيانات السرية.
   - تخريب أو تدمير الأسلحة التي تحملها الطائرات والسفن التي ترتبط بمنظومة إلكترونية.

مثال على ذلك هجوم وحدات الأمن الإلكتروني الأمريكية على منظومة التحكم بالصواريخ الإيرانية 2019م.[199]

كما تتّخذ الحروب أشكالًا أخرى؛ لكنها بعيدة عن استخدام القوة العسكرية، كالحرب الإعلامية، وهي الحرب التي تستند على وسائل

الإعلام أثناء الأزمات، أو النزاعات، أو الصراعات، أو الحرب النفسية التي يسعى فيها طرف إلى التأثير في المعنويات النفسية أثناء الأزمات أو النزاعات أو الصراعات.

الحروب البيولوجية

هي أقذر أنواع الحروب، تستخدم فيها الأسلحة الجرثومية السامة لإرغام الطرف الآخر على الاستسلام. وتتكون الأسلحة البيولوجية من مكونات جرثومية سامة كالبكتيريا والفطريات والفيروسات سريعة الانتشار، وحادة التأثير، وبالغة الضرر. وهنا تكمن خطورة هذه الأسلحة وقوتها؛ لأن تلك المكونات الجرثومية السامة تغزو جسم الإنسان مباشرة محدثةً التشويه أو متسبّبة في الوفاة، وهي واسعة الانتشار؛ لأنها رخيصة جدًا مقارنة بتكلفة تصنيع الأسلحة النووية، فلا تتطلب إلا معملًا مجهزًا، وفريقًا متخصصًا[200]. وقد بدأ استخدام هذا النوع من الأسلحة في عصر الرومان[201] من خلال تسميم مياه الأنهار وآبار مياه الشرب، أما في العصر الحديث، فيمكن ذكر ثلاثة نماذج[202]:

بريطانيا	استخدمتها بريطانيا في عام 1763م حيث أرسل قائد القوات البريطانية أغطية ومناديل ملوثة بالجدري إلى رؤساء قبائل الهنود الأحمر كهدية.
دول الحلفاء	في الحرب العالمية الثانية قام الحلفاء ببناء منشآت قادرة على إنتاج جراثيم الجمرة الخبيثة، ولحسن الحظ انتهت الحرب قبل استخدامها.
اليابان	استخدمتها اليابان في عام 1940م عندما أسقط سلاح الجو التابع للجيش الياباني على بعض القرى الصينية قنابل مليئة بالبراغيث تحمل الطاعون.

الفرق بين الحرب الشاملة والحرب المحدودة:

1) **الحرب الشاملة:** هي تلك النزاعات المسلحة التي يسعى أطرافها إلى **إحداث تدمير كلي وخسائر ضخمة**، وتكون المواقع العسكرية والمدنية هدفًا في هذا النزاع. وتُستخدم المواقع المدنية أهدافًا في الحروب الشاملة؛ لتكون أداة ضغط بين أطراف النزاع أو الصراع المسلح[203]. كما حدث في الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية.

2) **الحرب المحدودة:** هي تلك النزاعات المسلحة التي يسعى أطرافها إلى **إحداث تدمير جزئي وخسائر محددة**، وتكون المواقع العسكرية غالبًا هي الهدف، دون اللجوء إلى أهداف مدنية[204]. مثلما وقع في حروب الدول العربية مع إسرائيل (1967) و(1973).

آثار الحروب ونتائجها

للحروب آثار مدمرة بالنظر إلى أعداد القتلى والجرحى، وما تخلفه من دمار وخراب في الممتلكات العامة والخاصة، بالإضافة إلى تفشي الأمراض والمجاعات، والتأثيرات النفسية على الأفراد، واستنزاف الموارد البشرية والمالية، وزيادة أعداد البطالة، وارتفاع التضخم، وارتفاع أعداد اللاجئين، والأضرار البيئية، وكل ما يلحق بالبنى التحتية من أضرار وما تسببه الحروب من تأخر علمي. في المقابل نحن أمام بدائل لمنع الحروب[205] ومنها:

- السلام الدائم بين الدول.
- الحوار والتفاوض والتسوية من خلال الدبلوماسية.

- احترام القانون الدولي.
- العقوبات الدولية كإجراء أفضل من الحرب.
- سياسة الاحتواء.
- المقاطعة الدبلوماسية والاقتصادية.
- التفهم وحساب التكاليف والمخاطر المترتبة على الانخراط في الحرب.

ثانيًا: الحياد في العلاقات الدولية

الحياد في العلاقات الدولية هو[206] تصرف قانوني، تعلن من خلاله دولة ما الامتناع وعدم التدخل بين أطراف النزاع القائم، رغبة منها في المحافظة على علاقاتها مع جميع أطراف النزاع. أما الحياد في القانون الدولي فهو[207] مجموع القواعد القانونية الدولية التي تنظم العلاقات الدولية بين الدول المتحاربة والدول المحايدة في الحرب. وينتهي الحياد عند إعلان الدولة المحايدة رغبتها في الدخول في النزاع القائم بين الطرفين أو الانضمام إلى حلف عسكري.

وقد قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة[208] إعلان **الثاني عشر من ديسمبر** من كل عام (**اليوم الدولي للحياد**)، ودعت إلى جعل هذا اليوم مناسبة لتعزيز الوعي العام بقيمة الحياد في العلاقات الدولية. والأمثلة على الحياد متعددة، منها، إعلان بلجيكا الحياد إثر معاهدة لندن عام 1839م التي اعترفت باستقلال وحيادية بلجيكا، وألغيت عنها (صفة الحياد) عندما انضمت في الحربين العالميتين؛ الأولى والثانية، إلى جانب الحلفاء، ثم أكّدت على إلغاء (حالة الحياد) عندما انضمت لحلف الناتو عام 1949م[209].

أنواع الحياد

1) الحياد المؤقت

يُعرف الحياد المؤقت[210] بأنه «تصرف قانوني يتزامن مع وقوع نزاع بين طرفين تعلن من خلاله دولة ما بملء إرادتها أنها خارج هذا النزاع، ويحق لها أن تُنهي هذا الالتزام، وتشارك في هذا النزاع وفقًا لمصالحها وأهدافها، حينها تنتفي عنها صفة الحياد». وأبرز مثالين[211] على ذلك:

- دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الأولى عام 1917 بعد فترة من الحياد.
- ودخولها الحرب العالمية الثانية عام 1941 بعد فترة من الحياد كذلك.

2) الحياد الدائم

الحياد الدائم هو[212] «تصرف قانوني بموجب معاهدة دولية تلتزم به دولة ما تجاه باقي الدول بألّا تتدخل في أيّ نزاع مسلح داخلي أو دولي حاضراً كان أو مستقبلاً». وأبرز أمثلة[213] على ذلك:

السويد	هي أقدم دولة محايدة في العالم منذ 1814م.
سويسرا	تعتبر ثاني أقدم دولة محايدة في العالم منذ 1815م.
إيرلندا	تعتبر دولة محايدة منذ استقلالها عام 1922م.

ملاحظة: قدمت السويد طلبًا للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) وبحصولها على هذه العضوية تسقط منها صفة الحياد.

وتتمثل واجبات الدول المحايدة تجاه الدول المتحاربة في التالي[214]:

1) عدم تقديم الدول المحايدة أي نوع من الأسلحة إلى الدول المتحاربة.
2) عدم سماح الدول المحايدة لقوات الدول المتحاربة باستخدام إقليمها ومجالها الجوي.
3) عدم تساهل الدول المحايدة بأي نشاطات تكون موجهة ضد إحدى الدول المتحاربة انطلاقًا من أراضيها.
4) تتعامل الدولة المحايدة مع الدول المتحاربة على قدم المساواة بموجب حالة الحياد.
5) ألا تُظهر الدولةُ المحايدة أيّ نوع من التعاطف مع أي طرف من الدول المتحاربة ضد طرف آخر.
6) تقوم الدولة المحايدة بتجريد السلاح من أي قوات دخلت إلى إقليمها حتى نهاية الحرب.
7) إذا أخلت الدولة المحايدة بهذا الالتزام يترتب على ذلك تحميلها مسؤولية خرقها لقواعد الحياد.

في المقابل هناك واجبات على الدول المتحاربة تجاه الدول المحايدة تتمثل في ما يلي[215]:

1) احترام سيادة وسلامة أراضي الدولة المحايدة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.
2) احترام حرية علاقات الدول المحايدة التجارية بالدول المتحاربة.
3) احترام حقوق وحريات وممتلكات رعايا الدول المحايدة المقيمين في الدول المتحاربة.

4) يجوز للدولة المحاربة وفقًا لمتطلبات الدفاع الوطني أن تستولي وتصادر ما تحتاج إليه من أموال الرعايا المحايدين وممتلكاتهم بشرط أن تدفع لهم التعويض المناسب عن هذه المصادرة في حال انتهت الحرب.

ثالثًا: عدم الانحياز في العلاقات الدولية

حركة عدم الانحياز[216]

مصطلح يطلق على «تجمع دولي يضم 120 عضوًا من دول العالم، فضّلت عدم الانحياز لإحدى الكتلتين (الرأسمالية أو الشيوعية) إبان الحرب الباردة». وتعود الفكرة إلى مؤتمر (بان دونغ) في إندونيسيا، عام 1955م، ثم انعقد المؤتمر الأول للحركة في عام 1961 في العاصمة اليوغسلافية بلغراد، وقد اتفقت دول حركة عدم الانحياز على عدم وضع دستور أو مقر دائم للحركة، بحجة أن الاختلاف في أيديولوجيات الدول ومصالحها يحول دون إيجاد بنية إدارية يقبلها الجميع، وبالتالي تكون الإدارة دورية وشاملة تضم الدول الأعضاء جميعها، وقد انعكست كل المتغيرات التي حصلت – لاحقًا – على الساحة الدولية على توجهات الدول الأعضاء في الحركة، وظهر ذلك في تباين مواقفهم حول بعض القضايا الدولية[217].

أهداف حركة عدم الانحياز ومبادئها[218]

1) المحافظة على السيادة الوطنية واتباع سياسة خارجية مستقلة.
2) مقاومة الاستعمار بجميع أشكاله، وتأييد حركات التحرر والاستقلال الوطني.
3) يجب ألاّ تكون الدولة عضوًا في حلف عسكري.
4) يجب ألاّ تكون الدولة طرفًا في اتفاقية ثنائية عسكرية مع دولة كبرى.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أصبح النظام الدولي أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة، وانهارت معه إحدى الركائز التي قامت من أجلها حركة عدم الانحياز وهو النأي بنفسها عن الثنائية القطبية.

الفصل السابع

قضايا دولية

أولًا: حقوق الإنسان

حقوق الإنسان واحدة من القضايا الدولية المهمة التي نادت بها الإنسانية جمعاء، كالحق في الحياة والحرية والمساواة والتعليم والعمل والصحة والأمن والاستقرار وغيرها، وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1948م أول وثيقة قانونية تحدد حقوق الإنسان الأساسية التي يجب حمايتها عالميًا، وهي تعتبر بذلك أول إعلان عالمي لمبدأ حقوق الإنسان صاغته الأمم المتحدة بعد تأسيسها في العام 1945م، وتشكل تلك الوثيقة[219] جميع القوانين المعنية بحقوق الإنسان. فالدولة يجب أن تكون بحسب الوثيقة الأممية[220]، الضامن الأول لمبدأ حقوق الإنسان في إطار القانون الدولي، حيث دعت هذه الوثيقة الدول إلى احترام حقوق الإنسان، وتحمل مسؤولياتها ضد التمييز الذي طال العديد من المجتمعات، ثم تنتقل المسؤولية القانونية بشكل أساسي إلى المجتمع الدولي، وتحديدًا إلى المنظمات الإقليمية والدولية، المنوط بها تكريس ثقلها في حماية حقوق الأفراد وعدم انتهاكها وتعزيز الحق الإنساني.

لقد عرَّفت الأمم المتحدة[221] حقوق الإنسان بأنها الحقوق المتأصلة في جميع البشر، مهما كانت جنسيتهم، أو مكان إقامتهم، أو نوع جنسهم، أو أصلهم الوطني، أو العرقي، أو لونهم، أو دينهم، أو لغتهم، أو أي وضع آخر. واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الأيام التالية[222]:

الـ 10 من ديسمبر من كل عام	يومًا عالميًا لحقوق الإنسان
الـ 20 من نوفمبر من كل عام	يومًا عالميًا لحقوق الطفل
الـ 8 من مارس من كل عام	يومًا عالميًا لحقوق المرأة

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

تعتبر مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان[223] الهيئة الأساسية التابعة للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، فقد تأسست في العام 1993م، وتقتضي مهمتها تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، من خلال[224]:

- دمج منظور حقوق الإنسان في أنشطة الأمم المتّحدة كافة.
- منح الأولوية لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان الأكثر إلحاحًا وخطورة.
- الاهتمام بالحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والتنموية.
- قياس تأثير عملها من خلال الفوائد التي يحقّقها الأفراد في جميع أنحاء العالم.

اتفاقيات حقوق الإنسان

لدى الأمم المتحدة العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، ومنها[225]:

الاتفاقية	سنة الاتفاقية
○ الاتفاقية الدولية لمنع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية.	1948م
○ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.	1965م
○ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.	1979م
○ الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.	1989م
○ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.	2006م

وما سبق يعتبر في نظري أمرًا محمودًا من الناحية الإنسانية والفكرية؛ لكن في المقابل أرى فوضوية في عمل المنظمات الدولية؛ بسبب ما يدور في أروقتها من تأثير للدول العظمى والكبرى. فمهما نادت تلك المنظمات بالإنسان وحمايته والدعوة للحفاظ على كرامته أينما كان، إلا أن ما تقوم به تلك الدول على أرض الواقع دليل صارخ على انتهاك حقوق الإنسان. والأدهى من ذلك هو استغلال تلك الدول مفهوم حقوق الإنسان من أجل مكاسب سياسية واقتصادية، والتبرير للتدخل في الشؤون الداخلية للدول باسم هذه الحقوق وحماية الأقليات، فما حصل مثلًا في العراق وأفغانستان، يؤكّد كيف تتلاعب تلك الدول بهذا المفهوم، وتستخدمه ستارًا لتنفيذ أجندات سياسية، وللتدخل من خلاله في شؤون الدول. وهناك بلا شك مسؤولية حقيقية تقع على عاتق المجتمع الدولي وعلى رأسه الأمم المتحدة، من أجل المحافظة على مبادئ حقوق الإنسان، والتصدي للتحديات التي تواجهها، وتطبيق الأسس القانونية، التي وردت في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وسلوك هذه الدول المهيمنة يتناقض مع ميثاق ومبادئ الأمم المتحدة، ويجعلنا أمام جملة من التباينات، حول كيفية حصول هذا البلد أو ذاك على الغطاء الدولي من قبل الأمم المتحدة بقصد أو بغير قصد. معنى ذلك باختصار أن ملف حقوق الإنسان يمكن توظيفه وفقًا للحاجة، مما يؤدي إلى تصاعد الأزمات وانتشار الحروب الأهلية. وهناك العديد من الملفات المتعلقة بمسائل حقوق الإنسان في أروقة الأمم المتحدة، لم تجد – حتى الآن – تحركًا دوليًا عاجلًا، مثال ذلك ما يحدث في فلسطين المحتلة، فالولايات المتحدة الأمريكية ما تزال تستخدم حق النقض الفيتو في مجلس الأمن، ضد أي قرار أو تحرك دولي لمعالجة الأوضاع في الأراضي المحتلة، وإدانة ما تقوم به إسرائيل ضد الشعب

الفلسطيني، مبررة ما تقوم به إسرائيل بأنه (في إطار الدفاع عن النفس)، وهذا ما يجعلنا نفهم جيدًا كيف تنادي بعض الدول باحترام حقوق الإنسان، متى ما تطابق ذلك مع أهدافها ومصالحها السياسية.

ثانيًا: الهجرة الدولية

حالات التنقل من مكان إلى آخر بحثًا عن الاستقرار والأمن، سمة راسخة في تاريخ الإنسانية، وقد تطورت بمرور الوقت حتى برزت كواحدة من القضايا الدولية. فرغم وجود الأدبيات المهتمة بالهجرة الدولية وحالة التنظيم بين الدول المرسلة والدول المستقبلة، إلا أننا أمام إشكالية معقدة، تستدعي المزيد من الدراسة والبحث، في انعكاسات هذه الهجرة على العلاقات بين الدول، من خلال العلاقة بين الهجرة والتنمية الدولية، وما صاحبها من معوقات.

وفي رأيي لم تحتل هذه الظاهرة - حتى الآن - صدارة الاهتمام في سياسات المجتمع الدولي؛ بسبب انشغال الدول المؤثِّرة بالظواهر والقضايا الأخرى كالحروب، والنزاعات، والسيطرة والتحكم في بنية النظام الدولي، لذلك لا تعتبر الهجرة ذات أولوية إلا إذا تعرضت تلك الدول بسببها إلى خطر حقيقي يهدد كيانها وأمنها واستقرارها، وهنا يتوجب على المجتمع الدولي البحث والاهتمام في أسباب الهجرة، وتفحّص انعكاساتها على مستوى العلاقات الدولية. وأعتقد أن المشكلة الأساس، تكمن في تخلف تلك الدول المرسلة للمهاجرين، وفشلها في مكافحة هذه الظاهرة؛

بسبب الفساد أو الحروب الأهلية أو الفقر والمجاعات، وغيرها من العوامل التي تدفع المهاجرين إلى الهجرة الدولية سواء كانت شرعية أو غير شرعية.

تعريف المهاجر

عرّفت الأمم المتحدة المهاجر بأنه [226] «الشخص الذي يغير إقامته من بلد إلى بلد آخر»، كما عرّفته منظمة الهجرة التابعة للأمم المتحدة بأنه[227] «أيّ شخص ينتقل أو انتقل عبر حدود دولية أو داخل دولة بعيدًا عن مكان إقامته المعتاد» بغض النظر عن:

- الوضع القانوني له
- ما إذا كانت الحركة طوعية أو غير طوعية
- أسباب الحركة
- مدة الإقامة

وتنقسم الهجرة الدولية إلى نوعين[228]:

الهجرة الدولية الشرعية - (المهاجر الشرعي)	هو الشخص الذي انتقل من بلده إلى بلد آخر بشكل قانوني.
الهجرة الدولية غير الشرعية - (المهاجر غير الشرعي)	هو الشخص الذي انتقل من بلده إلى بلد آخر بشكل غير قانوني.

المنظمة الدولية للهجرة

المنظمة الدولية للهجرة هي منظمة تابعة للأمم المتحدة، تأسست في عام 1951م، ومعنية بقضايا الهجرة، وتعمل على المساعدة في ضمان إدارة الهجرة بشكل منظم وإنساني، وتعزيز التعاون الدولي بشأن قضايا الهجرة، والمساعدة في البحث عن حلول عملية لمشاكل الهجرة، وتقديم المساعدة

الإنسانية للمهاجرين المحتاجين من اللاجئين والنازحين[229].

اليوم الدولي للمهاجرين

في العام 2000م أعلنت الجمعية العامة[230] للأمم المتحدة، يوم 18 من ديسمبر كل عام يومًا دوليًا للمهاجرين، ووفقًا للتقرير الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة عام 2020م، فقد قُدّر عدد المهاجرين الدوليين بنحو 272 مليونًا على مستوى العالم، بزيادة 51 مليون عن عام 2010م، وكان ثلثهم تقريبًا من العمال المهاجرين، وشكّل المهاجرون الدوليون 3.5 في المئة من سكان العالم في العام 2019م، مقارنة بنسبة 2.8 في المئة في العام 2000م، و2.3 في المئة في العام 1980.[231]

وبموجب هذا التقرير فإننا أمام ازدياد في أعداد المهاجرين، وأتصور أنه يجب مناقشة المسببات التي أدّت إلى تفاقم هذه الظاهرة، من خلال دراسة العلاقة البينية بين الهجرة الدولية وطبيعة العلاقات الدولية، خصوصًا بين الدول المرسلة للمهاجر والدول المستقبلة له، كذلك لا بد من دراسة دور المنظمات المعنية والمهتمة بالهجرات الدولية، فهي في رأيي تفتقر لوجود آليات تحدد وتنظّم طرق ووسائل الهجرة بشكل قانوني، ونحن - أيضًا - أمام إشكالية أخرى، تتمثل في كيفية تقبل الدول المستقبلة للمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين، وإدماجهم في الحياة العامة. فالدول المستقبلة أصبحت تخشى من تعثّر اقتصاداتها؛ نتيجة تدفق أعداد المهاجرين بشكل يستدعي تشديد الرقابة على حدودها لمنع الهجرة الدولية غير الشرعية. والمنظمة الدولية للهجرة، في اعتقادي، أصبحت عاجزة عن تنظيم الهجرة الدولية، كما أن الدول الغنية ترفض استقبال المهاجرين القادمين من الدول الفقيرة؛ بل إنها - في كثير من الأحيان - تعتقد أن وجود المهاجرين على أراضيها يعرقل

التنمية لديها، معللة ذلك باختلاف طبيعة الحياة بين دولهم الأصلية والدول التي هاجروا إليها، بالإضافة إلى ذلك تعتقد الدول المستقبلة أن اندماج هؤلاء المهاجرين بشكل كامل لن يتحقق إلا بعد عقود.

ثالثًا: الإرهاب الدولي

أصبح الإرهاب ظاهرة عالمية تهدد الأمن والسلم الدوليين، وتمثّل انتهاكًا للقانون الدولي، فالعنف ظاهرة قديمة قدم الإنسان؛ لكنها تطورت بأساليب مختلفة حتى أصبحت تهدد استقرار الدول. وقد شغل الإرهاب المجتمع الدولي، بوصفه قضية من قضايا العلاقات الدولية المهمة، والتعامل مع هذه الظاهرة أصبح من الأمور المعقدة التي تتطلب التعاون من أجل تحقيق الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي.

تعريف الأمم المتحدة لمفهوم الإرهاب

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1994م قرارها بتعريف الإرهاب على أنه[232] «تلك الأعمال والطرق والممارسات التي تشكل مخالفات صارخة لأغراض ومبادئ الأمم المتحدة، والتي قد تُشكل تهديدًا للسلام والأمن الدوليين، وتهدد علاقات الصداقة بين الدول، وتعيق التعاون الدولي، وتهدف إلى تدمير حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والأسس الديمقراطية للمجتمع»، كما عرّفت الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب الموقعة في 1999م بأن الإرهاب هو[233] «أي عمل يهدف إلى التسبب في موت شخص مدني أو أي شخص آخر أو إصابته بجروح بدنية جسيمة حين يكون هذا الشخص غير مشترك

في أعمال عدائية في حال نشوب نزاع مسلح، وعندما يكون غرض هذا العمل موجهًا لترويع السكان أو لإرضاء حكومة أو منظمة دولية». كما أوضح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره رقم 1566 الصادر في العام 2004م تعريف الإرهاب بأنه[234] «الأعمال الإجرامية التي تُرتكَب ضد المدنيين بقصد القتل، أو إلحاق إصابات جسمانية خطيرة، أو أخذ رهائن بغرض إشاعة حالة من الرعب بين عامة الجمهور أو جماعة من الأشخاص أو أشخاص معينين أو لتخويف جماعات من السكان أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بعمل ما». وأكّد مجلس الأمن بأن[235] هذه الأعمال لا يمكن تحت أي ظرف من الظروف تبريرها، وأعادت الجمعية العامة للأمم المتحدة تأكيد تعريف الأعمال الإرهابية في عام 2006م بأنها[236] «أعمال إجرامية يقصد ويراد بها إشاعة حالة من الرعب بين عامة الناس أو جماعة من الأشخاص أو أشخاص معينين لأغراض سياسية».

جدل التعريف

هناك تباينات وجدل في مسألة تعريف الإرهاب كمصطلح، وأصبح ذلك من الإشكاليات العالقة في العلاقات الدولية، فالدول لم تتفق جميعها على تعريف واضح وصريح لمعنى الإرهاب، وهذا في نظري يحمل عدة دلالات سياسية وأيديولوجية؛ بل حتى القانون الدولي أصبح عاجزًا في كيفية التعامل مع هذه القضية الدولية؛ بسبب عدم التوافق على توضيح الإرهاب وتعريفه من قبل الوحدات الدولية. وعلى الرغم من جهود المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، في وضع تعريف للإرهاب وتوضيح آليات التعامل معه، إلا أن السؤال يتعلق بمدى فاعلية المنظمات الدولية ودورها أمام حالة الجدل الدولية السائدة في

تعريف الإرهاب، إذ أن تحديد مفهوم الإرهاب، والأسباب التي تقف وراء ظهوره، ووضع الإستراتيجيات للتعامل معه، أصبح من الأولويات التي تؤرق المجتمع الدولي لمواجهته بالجهود المشتركة والتكاتف الدولي.

ولقد تناولت العديد من الدراسات والبحوث في مختلف العلوم الإنسانية والشرعية، مسألة الإرهاب وتصدره قضايا العلاقات الدولية، وانتشاره في معظم دول العالم خلال السنوات الماضية، داعيةً للمزيد من الدراسات والبحوث للنظر في أسبابه وطرق محاربته، وإيجاد الحلول الممكنة في إطار القانون الدولي؛ لكن في مقابل ذلك يجب أولًا تحديد مفهوم الإرهاب كما ذكرنا سابقًا، حتى لا يُستغل كذريعة سياسية للتدخل في شؤون الدول الداخلية، وجعله أحد المبررات التي من خلالها تزداد سطوة الدول العظمى والكبرى في الهيمنة والتحكم في سياسات الدول.

الأمر لم يقف عند ذلك الحد، فقد ربطت بعض الدول الغربية الإرهاب بالدين، فاتهمت الإسلام بأنه الحاضنة الأولى للإرهاب. وهذا أمر في غاية الخطورة، إذ أن هذا الاتهام لا يعدو أن يكون شماعة تستخدمها هذه الدول لتبرير السيطرة والتوسع والهيمنة تحت ستار مكافحة الإرهاب. فلو عدنا إلى التاريخ الحديث فقط، لوجدنا أن الدول التي قامت بانتهاكات حقوق الإنسان، هي تلك الدول التي تدّعي حماية الإنسان أينما كان. وهذا تناقض خطير في أدبيات تاريخ العلاقات الدولية، فالحربان العالميتان؛ الأولى والثانية، فقط خلّفتا أكثر من 100 مليون قتيل. فهل كان للإسلام دور في ذلك؟ أم يعود السبب الحقيقي إلى الإيديولوجيات الغربية السائدة في ذلك الوقت، والرغبة في السيطرة والنفوذ؟، تلك التبريرات والاتهامات تجد لها آذانًا

صاغية حتى في كثير من مجتمعاتنا العربية والإسلامية، فنحن نعاني من سطوة الفكر الغربي على العقول لأن أغلب البحوث والدراسات المعنية بتاريخ الإرهاب ومكافحته تأتي من الغرب، وصارت مراجع أساسية يتم الاستناد عليها عند دراسة هذه القضية، وفي اعتقادي أن هذا الغزو الفكري أصبح يجد له قاعدة وحاضنة في مجتمعاتنا العربية الإسلامية تروّج بدورها لتلك الأفكار التي تدّعي بأن الإسلام هو السبب الرئيسي لانتشار الإرهاب.

رابعًا: الديمقراطية

يُطلق مصطلح الديمقراطية[237] على (حكم الشعب)، وهو كسائر المصطلحات والمفاهيم في مجال العلاقات الدولية يكتنفه الجدل. وقد ظهر هذا المفهوم[238] في العصر اليوناني القديم، حيث تعتبر أدبيات العلاقات الدولية «الديمقراطية الأثينية» أول ديمقراطية عرفها التاريخ الإنساني؛ لكن منظمة الأمم المتحدة عند تأسيسها عام 1945م لم تستخدم[239] في ميثاقها هذا المصطلح؛ بسبب عدم تأييد العديد من دول العالم للديمقراطية في أنظمتها، ووضعت بدلًا من ذلك عبارة[240] «نحن الشعوب»؛ لأنها من وجهة نظرها تعكس المبدأ الأساسي للديمقراطية الذي سيتجلى في إرادة الشعوب، وتحمل مجموعة من القيم والمبادئ يجب اتباعها.

اليوم الدولي للديمقراطية

كغيرها من القضايا ذات الاهتمام في المجتمع الدولي، أصبح لدينا «يوم دولي للديمقراطية»، فقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة[241]

تاريخ 15 سبتمبر من كل عام، يومًا عالميًا للديمقراطية، ويتيح هذا اليوم بحسب الأمم المتحدة فرصة لاستعراض حالة الديمقراطية في العالم، تبحث من خلاله الحكم الرشيد، وتطبيق القانون، والتنمية المستدامة. فالأطر المعيارية لمفهوم الديمقراطية تكمن في احترام حقوق الإنسان، وتنظيم انتخابات دورية ونزيهة، والمشاركة السياسية، وحرية الفرد في اختيار من يمثله، والفصل بين السلطات، واستقلال القضاء. فهذه المعايير تعتبر الأسس التي ينبغي الانطلاق منها[242] لدعم الديمقراطيات الناشئة والانتقالية، وحقوق الإنسان. والديمقراطية وسيادة القانون والتنمية تعتبر أسسًا لتعزيز دولة القانون والمؤسسات.

الديمقراطية وفض النزاعات

في أدبيات العلاقات الدولية هناك من يربط ربطًا مباشرًا الديمقراطية بالسلام وفض النزاعات والصراعات الدولية، فالديمقراطيون الليبراليون يرون[243] «أن الدول الديمقراطية لا تقاتل بعضها البعض، على عكس الدول التي لا تؤمن بالديمقراطية، والسبب في ذلك أن الدول الديمقراطية تتمتع بالأمن والاستقرار والتنمية المستدامة والتداول السلمي على السلطة». معنى ذلك أننا أمام عملية تنظيرية أساسها «لا استقرار دون ديمقراطية». وهذه العملية في رأيي تصطدم كغيرها بالواقع، السبب في ذلك ينحصر في تعريف الديمقراطية، فروسيا وأكرانيا مثلًا دولتان ديمقراطيتان، رغم ذلك اندلعت بينهما حرب دمرت الأخضر واليابس، في المقابل دول الخليج العربي، تتميز بالأمن والاستقرار، وينعم مواطنوها بجودة التعليم والصحة وكافة متطلبات الحياة الاجتماعية الراقية، أي أن المواطن الخليجي أفضل حالًا من مواطني بعض الدول الديمقراطية، رغم أن

دول الخليج العربي لا تعتبر من الدول الديمقراطية في نظر البعض. والصين مثلًا دولة غير ديمقراطية في نظر الغرب؛ لكنها ثاني أكبر اقتصاد في العالم[244] بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وفي طريقها لتصدر الترتيب العالمي، وقوة عسكرية لا يستهان بها، وعضو دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إذًا نحن أمام إشكالية عند ربط الديمقراطية بالاستقرار، فما هي الديمقراطية؟ وما علاقتها بالتنمية المستدامة؟ ثم ما علاقة الديمقراطية بالسلام الدولي؟ أسئلة تكشف لنا ضعف التبرير الغربي، على أن الديمقراطية أساس قوة الاقتصاد، ومتانة النظام السياسي الحاكم، فالدول غير الديمقراطية في التنظير الغربي ليست مستقرة ووضعها السياسي والاقتصادي هش، إذا نحن أمام ظاهرة من ظواهر العلاقات الدولية تستوجب البحث والدراسة باستمرار.

خامسًا: التغير المناخي

يعدُّ التغير المناخي أحد الملفات المهمة في مجال العلاقات الدولية؛ بسبب تداخله مع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فقد ذكرت الأمم المتحدة[245] أن ظاهرة التغير المناخي أصبحت قضية ذات تأثير على المستوى العالمي، حيث بات التغير المناخي عاملًا أساسيًا في تفاقم الصراعات الدولية، وهاجسًا يؤرق القادة السياسيين. فقد طالبت الأمم المتحدة[246] الحكومات بالالتزام تجاه المواثيق والاتفاقيات الموقعة والمرتبطة بالتغير المناخي، وهذا ما جعل الدول تتعامل بحذر مع هذه الظاهرة، وتجعلها أولوية في عملية صنع القرار السياسي؛ بسبب ازدياد كمية الانبعاثات والغازات، وتأثيرها على البيئة، بالإضافة

إلـى حـالات الفيضـانـات والكـوارث الطبيعيـة.

تعريف التغير المناخي

يرتبـط مفهـوم التغيـر المناخـي[247] بالنشـاط البشـري، والتوسـع العمرانـي، وتزايـد النمـو السـكاني، فهـذه المجـالات كلهـا لهـا علاقـة بالأحـوال المناخيـة، مثـل التغيـر في درجـة الحـرارة، وكميـة الأمطـار، وانخفـاض منسـوب ميـاه البحـر. كمـا أن انبعـاثـات الغـازات، وحـرق الوقـود الأحفـوري سـاهمـا -أيضًـا- في بـروز ظاهـرة الاحتبـاس الحـراري. وقـد ذكـرت اتفاقيـة الأمم المتحـدة الإطاريـة[248] بشـأن تغيّـر المناخ لسـنة 1992م في مادتهـا الأولـى، بـأن التغيـر في المنـاخ يُعـزى، بصـورة مباشـرة أو غيـر مباشـرة، إلـى النشـاط البشـري الـذي يفضـي إلـى تغيـر في تكويـن الغـلاف الجـوي العالمـي، بالإضـافـة إلـى التّغيـر الطبيعـي للمنـاخ علـى مـدى فتـرات زمنيـة مماثلـة، أي إننـا أمـام حالـة تسـتدعي وقفـة جـادة مـن قبـل دول العالـم، للنظـر في تأثيـر التغيـر المناخـي، ودوره في حجـم الصراعـات علـى المسـتوى الدولـي.

اتفاقية باريس للمناخ

لمواجهـة ظاهـرة التغيـر المناخـي، تبنـت 197 دولـة في عـام 2015م اتفاقيـة باريـس للمنـاخ[249]، التـي تدعـو الـدول إلـى تعزيـز التزاماتهـا، والحـدّ مـن انبعـاثـات غـازات الاحتبـاس الحـراري، والعمـل علـى التكيـف مـع آثـار تغيـر المنـاخ بمـرور الوقـت، كمـا ذكَّـرت الاتفاقيـة[250] الـدول المتقدمـة بدورهـا في مسـاعدة الـدول الناميـة في جهودهـا للتخفيـف مـن حـدة المنـاخ.

ومـن أسـباب التغيـر المناخـي، بحسـب تقاريـر الأمم المتحـدة[251] الصـادرة بهـذا الخصـوص، الأسـباب الطبيعيـة المتمثِّلـة في انبعـاثـات الغـازات الناتجـة

من البراكين، بالإضافة إلى الأسباب البشرية التي تتمثّل في إزالة الغابات، وزيادة الطلب على الطاقة نتيجة التطور الصناعي، فضلًا عن التمدد السكاني، ولا ننسى دور النزاعات والصراعات الدولية في القضاء على الطبيعة، والتلوث البيئي. فكل تلك الأسباب، وفقًا لخبراء البيئة[252] ، تؤدّي إلى الاحتباس الحراري، وتنعكس على المجتمعات من خلال ارتفاع معدل درجات الحرارة، وكذلك ارتفاع مستوى البحر، نتيجة ذوبان الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي. معنى ذلك باختصار أننا أمام قضية دولية تجاوزت الحدود الوطنية والإقليمية، وتتطلب حلولاً جذريةً وتعاونًا دوليًا؛ لمساعدة الدول على التحرك نحو اقتصاد منخفض الكربون، وكل ذلك أدى إلى أن تكون قضية التغير المناخي محور السياسة الخارجية للعديد من دول العالم؛ لأن معدَّل ازدياد الاحتباس الحراري العالمي، يجعل التغير المناخي ذا علاقة محورية بالسياسة الخارجية؛ بسبب التحديات المستقبلية.

سادسًا: نزع السلاح

يعتبر نزع السلاح من القضايا الدولية التاريخية الشائكة، فخلال مؤتمري لاهاي[253] للسلام (1899 و1907م)، ناقشت الوفود المشاركة قضية نزع السلاح، وإنشاء محكمة دولية خاصة بهذا الغرض؛ لكن ذلك لم يمنع وقوع الحربَين العالميتَين؛ الأولى والثانية، واستخدام أعتى أنواع الأسلحة الشاملة والمدمرة، وقد عرّفت الأمم المتحدة نزع السلاح بأنه[254] «القضاء على أسلحة الدمار الشامل جميعها، مصحوبًا بالتخفيض المتوازن للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية، استنادًا إلى مبدأ عدم المساس بأمن الأطراف بهدف تعزيز الاستقرار أو تحسينه

باستخدام الحد الأدنى من القوة العسكرية، مع مراعاة حاجة جميع الدول إلى الحفاظ على أمنها».

معنى ذلك أن الفكرة تتلخص في تخلي دولة ما عن قواتها المسلحة، وتدمير أسلحتها، وتقليص معسكراتها، والإبقاء على مجموعة أمنية محددة، تتولى توفير الأمن والاستقرار في داخلها. وهذا في رأيي لا يتطابق مع سياسة الدول المتحكمة في النظام الدولي، والتي تعتمد على القوة مصدرًا إستراتيجيًا للسيطرة والهيمنة في العلاقات الدولية. فكيف تتمكّن الدول من ذلك وهي غير قادرة بسبب التخلي عن قواتها العسكرية؟

وكالمعتاد أصبح تعريف نزع السلاح من المصطلحات التي لا تخلو من الجدل المفاهيمي، فمثلًا: من هي الجهة المخولة بتحديد الدول التي يجب أن تبدأ بنزع أسلحتها؟ وكيف تتم عملية نزع السلاح؟ وما هو السلاح الذي من المفترض أن يتمّ نزعه؟ لا سيما ونحن في عصر (سباق التسلح) الذي أصبح سمة بارزة من سمات العلاقات الدولية في وقتنا الحاضر، إذن يعتبر (نزع السلاح) كغيره من المفاهيم الأخرى في العلاقات الدولية في حاجة إلى تعريف واضح ومعايير محددة لتطبيقه كآلية.

يدرك المتابع لما يحدث الآن في النظام الدولي أهمية السلاح ودوره، كما يستنتج أن واقع النظام الدولي الحالي يجبر الدول على الاحتفاظ بأسلحتها للدفاع عن مصالحها وأهدافها الوطنية، معنى ذلك أنه من الصعب إلغاء الجيوش في عصرنا. وقد ظهرت مفاهيم أخرى مرتبطة بمفهوم نزع السلاح، كخفض التسلح أو تنظيم التسلح أو ضبط التسلح[255] الذي تصدَّر المشهد خلال الحرب الباردة بين

الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، من خلال إيقاف التجارب النووية والحد من الرؤوس الذرية بناءً على معاهدات بين الطرفين بهدف الوصول إلى مناطق خالية من الأسلحة النووية. وهذا في رأيي لن يُطبق، والسبب في ذلك هو توجس هذا الطرف من مدى تطبيق الطرف الأخرى لذلك. وتتنوع طرق نزع السلاح في أدبيات العلاقات الدولية على الشكل التالي[256]:

نزع السلاح الشامل	أي القضاء على الترسانة المدمرة كالسلاح النووي أو أسلحة الدمار الشامل الأخرى.
نزع السلاح الجزئي	أي تخفيض السلاح، وقد جرت العادة أن يكون هناك تخفيض متبادل بين طرفين بعد تحديد الخطوات للعمل على ذلك.
نزع السلاح من جانب واحد	أي قيام دولة ما بشكل منفرد، بملء إرادتها أو بالضغط عليها بتخفيض حجم قواتها المسلحة بنسبة معينة، أو إزالة صواريخ معينة، أو التخلي عن بعض القواعد العسكرية.
نزع السلاح متعدد الأطراف	يأتي ذلك من خلال اتفاق عدد من الدول على بعض الخطوات لنزع السلاح في إطار معاهدة أو تعاون.

وحتى نكون منصفين في دراسة قضية نزع السلاح بوصفها قضية دولية، لا بد من تحديث الاتفاقيات والمعاهدات، وإضافة بنود تعطي الأمم المتحدة، كمنظمة دولية، الحق في النظر في مسألة نزع السلاح. وهذا الأمر في رأيي في غاية الصعوبة، فمعطيات النظام الدولي تفرض على الدول التمسك بأسلحتها وعدم التنازل عنها. وأعتقد أن مفهوم ضبط التسلح سيكون محل قبول وإجماع بين دول العالم بدلًا من نزع السلاح، من خلال إيجاد اتفاقية تحدد التعامل مع هذا الإجراء، فتبدأ الدول العظمى والكبرى بذلك، ثم تحذو الدول الأخرى حذوها، لأننا صراحةً أمام سباق تسلح بين الدول العظمى والكبرى، الهدف منه التحكم في زمام النظام الدولي والهيمنة على أكبر جزء من هذا العالم،

مما يهدد الأمن والسلم الدوليين. وقد أصبحت الدول بعد الحرب الروسية - الأوكرانية، على قناعة تامة بدور السلاح وتطوير ترسانته، وزيادة أعداد القوات المسلحة، والعمل على رفع كفاءتها، وأصبح ذلك أمرًا ملحًا لحفاظ الدول على أمنها واستقرارها.

الفصل الثامن

المنظمات الإقليمية والدولية

أولاً: نشأة وأشكال المنظمات الدولية

مـرّت المنظمـات الدوليـة بمراحـل تاريخيـة، يمكـن الحديـث عنها مـن خـلال المحطـات التاليـة:

1) مرحلة ما قبل عصبة الأمم

ظهرت الحاجة إلى إيجاد تنظيمات ذات طابع عالمي في كتابات الفلاسفة والمفكرين، ففي القرن 18 بدأت المحاولات الأولى لخلق نماذج تنظيمية في شكل مؤتمرات ولجان واتحادات، تركّز معظمها في المنطقة الأوروبية، حيث أُنشِئت الاتحادات الإدارية بداية لتنظيم بعض المرافق الدولية، مثل: اتحاد التلغراف الدولي الذي تأسس في عام 1865م، واتحاد البريد العالمي في عام 1874م، والمحكمة الدائمة للتحكيم التي أسسها مؤتمر السلام الدولي المنعقد في لاهاي عام 1899م[257].

2) مرحلة عصبة الأمم

مع نهاية الحرب العالمية الأولى دعا الحلفاء إلى إنشاء منظمة دولية بهدف حفظ السلام والأمن الدوليين، وبالفعل تمّ إقرار مشروع عصبة الأمم في مؤتمر فرساي 1919م، واعتبر «عهد عصبة الأمم» الذي يتكون من ست وعشرين مادة جزءًا من معاهدات الصلح، حيث دخلت عصبة الأمم، ومقرها جنيف، حيّز العمل في عام 1920م، وعلى الرغم من كونها هيئة عالمية دائمة واسعة الاختصاص فإنها أخفقت في منع النزاعات الدولية، ومن أسباب ذلك أن قراراتها تتطلب إجماع الأعضاء كافة. هذه المنظمة توقفت خلال الحرب الثانية، وقررت في آخر اجتماع لها عام 1946م إحالة أموالها وممتلكاتها إلى المنظمة الناشئة في ذلك الوقت وهي الأمم المتحدة[258].

3) مرحلة الأمم المتحدة

بالتصديق على ميثاقها في أكتوبر 1945م، دخلت منظمة الأمم المتحدة حيّز العمل متوَّجة بمجهودات بذلها الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية، من أجل التوصل إلى صيغة جديدة مختلفة عن (عصبة الأمم) لإنشاء منظمة عالمية تهدف لحفظ السلم والأمن. وتمتاز الأمم المتحدة بأن ميثاقها مستقل بذاته، ولا يرتبط بمعاهدات السلام، وتحرِّم استخدام القوة أو التهديد بها؛ لكنها وبالنظر إلى ظروف الحرب التي نشأت في خضمها أعطت الدول الكبرى امتياز (حق النقض - الفيتو)[259].

ويمكننا تقسيم المنظمات الدولية الحالية على النحو التالي:

1) المنظمات الدولية من حيث الشكل

تنقسم المنظمات الدولية من حيث الشكل إلى قسمين رئيسين وهما الشكل الدولي والشكل الإقليمي، فالجدول التالي يبين لنا أهم الفروقات بينهما[260]:

المنظمات الدولية	كيان دولي تأسّس على اتفاق، وله شخصية قانونية دولية مستقلة؛ لتحقيق أهداف ومصالح مشتركة. مثل: ○ الاتحاد الدولي لكرة القدم الفيفا - منظمة دولية - تأسست في العام 1904م. ○ الأمم المتحدة - منظمة دولية - تأسست في العام 1945م.
المنظمات الإقليمية	كيان إقليمي تأسس على اتّفاق، وله شخصية قانونية دولية مستقلة؛ لتحقيق أهداف ومصالح مشتركة. مثال: ○ مجلس التعاون الخليجي - منظمة إقليمية - تأسست في العام 1981م. ○ الاتحاد الأوروبي - منظمة إقليمية - تأسست في العام 2009م.

2) المنظمات الدولية من حيث الأهداف

المنظمات الدولية تمثل أطرًا قانونية تتعامل – من خلالها – الدول لتحقيق أهداف التعاون المشترك. ولذلك تتدخل الأهداف التي من أجلها أنشئت هذه المنظمة أو تلك في تحديد شخصيتها القانونية وتقييم مدى فعاليتها، ويمكننا بناءً على الأهداف أن نصنّف المنظمات إلى قسمين[261]:

المنظمات ذات الأهداف المتعددة	هي تلك المنظمات التي تأسست على **أهداف متعددة** سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وأمنية، أو أي شكل آخر من أشكال التعاون الدولي. مثل: ○ منظمة الأمم المتحدة – (منظمة دولية ذات أهداف متعددة). ○ الاتحاد الأوروبي – (منظمة إقليمية ذات أهداف متعددة). ○ جامعة الدول العربية – (منظمة إقليمية ذات أهداف متعددة).
المنظمات ذات الأهداف المتخصصة	هي تلك المنظمات التي تأسّست على **هدف محدد** وفي مجال معين إما اقتصادي، أو أمني، أو صحي، أو إنساني، أو رياضي، أو أي شكل آخر محدّد من أشكال التعاون الدولي. مثل: ○ منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) – تختص في الجانب النفطي. ○ منظمة الصحة العالمية – تختص في الجانب الصحي. ○ مجلس حقوق الإنسان – يختص في الجوانب الإنسانية.

3) المنظمات الدولية من حيث الصفة

للمنظمة الدولية من حيث الصفة نوعان، فإما أن تكون حكومية أو غير حكومية، ولذلك نستطيع أن نميّز بينهما من خلال الجدول التالي[262]:

المنظمات الحكومية	هي تلك المنظمات التي تتكون من (الدول) فقط من أجل تحقيق أهداف ومصالح مشتركة. مثل: ○ منظمة الأمم المتحدة – (منظمة دولية حكومية). ○ الاتحاد الأوروبي – (منظمة إقليمية حكومية). ○ جامعة الدول العربية – (منظمة إقليمية حكومية).
المنظمات غير الحكومية	هي المنظمات التي تتكون من (الأفراد) أو (المؤسسات) أو (الجمعيات) من أجل تحقيق أهداف غير ربحية. مثل: ○ منظمة أطباء بلا حدود الدولية – (منظمة غير حكومية) ○ المنظمة الدولية للصليب الأحمر – (منظمة غير حكومية) ○ منظمة الهلال الأحمر – (منظمة غير حكومية)

4) المنظمات من حيث العضوية

تتحدد طرق الانضمام إلى المنظمات الدولية بحسب هويتها القانونية وأهداف تأسيسها، فاكتساب دولة ما العضوية في هذه المنظمة أو تلك قد يرتبط بتوفر جملة من الشروط، ولا يقتصر فقط على إبداء الرغبة في الانضمام، ولذا يمكن تصنيف المنظمات من حيث اكتساب العضوية من خلال الجدول التالي[263]:

منظمات ذات عضوية مشروطة	هي تلك المنظمات التي تكون فيها (العضوية مشروطة) بعوامل محددة كالجغرافيا أو الدين أو اللغة وغيرها. مثال: ○ منظمة الاتحاد الأوروبي – (العضوية فيها على أساس الجغرافيا). ○ منظمة التعاون الإسلامي – (العضوية فيها على أساس الدين). ○ جامعة الدول العربية – (العضوية فيها على أساس اللغة).
منظمات ذات عضوية غير مشروطة	هي تلك المنظمات التي تكون فيها (العضوية متاحة) لجميع دول العالم دون اشتراطات. مثال: ○ منظمة الأمم المتحدة – (العضوية فيها دون اشتراطات) ○ منظمة التجارة الدولية – (العضوية فيها دون اشتراطات)

ثانيًا: منظمة الأمم المتحدة

هي المنظمة الدولية الأكبر في العالم، ومقرّها بنيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تأسّست عام 1945م في مدينة سان فرانسيسكو، وتتكوّن من 193 دولة بصفة عضو، ويجدر التنويه إلى وجود دولتين هما **الفاتيكان وفلسطين** معترف بهما دوليًا؛ لكنهما ليستا من أعضاء الأمم المتحدة. وكذلك دولة واحدة **كوسوفو** المعترف بها من قبل أكثر من 100 دولة؛ لكنها - أيضًا - ليست من أعضاء الأمم المتحدة. وبحسب منظمة الأمم المتحدة فإنها تعمل على تحقيق المقاصد التالية[264]:

- حفظ السلم والأمن الدوليين.
- تنمية العلاقات الودية بين الدول.
- تحقيق التعاون الدولي وتعزيز احترام الإنسان.
- جعل هيئة الأمم المتحدة مركزًا لتنسيق الأعمال بين الدول الأعضاء.

أما مبادئها فهي تقوم على[265]:

- المساواة بين الدول في السيادة.
- مبدأ حسن النية في تنفيذ الالتزامات الدولية حسب ميثاق الأمم المتحدة.
- تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية.
- عدم التهديد باستخدام القوة، أو استخدام القوة في العلاقات الدولية.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

ويحتوي ميثاق الأمم المتحدة على ديباجة ملزمة بمبادئها

ومقاصدها، حيث يحتوي ميثاق الأمم المتحدة على تسعة عشر فصلًا، تشتمل على 111 مادة، لعل أبرز هذه الفصول الفصل السابع المعني بحفظ الأمن والسلم الدوليين، إذ يُجيز استخدام القوة العسكرية متى اقتضى الأمر. وفي الجدول التالي اختزال لمختلف مضامين الميثاق وفق الفصول(266).

الفصل	المادة	المحتوى
الأول	(1 - 2)	مقاصد الهيئة ومبادئها
الثاني	(3 - 6)	العضوية
الثالث	(7 - 8)	فروع الهيئة
الرابع	(9 - 22)	الجمعية العامة
الخامس	(23 - 32)	مجلس الأمن
السادس	(33 - 38)	حل المنازعات حلًا سلميًا
السابع	(39 - 51)	فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان
الثامن	(52 - 54)	التنظيمات الإقليمية
التاسع	(55 - 60)	التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي
العاشر	(61 - 72)	المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الحادي عشر	(73 - 74)	يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي
الثاني عشر	(75 - 85)	نظام الوصاية الدولي
الثالث عشر	(86 - 91)	مجلس الوصاية
الرابع عشر	(92 - 96)	محكمة العدل الدولية
الخامس عشر	(97 - 101)	الأمانة العامة
السادس عشر	(102 - 105)	أحكام متنوعة
السابع عشر	(106 - 107)	تدابير حفظ الأمن في فترة الانتقال
الثامن عشر	(108 - 109)	تعديل الميثاق
التاسع عشر	(110 - 11)	التصديق والتوقيع

أبرز المعوقات

منظمة الأمم المتحدة ما تزال تواجه جملة من الصعوبات والمعوقات، ومن أبرزها[267]:

- **المشكلات المالية:** بسبب عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة في مناطق مختلفة من العالم.
- **عدم الاستقرار في كثير من دول العالم:** (الحروب، النزاعات، الانقلابات العسكرية، الثورات).
- **عدم التجانس الفكري والسياسي بين الدول الأعضاء:** (شرقي وغربي) (اشتراكي ورأسمالي).
- **هيمنة الدول العظمى على سياسة المنظمة وقراراتها:** (الولايات المتحدة على سبيل المثال).
- **الفجوة الواسعة بين الدول الغنية والنامية:** تعتبر أكبر المشكلات التي تواجه الأمم المتحدة مما يولد عدم الثقة والتوتر في العلاقات بين الطرفين.
- **عدم احترام القرارات الدولية التي تصدر من الأمم المتحدة:** مثال على ذلك رفض إسرائيل القرار الأممي 242 القاضي بالانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967م.

الموارد المالية لميزانية الأمم المتحدة

يتم تمويل منظمة الأمم المتحدة من مساهمات إلزامية للدول الأعضاء، تتفاوت قيمتها من دولة إلى أخرى بحسب دخلها القومي، لذلك تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية كما هو مبين في الجدول التالي قائمة الممولين بنسبة 22 %[268].

الدولة	نسبة المساهمة
الولايات المتحدة	% 22
الصين	% 12.005
اليابان	% 8.564
ألمانيا	% 6.090
المملكة المتحدة	% 4.567
فرنسا	% 4.427
إيطاليا	% 3.307
البرازيل	% 2.948
كندا	% 2.734
روسيا	% 2.405

المصدر: الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة

هذه الميزانية تنفقها المنظمة على التصرف الإداري ومختلف البرامج التي تديرها، ويذهب جزء كبير منها إلى مجهودات حفظ السلام التي تتفرد بميزانية خاصة. ولو تمعنا جيدًا في نسب التمويل المعتمدة من قبل كل دولة، لوجدنا أن المنظمة الأممية وقراراتها رهينة بمدى رضا أكبر الممولين لها؛ لذلك من الطبيعي أن نتفهم حجم الضغوط التي تُمارس على هذه المنظمة، وخصوصًا من قبل الولايات المتحدة.

الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة

تنقسم منظمة الأمم المتحدة إلى ستة أجهزة رئيسة:

1) الجمعية العامة للأمم المتحدة.

2) مجلس الأمن.
3) الأمانة العامة للأمم المتحدة.
4) المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
5) محكمة العدل الدولية.
6) مجلس الوصاية (توقفت أعمال مجلس الوصاية في عام 1994 بعد استقلال جمهورية بالاو، وهي جزيرة في المحيط الهادئ تقع شرق الفلبين، مساحتها 459 كم^2).

أولًا: الجمعية العامة للأمم المتحدة

تنقسم الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى ست لجان[(269)]:

اللجنة	اختصاصها
○ لجنة نزع السلاح والأمن الدولي	تختص بنزع السلاح، والتحديات الدولية، وتهديد السلم.
○ اللجنة الاقتصادية والمالية	تختص بالنمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة.
○ اللجنة الاجتماعية والإنسانية والثقافية	تختص بحقوق الإنسان، وتعزيز الحريات وشؤون الأسرة.
○ اللجنة السياسية وإنهاء الاستعمار	تختص بإنهاء الاستعمار، وبعمليات حفظ السلام.
○ لجنة الإدارة والميزانية	تختص بالمسائل الإدارية، وشؤون الميزانية.
○ اللجنة القانونية	تختص بالمسائل القانونية.

ثانيًا: مجلس الأمن

مجلس الأمن أحد أهم أجهزة الأمم المتحدة، فهو يُعتبر الجهاز التنفيذي المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين، ويتكون من 15 عضوًا. الجدول التالي يوضح الدول دائمة العضوية وغير دائمة العضوية [270]:

دول دائمة العضوية	خمس دول ← الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، وبريطانيا، وروسيا، والصين.
دول غير دائمة العضوية	عشر دول ← تُنتخب عن طريق الجمعية العامة مرة كل سنتين.

وتمتاز الدول الخمس دائمة العضوية بامتلاك[271] حق النقض (الفيتو) وهو حق الاعتراض. وقد حظيت بهذا الامتياز؛ بسبب الانتصارات التي حققتها في الحرب العالمية الثانية واعتبارها كانت تمثِّل قوة عسكرية عند تأسيس منظمة الأمم المتحدة.

ثالثًا: الأمانة العامة للأمم المتحدة

يتألف جهاز الأمانة العامة من موظفين دوليين تابعين لمنظمة الأمم المتحدة، وتتولى الأمانة العامة خدمة أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى، ويرأسها الأمين العام، وهو الناطق الرسمي للأمم المتحدة وقائدها الإداري، يُعيّن لخمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة من قبل الجمعية العامة بناء على توصية من مجلس الأمن، ويمكن للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن أن تستخدم حق النقض (الفيتو) في ترشيح المنصب. ومن مهام الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة [272]:

- تنبيه مجلس الأمن إلى أي مسألة يرى أنها تهدد السلم والأمن الدوليين.
- اقتراح القضايا للمناقشة على الجمعية العامة أو الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.
- الاضطلاع بدور الحكم في النزاعات بين الدول الأعضاء.
- إجراء المشاورات والمباحثات مع زعماء العالم وغيرهم.

رابعًا: المجلس الاقتصادي والاجتماعي

هو أحد الأجهزة الرئيسة للأمم المتحدة، فهو يعتبر قلب منظمة الأمم المتحدة، ويتمثل دوره في [273]:

- تعزيز العمل الجماعي من أجل عالم مستدام.
- المنبر الرئيس لتشجيع النقاش والأفكار المبتكرة.
- تنسيق الجهود لتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليًا.
- متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسة، وما يخرج منها.

خامسًا: محكمة العدل الدولية

هي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، وتُعتبر الجهاز الوحيد من بين الأجهزة الستة للأمم المتحدة الذي لا يقع في نيويورك، فمقرها في لاهاي بهولندا. وقد أُنشئت بهدف تسوية الخلافات والنزاعات الدولية بالطرق السلمية. وتتألف المحكمة من 15 قاضيًا، تنتخبهم الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن لمدة تسع سنوات، ويمكن إعادة انتخاب الأعضاء، على أنه لا يسمح بوجود قاضيين يحملان الجنسية نفسها، وفي حال توفي أحد القضاة الأعضاء يتمّ إعادة انتخاب قاضٍ بديل يحمل جنسية المتوفي نفسها، وأعتقد أن هناك

لبسًا بين محكمة العدل الدولية ومحكمة الجنائيات الدولية من حيث التبعية والاختصاص، لذلك وضعنا الجدول التالي ليبين أبرز الفروقات بينهما[274]:

	محكمة العدل الدولية	محكمة الجنايات الدولية
التأسيس	تأسست عام 1945م.	تأسست عام 2002م.
المقر	مدينة لاهاي ـ هولندا	مدينة لاهاي ـ هولندا
التبعية	الجهاز القضائي الرئيس للأمم المتحدة.	هيئة مستقلة عن الأمم المتحدة من حيث الموظفين والتمويل.
الاختصاص	تتولى المحكمة الخلافات والنزاعات القانونية التي تنشأ بين (الدول).	تتولى محاكمة (الأفراد) المتهمين بجرائم (الإبادة) و(الحرب) و(الجرائم ضد الإنسانية)
عدد القضاة	تتألف المحكمة من 15 قاضيًا.	تتألف المحكمة من 18 قاضيًا.

منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة

- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. (الفاو).
- المنظمة العالمية للملكية الفكرية.
- منظمة الصحة العالمية.
- الاتحاد الدولي للاتصالات.
- صندوق النقد الدولي.
- المنظمة البحرية الدولية.
- منظمة الطيران المدني الدولي.
- المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ـ (اليونسكو).
- منظمة السياحة العالمية.
- الاتحاد البريدي العالمي.
- مجموعة البنك الدولي.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- منظمة العمل الدولية.
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

نقد منظمة الأمم المتحدة

رغم الأدوار المهمة التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة في خدمة التنمية المستدامة، ومقاومة الفقر، ونشر التعليم، والرفع من مستوى

المعيشة، ومواجهة آثار التغير المناخي، فإن مدى نجاحها في تجنيب الشعوب ويلات الحرب يمثل معيارًا أساسيًا في تحقيق أهدافها؛ لكن في اعتقادي أن المنظمة الأممية فشلت أو بالأحرى أُفشل عملها في مواجهة عدة ملفات، ولم تتمكن مثلًا من منع حدوث عمليات الإبادة الجماعية في كثير من مناطق العالم، مثل: البوسنة والهرسك عام 1995م، وغزو العراق في 2003م، كما فشلت في فرض حل عادل للقضية الفلسطينية، ولم تتخذ تدابير فعّالة في معالجة الأزمات كالأزمة السورية مثلاً. وهذا النقد يأتي في سياق المطالبة بإدخال إصلاحات على نظامها لا سيما فيما يتعلق بحق النقض (الفيتو) للدول العظمى والكبرى، ناهيك عن خضوع المنظمة الأممية لإرادة وهيمنة الولايات المتحدة على قراراتها ونشاطاتها وفاعليتها.

ثالثًا: منظمة الاتحاد الأوروبي

تعود الجذور الأولى لمنظمة الاتحاد الأوروبي إلى ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد خرجت أوروبا من هذه الحرب بأضرار جسيمة، وهو ما أسهم في ظهور عدة منظمات بهدف العمل المشترك للدول الأوروبية، مثل: (المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي) التي أُنشئت في عام 1948م للتصرف في المساعدات المخصصة لأوروبا، وكذلك المنظمات الإدارية المختصة، مثل: (اتحاد المدفوعات الأوروبي) التي نشأت في 1950م [275].

وفي الخمسينيات من القرن الماضي، وُضع إنتاج الفحم والصلب في فرنسا وألمانيا تحت إدارة مشتركة لمنع حدوث أي نزاع بين البلدين،

وعلى هذا المنوال ظهرت في العام 1957م الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، والجماعة الاقتصادية الأوروبية، وشكلتا مع جماعة الفحم والصلب ما بات يعرف اليوم بالجماعة الأوروبية، وفي عام 1985م تم إنشاء السوق الأوروبية المشتركة [276].

ويعتبر العام 1992م عامًا مفصليًا في تاريخ الاتحاد الأوروبي، حيث تم التوقيع على اتفاقية (ماستريخت) التي تعتبر الاتفاقية المؤسِسة للاتحاد الأوروبي، فبعد سلسلة من المعاهدات الرامية إلى تطوير ما جاءت به هذه الاتفاقية من آليات للعمل المشترك بين الدول الأوروبية، ولد الاتحاد الأوروبي في 2009م بموجب اتفاقية لشبونة التي تم التوقيع عليها في عام 2007م.

ويتألف الاتحاد الأوروبي حاليًا من 27 دولة عضو، ويمتد جغرافيًا على مساحة 3975000 كلم^2، ويتجاوز عدد سكانه 500 مليون نسمة، وله سوق مشتركة وسياسة أمنية ودفاعية موحدة، كما يعتمد اقتصاديًا على عملة (اليورو) التي يستخدمها أغلبية أعضاء الاتحاد [277].

شروط الانضمام لمنظمة الاتحاد الأوروبي

فضلًا عن شرط الانتماء إلى الإقليم الجغرافي الأوروبي، يخضع اكتساب العضوية في الاتحاد إلى شروط أخرى سياسية وتشريعية واقتصادية [278].

1) **الشروط السياسية:**
   - الديمقراطية
   - سيادة القانون
   - حقوق الإنسان
   - احترام الأقليات وحمايتها

2) **الشروط الاقتصادية:** تتمثل في اعتماد اقتصاد السوق.
3) **الشروط التشريعية:** تتمثل في ضرورة تنسيق القوانين المحلية مع الهيكل القانوني الأوروبي.

الهيكل التنظيمي للاتحاد الأوروبي

يعتمد الاتحاد الأوروبي على ثلاثة أجهزة رئيسة هي [279]:

1) **مجلس الاتحاد الأوروبي:** جهاز إداري يمثّل مصالح الدول الأعضاء في الاتحاد.
2) **المفوضية الأوروبية:** تشرف على تنفيذ القوانين المشتركة بوصفها المسؤولة عن حماية الاتفاقيات المبرمة.
3) **البرلمان الأوروبي:** الجهاز الرقابي والاستشاري للاتحاد.

الانتقادات الموجهة إلى الاتحاد الأوروبي

من أبرز الانتقادات المُوجّهة إلى الاتحاد الأوروبي، مبالغته في اعتماد السياسة الاقتصادية الليبرالية، وقد كانت الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت عام 2008، وكذلك أزمة اليونان الاقتصادية من أهم الهزّات التي شهدها الاتحاد. كما يُنتقَد لعدم وجود آلية تخوِّل المواطنين الأوروبيين للتصويت على قراراته بشكل عابر للدول، بالإضافة إلى ذلك تعتبر منطقة الاتحاد الأوروبي منطقة نفوذ للولايات المتحدة، وهو ما يجعلها - دائمًا - أداة بيد واشنطن، وهذا ما جعلها تاريخيًا منطقة صراع على النفوذ مع الدول الكبرى الأخرى كروسيا مثلًا، ولعل الحرب الروسية - الأوكرانية 2022م خير دليل على ذلك.

رابعًا: منظمة جامعة الدول العربية

هـي منظمـة إقليميـة تأسّسـت في 22 مـارس 1945م، عـدد أعضائهـا (22 دولـة)، تجمـع الـدول العربيـة مـن قارتـي آسـيا وإفريقيـا، وتغطـي هـذه الـدول مسـاحة 13,152,650 كـم^2، يسـكنها 430 مليـون شـخص. وللجامعـة العربيـة ميثـاق يتضمـن مبادئهـا، ومـن أهمهـا [280]:

- مبدأ احترام السيادة بين الدول الأعضاء.
- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.
- مبدأ عدم اللجوء إلى القوة في فضّ المنازعات بين الدول الأعضاء.
- مبدأ الحرية في اتباع سياسة خارجية مستقلة عن باقي الدول الأعضاء.

وبحسـب وثيقـة التأسـيس الخاصـة بجامعـة الـدول العربيـة فـإن مـن أبـرز أهدافهـا[281]:

1) المحافظة على استقلال الدول العربية.
2) دفع الاعتداء عن الدول الأعضاء.
3) تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء في شتى المجالات.
4) النظر في شؤون ومصالح الدول العربية.

ويقصـد هنـا بدفـع الاعتـداء عـن الـدول الأعضـاء حسـب ميثـاق جامعـة الـدول العربيـة في المـادة (6)، أنـه إذا وقـع الاعتـداء مـن دولـة خـارج جامعـة الـدول العربيـة فيطلـب توافـق الآراء لدفـع هـذا الاعتـداء، وفي حالـة تعـذّر ذلـك يُصـدر القـرار بموافقـة ثلثـي الـدول الأعضـاء الحاضـرة والمشـاركة في التصويـت، فـإذا كان الاعتـداء مـن إحـدى دول الجامعـة فـلا يدخـل في حسـاب الأغلبيـة صـوت الدولـة المعتديـة[282].

شروط الانضمام والانسحاب وفقدان العضوية

يشترط الانضمام لعضوية الجامعة أن تكون الدولة عربية مستقلة، وأن ترغب في الانضمام إلى جامعة الدول العربية، إلا أن ميثاق مجلس الجامعة لم يحدد كيفية التصويت على قبول طلب الانضمام، أما الانسحاب من العضوية فيشترط فيه إبلاغ مجلس الجامعة بالانسحاب قبل سنة من تنفيذ الانسحاب، وأن تتحمل الدولة المنسحبة جميع الالتزامات المترتبة عن هذا الفعل. ولا يشترط المجلس على الدول المنسحبة إيضاح سبب الانسحاب على أنه يجوز للدولة العضو الانسحاب إذا تغيّر الميثاق، ولم توافق تلك الدولة على هذا التعديل[283].

وقد حدث أن اعترضت بعض الدول العربية على طلب الصومال وجيبوتي الانضمام لجامعة الدول العربية لأن لغتهما الرسمية ليست العربية، وفي نهاية الأمر تم قبول عضويتهما. كما اعترض العراق عام 1961م على طلب الكويت الانضمام لجامعة الدول العربية بدعوى أن الكويت جزء من أراضي العراق؛ لكن هذا الاعتراض لم يمنع قبول عضويتها استنادًا إلى المادة السابعة من ميثاق الجامعة[284].

أما فقدان العضوية؛ بسبب زوال الشخصية القانونية فقد حدث في ثلاث مناسبات؛ حيث فقدت مصر وسوريا العضوية إثر قيام الجمهورية العربية المتحدة بينهما العام 1958م، كما فقد اليمن الشمالي والجنوبي عضويتهما؛ بسبب الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية في العام 1990م؛ لكن في المقابل لم تفقد دولة الكويت عضويتها عام 1990م بعد الغزو العراقي (بسبب فقدان دولة الكويت لسيادتها بالإكراه).

الانتقادات الموجهة لجامعة الدول العربية:

رغم اهتمام جامعة الدول العربية بقضايا التكامل الاقتصادي والتعاون الإقليمي فإنها تتعرض إلى العديد من الانتقادات. وتأتي الدعوة إلى إصلاح هذه المؤسسة وتحديث ميثاقها، بعد فشلها في معالجة العديد من القضايا السياسية، ومنها:

- الفشل في حل الصراع العربي الإسرائيلي.
- الفشل في حل الأزمة السورية.
- الفشل في حل الأزمة الليبية.
- الفشل في حل أزمة اليمن.
- الفشل في حل الأزمة الخليجية.
- الفشل في حل الخلافات بين الدول العربية.
- الفشل في تبني سياسة توافقية.
- سيطرة بعض الدول العربية على قرارات المنظمة.

خامسًا: منظمة مجلس التعاون الخليجي

مجلس التعاون الخليجي منظمة إقليمية عربية ذات أهداف شاملة سياسية، واقتصادية، وعسكرية، وأمنية. تأسست في 25 مايو عام 1981م، وتتكوّن من ستّ دول عربية تطل على الخليج العربي، هي: الكويت، وعُمان، والسعودية، وقطر، والبحرين، والإمارات. وتمتدّ هذه الدول على مساحة 2 مليون و570 ألف كم^2، ويسكنها 52 مليون نسمة[285].

وتقف وراء تأسيس منظمة مجلس التعاون الخليجي جملة من الأسباب المباشرة، منها: قيام الثورة الإسلامية في إيران 1979م، وما

رافقها من شكوك حول سياسات إيران التوسعية تجاه دول الخليج، والحرب العراقية ـ الإيرانية التي امتدت ثماني سنوات، وظهور الحاجة إلى الأمن الجماعي الإقليمي لدول الخليج العربي في ظل ما شهده العالم العربي من انقسام يُعرض مفهوم الأمن القومي العربي للخطر. فقد تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتحقيق عدة أهداف، منها(286):

- تحقيق التنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء.
- توثيق الروابط والصلات بين شعوب الدول الأعضاء.
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة، والزراعة، والتجارة.
- إزالة الحواجز الجمركية، وتشجيع التعاون في القطاع الخاص بين الدول الأعضاء.

النظام الأساسي لمنظمة مجلس التعاون الخليجي

يتألف النظام الأساسي لمنظمة التعاون الخليجي من (اثنتين وعشرين مادة)، يمكن إجمالها في الجدول التالي(287):

المادة	ما ورد فيها
الأولى	نشأة المجلس.
الثانية	مقر مجلس التعاون (الرياض بالمملكة العربية السعودية).
الثالثة	دورية اجتماعات مجلس التعاون.
الرابعة	أهداف مجلس التعاون الأساسية.
الخامسة	عضوية مجلس التعاون.
السادسة	أجهزة مجلس التعاون.
السابعة	المجلس الأعلى بوصفه السلطة العليا لمجلس التعاون.

الثامنة	اختصاصات المجلس الأعلى.
التاسعة	التصويت في المجلس الأعلى.
العاشرة	هيئة تسوية المنازعات التابعة للمجلس الأعلى.
الحادية عشرة	المجلس الوزاري (يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء).
الثانية عشرة	اختصاصات المجلس الوزاري.
الثالثة عشرة	التصويت في المجلس الوزاري (صوت واحد لكل عضو).
الرابعة عشرة	الأمانة العامة.
الخامسة عشرة	اختصاصات الأمانة العامة.
السادسة عشرة	استقلالية الأمين العام.
السابعة عشرة	الامتياز والحصانات.
الثامنة عشرة	ميزانية الأمانة العامة (تساهم فيها الدول الأعضاء بنسب متساوية).
التاسعة عشرة	نفاذ النظام الأساسي.
العشرين	تعديل النظام الأساسي.
الحادية والعشرين	أحكام ختامية.
الثانية والعشرين	إيداع وتسجيل النظام لدى الجامعة العربية والأمم المتحدة.

الهيكل التنظيمي لمنظمة مجلس التعاون الخليجي

يشمل الهيكل التنظيمي لمنظمة التعاون الخليجي على المؤسسات التالية[288]:

- **المجلس الأعلى:** يتكون من قادة الدول الأعضاء.
- **الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى:** تختص بدراسة ما يُحال إليها من المجلس الأعلى، وتضم ثلاثين عضوًا على أساس خمسة أعضاء من كل دولة، يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات.
- **هيئة تسوية المنازعات:** يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة الخلاف.

- **المجلس الوزاري**: يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء، أو من ينوب عنهم من الوزراء. تكون رئاسته للدولة التي تتولى رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى. وتنعقد اجتماعاته العادية كل ثلاثة أشهر.
- **الأمانة العامة**: هي الجهاز المسؤول عن العمل الإداري. وتتألف من أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات؛ قابلة للتجديد مرة واحدة، وخمسة أمناء مساعدين للشؤون السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والأمنية، والقانونية.

الانتقادات الموجهة لمنظمة مجلس التعاون الخليجي

تمكّن مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مدى أربعة عقود من خلق بيئة مناسبة للعمل الإقليمي المشترك، وحتى نكون منصفين فقد تحقق الكثير لدول الخليج العربي وشعوبها في شتى المجالات، حيث تعتبر هذه المنظمة الأفضل من بين المنظمات الإقليمية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي من الناحية الاقتصادية والتجارية والثقافية والاجتماعية؛ لكن في المقابل قوبل عملُ هذه المنظمة بانتقادات عديدة؛ بسبب فشلها في احتواء الخلافات السياسية والاقتصادية وكذلك الحدودية بين أعضائها، ولم تتمكن من منع حدوث الأزمات البينية، وقد تجلّى ذلك في الأزمة الخليجية 2017م بين ثلاث دول أعضاء في المجلس وهي (السعودية والإمارات والبحرين) من جهة و(دولة قطر) من جهة أخرى.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- جميع الأشكال والجداول الواردة في الكتاب من إعداد المؤلف.

1 - بيتر سوتش، جوانيتا إلياس، أسس العلاقات الدولية، ترجمة: أ. د. منير محمود بدوي السيد (المملكة العربية السعودية، النشر العلمي والمطابع بجامعة الملك سعود، 2013م).

2 - جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة غازي القصيبي (المملكة العربية السعودية، مطبوعات تهامة 1984) ص25.

3 - المرجع نفسه ص36.

4 - خالد خميس السحاتي، هيكل النظام الدولي المعاصر بين التعددية والأحادية القطبية: دراسة نظرية، (مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة-المجلدان 38-37، لعامي 2019-2018).

5 - المصدر نفسه.

6 - سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، (بغداد، المكتبة القانونية، 2010م) ص51.

7 - حسن مصطفى بحري، النظم السياسية المقارنة (دمشق، منشورات كلية العلاقات الدولية والدبلوماسية، 2020) ص33

8 - المرجع نفسه.

9 - توفيق بن عبد العزيز السديري، الإسلام والدستور، (نسخة إلكترونية، المكتبة الشاملة) ص53.

10 - الدستور العراقي. من الموقع الرسمي لمجلس النواب https://iq.parliament.iq/

11 - الدستور الدائم لدولة قطر (المادة 52: يتمتع كل شخص مقيم في الدولة إقامة مشروعة بحماية لشخصه وماله، وفقاً لأحكام القانون).

12 - محمد عزيز شكري، كسب الإقليم في القانون الدولي (مقال إلكتروني، الموسوعة العربية)

https://arab-ency.com.sy/ency/details/2438/16

13 - صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، (جامعة بغداد، 1990) ص29.

14 - المصدر نفسه، ص30.

15 - سلماني سالم، عز الدين مسعود (خاصية سيادة الدول، مقال محكّم، سطيف، الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد السادس، العدد الأول، جوان، 2021م)

16 - عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء السابع (لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر).

17 - المصدر نفسه.

18 - د. مأمون مصطفى، قانون المنظمات الدولية، الطبعة الأولى، (1998 -1999م) ص20.

19 - المصدر نفسه، ص22.

20 - مفيد محمود شهاب، المنظمات الدولية (لبنان، دار النهضة العربية ط4، 1984م) ص35.

21 - إبراهيم محسن عجيل، اعتصام الشكرجي، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة (الأردن، مركز الكتاب الأكاديمي، 2014م) ص36.

22 - الموقع الإلكتروني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة

https://www.un.org/ecosoc/ar/documents/publications

23 - المصدر نفسه.

24 - د. حسن زعرور، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات، كلية الإعلام والتوثيق - الجامعة اللبنانية (مقال منشور بمجلة الدفاع اللبناني العدد 25 تموز 1998).

25 - مبروك جنيدي، حركات التحرر الوطني في ظل القانون الدولي العام (الجزائر، مقال محكّم منشور بمجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018).

26 - نسخة طبق الأصل من معاهدة السلام بين هاتوسيليس ورمسيس الثاني (الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة).

27 - د. مرعي علي الرمح، تطور العلاقات الدولية (جامعة بنغازي 2021)، النسخة الإلكترونية

https://www.politics-dz.com/

28 - طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، الجزء الأول. (بغداد، بيت الوراق للطباعة والنشر، 2009) ص14.

29 - المرجع نفسه، ص15.

30 - المرجع نفسه، ص20.

31 - أشرف صالح محمد سيد، أصول التاريخ الأوروبي الحديث (قطر، دار واتا للنشر الرقمي 2009) ص134.

32 – د. جلال يحيى، التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الأولى) مصر، المكتب الجامعي الحديث) ص28.

33 – ويل ديوارانت، قصة الحضارة (لبنان، تونس، المجلد 32، عصر لويس الرابع عشر، ترجمة محمد علي أبودرة) ص177.

34 – دائرة المعارف البريطانية (النسخة الإلكترونية)

https://www.britannica.com/topic/treaties-of-Utrecht

35 – ابتسام محمود، ثامر عزام محمد، الثورة الجليلة 1688 وأثرها على الأوضاع السياسية والاقتصادية في بريطانيا (العراق، "سر من رأى" مجلة علمية محكمة تصدرها جامعة سامراء، المجلد الخامس العدد15 السنة 5 /2009)

36 – دان ليسين الثورة الأمريكية، دوافعها ومغزاها (القاهرة، مؤسسة سجل العرب 1966 الجزء الأول، ترجمة سامي ناشد) ص15

37 – دائرة المعارف البريطانية (النسخة الالكترونية)

https://www.britannica.com/event/French-Revolution

38 – مروان المعشر، 1848، مقال تحليلي (مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، نسخة الكترونية)

https://carnegie-mec.org/2015/01/14/ar-pub-57705

39 – دائرة المعارف البريطانية (النسخة الإلكترونية)

https://www.britannica.com/biography/Gavrilo-Princip

40 – ليون تروتسكي، تاريخ الثورة الروسية، ترجمة أكرم ديري وهيثم دبوري (لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول) ص92.

41 – نيل م هايمان، الحرب العالمية الأولى، ترجمة حسين عويضة (أبو ظبي: كلمة، 2012) ص351.

42 – توماس ادورد لورنس، أعمدة الحكمة السبع، ترجمة محمد نجار (الأردن: الأهلية للنشر، 1998) ص15

43 – د. بسام عبد القادر النعماني، الوطن العربي بعد 100 عام من اتفاقية سايكس بيكو، قراءة في الخرائط (تونس، مركز جامعة الدول العربية، 2016، نسخة الكترونية)

44 – ليون تروتسكي، تاريخ الثورة الروسية، ترجمة أكرم ديري وهيثم دبوري (لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول) ص92

45 – الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية (موقع الكتروني https://www.palquest.org/ar)

46 - عبد المجيد الشناق، مؤتمر باريس للسلام 1919 وأثره على ألمانيا، (مقال محكّم بمجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 48، العدد الثالث، الملحق الأول، 2021).

47 - موقع الأمم المتحدة (مقال عصبة الأمم)

https://www.un.org/ar/about-us/history-of-the-un/predecessor

48 - دائرة المعارف البريطانية (فاشية، نسخة إلكترونية)

https://www.britannica.com/topic/fascism

49 - المصدر نفسه، https://www.britannica.com/event/Nazism

50 - الانهيار الكبير (مقال إلكتروني)

(https://www.history.com/topics/great-depression/great-depression-history

روجع يوم 2023-9-17).

51 - الحرب العالمية الثانية (موقع إلكتروني
https://www.history.com/topics/world-war-ii/world-war-ii-history
روجع يوم 2023-9-17).

52 - أ.ج.ب تايلور، أصول الحرب العالمية الثانية، ترجمة مصطفى كمال خميس (مصر: الهيئة العامة للمطابع بمصر، 1990) ص39.

53 - ريمون كارتييه، الحرب العالمية الثانية (لبنان، مؤسسة نوفل 1983) ص375.

54 - روبرت جيه ماكمان، الحرب الباردة، ترجمة محمد فتحي خضير، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014) ص12-18.

55 - د. محمد حسن الباشا، الحرب الباردة وظهور الأحلاف في أوروبا، (مجلة دراسات في التاريخ والحضارة، المجلد الثاني، لسنة 2022)، ص35.

56 - موقع الأمم المتحدة (مقال بعنوان: سبعون عامًا من عمر الأمم المتحدة)
https://www.un.org/ar/chronicle/article/20408

57 - إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991) ص14-25.

58 - حمزة المصطفى، هل العلاقات الدولية علم قائم بذاته؟ (مجلة سياسات عربية، عدد25، 2017) ص94.

59 - حال العلوم السياسية والعلاقات الدولية في العالم العربي، ندوة نظمها المركز العربي

للأبحاث ودراسة السياسات، ص18-19، أكتوبر 2021م.
https://www.dohainstitute.org/ar/Events/The-State-of-Political-Science-and-International-Relations-in-Arab-Countries/Pages/index.aspx

60 - حمزة المصطفى، هل العلاقات الدولية علم قائم بذاته؟ (مرجع سابق) ص95.

61 - المرجع نفسه، ص 95.

62 - منال جرود، النظرية المثالية في العلاقات الدولية. (الموسوعة السياسية، موقع إلكتروني (/https://political-encyclopedia.org

63 - المرجع نفسه.

64 - انطونيه جوتليب، حلم العقل: تاريخ الفلسفة من عصر اليونان إلى عصر النهضة، ترجمة محمد طلبة نصار (المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي للنشر، 2017) ص198.

65 - ألكسندر موسلي، فلسفة جان لوك السياسية (مقال بالموسوعة الفلسفية)

https://iep.utm.edu/locke-po/

66 - المرجع نفسه.

67 - سعد حقي، مبادئ العلاقات الدولية (بغداد: المكتبة القانونية، 2010) ص85.

68 - المرجع نفسه.

69 - والتر روسيل، نهاية عصر ويلسون: لماذا فشلت الليبرالية الدولية؟ (مركز الدراسات العربية الأوراسية، مقال إلكتروني)

https://eurasiaar.org/article/why-did-liberal-internationalism-fail/

70 - ألكسندر موسلي الواقعية في العلاقات الدولية، موسوعة ستانفورد للفلسفة
https://iep.utm.edu/polreal/

71 - المرجع نفسه.

72 - أحمد نوري النعيمي، البنيوية العصرية في العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، العدد46، سنة 2013م، ص39-72.

73 - د. أحمد وهبان، النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر: دراسة تقويمية. (مصر: المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية، نسخة إلكترونية) - https://esalexu.journals.ekb.eg/

74 - ألكسندر موسلي، الواقعية في العلاقات الدولية (مرجع سابق).

75 - ليو شتراوس، تاريخ الفلسفة السياسية، ترجمة محمود سيد أحمد (مصر: المجلس الأعلى للثقافة 2005)، ج1، ص435.

76 - المرجع نفسه، ص437.

77 - المرجع نفسه، ص437.

78 - منعم خميس مخلف، الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية: الافتراضات والتصنيفات والأسس. (مجلة دراسات دولية، العدد59) ص214.

79 - سعد حقي، مبادئ العلاقات الدولية (بغداد: المكتبة القانونية، 2010م) مرجع سابق، ص92.

80 - المرجع نفسه

81 - الموقع الرسمي لحلف شمال الأطلسي https://www.nato.int/

82 - خليفي رابح، الواقعية في العلاقات الدولية (الجزائر: مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد الأول، العدد الأول، 2017م) ص22- 29.

83 - دائرة المعارف البريطانية https://www.britannica.com/biography/Karl-Marx

84 - يمنى طرف الخولي، ركائز في فلسفة السياسة (المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي 2017) ص36

85 - كارل ماركس، رأس المال: نقد الاقتصاد السياسي (موسكو: دار التقدم، 1985) ص37

86 - أحمد زاوي، رشيد مياد، المدرسة الماركسية وتفسيرها للظاهرة التاريخية (مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، المجلد الأول، العدد2 أكتوبر 2020)

87 - المرجع نفسه

88 - المرجع نفسه

89 - غازي الصوراني، الفلسفة الماركسية، الحوار المتمدن، العدد 6826، مقال إلكتروني: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=710417

90 - يمنى طرف الخولي، ركائز في فلسفة السياسة (المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي، 2017م) ص43.

91 - المرجع نفسه.

92 - عبد القادر نعناع، الرؤية الماركسية للعلاقات الدولية الراهنة (المملكة المتحدة: مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، مقال إلكتروني) https://www.falsharq.com/

93 – المرجع نفسه.

94 – جـون هوبسـون، أرشـيف الماركسـيين علـى الإنترنـت. https://www.marxists.org/arabic/index.htm

95 – غياث نعيسة، الفهم الماركسي للإمبريالية اليوم (الحوار المتمدن-العدد: 3235 ، 2011م)

96 – المرجع نفسه.

97 – حسن محمود جابر، التنظير الماركسي في العلاقات الدولية (الموسوعة السياسية، موقع إلكتروني)

https://political-encyclopedia.org/dictionary/

98 – المرجع نفسه.

99 – جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة د. وليد عبد الحي (لبنان/الكويت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985م) ص170.

100 – عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،2007م) ص 191 – 192.

101 – عماد شقيري، مقاربة ماركسية للعلاقات الدولية، (الحوار المتمدن-العدد: 1723، 2006م).

102 – دائرة المعارف البريطانية https://www.britannica.com/topic/dependency-theory

103 – المرجع نفسه.

104 – مارتن غريفيش، وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسيّة في العلاقات الدوليّة، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج العربي،2008م)، ص118.

105 – المرجع نفسه.

106 – د طارق البيطار، النظرية الماركسية...ماذا قدمت للبشرية؟ (مقال إلكتروني على موقع ساسة

/https://www.sasapost.com/opinion/marxism-and-international-relations

107 – عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة (مرجع سابق) ج1، ص210

108 – المرجع نفسه ج2 ص758

109 – أحمد حامد، الفرق بين الاشتراكية والشيوعية (مقال الكتروني بموقع ملتقى الباحثين

السياسيين العرب، مؤرشف بأرشيف الانترنت)
https://web.archive.org/web/20210414180433/https://arabprf.com/?p=3349

110 - المرجع نفسه.

111 – Alexander Wendt, Social Theory of International Politics, Cambridge University Press, New York, 1999.

112 - حنان دريسي، النظرية البنائية في العلاقات الدولية (الجزائر، مجلة مدارات سياسية، المجلد الخامس، العدد الثاني، سنة 2021م) ص239.

113 - المرجع نفسه.

114 - أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية (العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007) ص431.

115 - خالد المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الثلاثون، العدد الثاني، 2014م)

116 - دائرة المعارف البريطانية
https://www.britannica.com/biography/Wilhelm-Wundt

117 – Barry Buzan, The Evolution of International Security Studies, Cambridge UniversityPress, New York, 2009.

118 - وائل خان، النظرية البنائية في العلاقات الدولية (مقال إلكتروني منشور بموقع الموسوعة السياسية)

https://political-encyclopedia.org/dictionary/

119 - المرجع نفسه.

120 - بيتر سوتش، جوانيتا إلياس، أسس العلاقات الدولية، ترجمة أ. د. منير محمود بدوي السيد (المملكة العربية السعودية، النشر العلمي والمطابع بجامعة الملك سعود، 2013م).

121 - المرجع نفسه.

122 - خليل العناني، ماذا تعني إقالة تيلرسون للمنطقة؟، العربي الجديد، 16 مارس 2018م.

123 - سياقات إقالة تيلرسون وتداعياتها، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، 14 مارس 2018م.

https://studies.aljazeera.net/ar/article/605

124 - إبراهيم غرايبة، كوريا الشمالية في مرحلة انتقالية: التحولات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية، مركز الجزيرة للدراسات، عرض كتاب. 2013م.
https://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2013/11/2013117102527377797.html

125 – جاد مصطفى البستاني، محمد السيد محمد، محمد نبوي مصطفى، المقومات السياسية لكوريا الجنوبية وتحدياتها. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية. https://democraticac.de/?p=68852

126 – د. ريهام باهي، دور القوى المتوسطة والإقليمية في ظل تحولات النظام الدولي. (مصر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2022) نسخة إلكترونية: https://acpss.ahram.org.eg/News/17722.aspx

127 – د. علي الدين هلال، الدراسات الإقليمية في مراحل التحول (مصر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، نسخة إلكترونية:

https://acpss.ahram.org.eg/News/16895.aspx

128 – المرجع نفسه.

129 – د. علي الدين هلال، الدراسات الإقليمية في مراحل التحول (مرجع سابق).

130 – ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية (لبنان: دار الكتاب العربي، 1958) ص56.

131 – الطيب البدري، النظم الإقليمية والإقليمية الجديدة: إطار مفاهيمي (السودان: مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين. المجلد15، العدد الثاني، 2020م).

132 – أحمد قاسم حسين، الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي. (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) ص26.

133 – أمين علي عزام، عادل تركي القاضي، النظام الإقليمي العربي في ظل التحولات الدولية: الواقع والتحديات والمستقبل (قطر: مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد48، العدد الرابع، سنة 2021م) ص484.

134 – جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات (مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع) ص10.

135 – روبرت جيه ماكمان، الحرب الباردة: مقدمة قصيرة جدًا، ترجمة محمد فتحي خضر (المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي للنشر) ص62.

136 – علي الجرباوي، الرؤى الإستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن. (قطر: سياسات عربية، مارس 2018).

137 – جمال محمد سليم، دراسة نقدية لنظرية القوة في العلاقات الدولية. (مصر، الجامعة

البريطانية: مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد18، أبريل، 2023م)

138 - بيتر سنجر، هيجل مقدمة قصيرة جدًا، ترجمة: محمد إبراهيم السيد (المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي للنشر،2017م) ص41

139 - ليو شتراوس، تاريخ الفلسفة السياسية (مرجع سابق) ج2، ص482.

140 - د. أحمد مشعان نجم، مكانة الدولة وعلاقتها بمفهوم القوة في العلاقات الدولية (العراق: مجلة العلوم السياسية–جامعة بغداد، العدد53، سنة 2017).

141 - المرجع نفسه.

142 - جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، (مرجع سابق) ص141.

143 - د. منير محمود بدوي، مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع (مجلة دراسات مستقبلية، العدد الثالث، يوليو، 1997م).

144 - عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة (مرجع سابق) ج2 ديبلوماسية، ص658.

145 - جوزيف ناي، مستقبل القوة، ترجمة أحمد عبد الحميد نافع (مصر: المركز القومي للترجمة، 2015م) ص107.

146 - المرجع نفسه.

147 - روبيرت سميث، جدوى القوة: فن الحرب في العالم المعاصر، ترجمة مازن جندلي (لبنان/الإمارات: الدار العربية للعلوم ناشرون، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم) ص18.

148 - جوزيف ناي، مستقبل القوة، ترجمة أحمد عبد الحميد نافع، (مرجع سابق)، ص18.

149 - مواجهة الصين والولايات المتحدة الأمريكية في تايوان ومستقبل النظام العالمي (أفغانستان: مركز الدراسات الإستراتيجية والإقليمية، الإصدار 390، سنة 2022)، https://csrskabul.com/ar/?p=3882

150 - عبيد الحليمي، تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية المعاصرة، المركز الديمقراطي العربي، (نسخة إلكترونية https://democraticac.de/?p=67404)

151 - المرجع نفسه.

152 - د. عادل عنتر علي زعلوك، التطور المنهجي لمفهوم القوة في العلاقات الدولية: دراسة مسحية في الأدبيات المعاصرة (مصر: المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، الإسكندرية، المجلد الثامن، العدد16، يوليو 2023م) ص252.

153 - أمال يوسفي، العقوبات الاقتصادية الدولية في إطار نظام الأمم المتحدة، (الجزائر: مجلة

القانون الدولي والتنمية، العدد الثاني، 2013م) ص101.

154 - طارق الخير، فصل الحوافز الاقتصادية في الموسوعة العربية https://arab-ency.com.sy/ency/details/3336/8

155 - جوزيف ناي، هل تحلّ القوة الاقتصادية محل القوة العسكرية؟ (مقال منشور في موقع project syndicate)

https://www.project-syndicate.org/commentary/has-economic-power-replaced-military-might/arabic

156 - لورد حبش، الهيمنة في العلاقات الدولية: مراجعة للمفهوم في ضوء الحالة الأمريكية (قطر: سياسات عربية، العدد48، يناير2021).

157 - المرجع نفسه.

158 - علي الجرباوي، الرؤى الإستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن. (مرجع سابق)

159 - المرجع نفسه.

160 - المرجع نفسه.

161 - مصطفى علوي، القطب المنفرد: الولايات المتحدة الأمريكية والتغير في هيكل النظام العالمي (مصر: المركز العربي للبحوث والدراسات) نسخة إلكترونية http://www.acrseg.org/36519

162 - محمد قاسم هادي، مكانة القوة الذكية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، (العراق: مجلة العلوم السياسية-جامعة بغداد، العدد54، سنة 2018م) ص373

163 - د. فاضل عبد علي حسن، دراسة في القطبية الدولية ورسم ملامح النظام الدولي الجديد (العراق: مجلة دراسات دولية، العدد85، سنة 2021م) ص163.

164 - أحمد مشعان نجم، توازن القوى الدولي وتوازن القوى الإقليمي: دراسة نظرية تحليلية (العراق: قضايا سياسية، 2018م، العدد 51) ص407

165 - أحمد يوسف محمد عبد النبي، تطور مفهوم وتطبيقات توازن القوى في النظام الدولي (مجلة السياسة الدولية، العدد220، أبريل 2020)

166 - إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، (مرجع سابق ص328.

167 - المرجع نفسه.

168 - المرجع نفسه.

169 - أسامة عبد الفتاح السيد أبوعلي، تأثير سباق التسلح بين القوى الكبرى على الأمن العالمي منذ عام 2014 (مصر: المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والسياسية، العدد16، يوليو 2023م) ص665.

170 - د. زكريا فواز، الأسس الاقتصادية للقوة العسكرية: دراسة في فكر آدم سميث، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد33، سنة 2000م.

171 - قاموس بنغوين للعلاقات الدولية (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004م) ص174.

172 - عبد الرحمن سعد الكواري، مفهوم إستراتيجية الردع في سياق الأمن الدولي (مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية: سنة 2021م) نسخة إلكترونية https://www.hnjournal.net/2-11-13/

173 - المرجع نفسه.

174 - المرجع نفسه.

175 - أزمة الصواريخ الكوبية، موسوعة الجزيرة https://www.aljazeera.net/encyclopedia

176 - قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، (مرجع سابق)، ص46.

177 - الدكتور أحمد علو، سباق التسلّح الدولي بين هواجس الأمن والطموح السياسي والمصالح الاقتصادية، (لبنان: مجلة الجيش، العدد253، سنة 2006م).

178 - المرجع نفسه.

179 - معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام https://www.sipri.org/databases/

180 - جميلة خويدمي، حورية ساعو، الحرب والسلم في العلاقات الدولية: دراسة مقارنة بين الإسلام والغرب (تركيا: مركز المجدد للبحوث والدراسات) نسخة إلكترونية: https://almojaded.com/2021/10/05/war-and-peace-in-international-relations/

181 - المرجع نفسه.

182 - المرجع نفسه.

183 - المرجع نفسه.

184 - المرجع نفسه.

185 - ميثاق الأمم المتحدة https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

186 - هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، الأردن: 2010م، ص107.

187 - موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر https://www.icrc.org/ar/doc/war-and-law/treaties-customary-law/geneva-conventions/overview-geneva-conventions.htm

188 - المرجع السابق.

189 - المرجع السابق.

190 - عبد القادر نعناع، العلاقة التبادلية بين القوة والحرب في النظام الدولي (لندن: مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، 2015م) ص7.

191 عبد المجيد السخيري، قوس فلسفي: أشكال وأنواع الحروب (الحوار المتمدن، العدد7253، سنة2022م) نسخة إلكترونية: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=756500

192 - المرجع نفسه.

193 - المرجع نفسه.

194 - المرجع نفسه.

195 - محمد محمود منطاوي، الحروب الأهلية وآليات التعامل معها وفق القانون الدولي (مصر: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2015م) ص19.

196 - الأمم المتحدة، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: https://www.un.org/ar/conferences/npt2020/background

197 - حسن لافي، الحرب الاستباقية.. حرب 1967 نموذجاً، (مقال بصحيفة الحدث الإلكترونية).

198 - عمر محمود، الحرب الإلكترونية في القانون الدولي والإنساني. (دراسات: علوم الشريعة والقانون، المجلد46، العدد الثالث، سنة 2019م) ص134.

199 - المرجع نفسه.

200 - سمية أوشن، نحو حماية الأمن البيولوجي العالمي في ظلّ التحولات الجيوسياسية الجديدة، (الجزائر: المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد العاشر، العدد الثالث، 2021م) ص230.

201 - ممدوح مبروك، قراءة في تاريخ الحروب البيولوجية، (مؤسسة الفكر العربي: دورية أفق الإلكترونية).

202 - المرجع نفسه.

203 - أحمد طه الغندور، الحرب الشاملة (المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية) مقال إلكتروني https://democraticac.de/?p=62011

204 - Donald Stoker: Why America Loses Wars (Cambridge University Press) p15.

205 - الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة https://www.un.org/ar/about-us/un-charter

206 - الموقع الرسمي للأمم المتحدة https://www.un.org

207 - هشام العيسمي، الحياد في القانون الدولي (الحوار المتمدن، العدد 5735، لسنة 2017م).

208 - الموقع الرسمي للأمم المتحدة https://www.un.org

209 - عامر ماجد العجمي، الحياد والمتغيرات الدولية في ظل الأمم المتحدة (البحرين: مجلة القانونية، العدد11، سنة 2022م).

210 - محمد عزّت فاضل، الحياد الدائم والعولمة، أسامة طه حسين، (مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد الثالث، العدد الثاني، ص163).

211 - المرجع نفسه.

212 - المرجع نفسه.

213 - المرجع نفسه.

214 - اتفاقية لاهاي بشأن حقوق وواجبات الدول المحايدة والأشخاص المحايدين في حالة الحرب البرية. (أكتوبر 1907)
https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/62tc8a.htm

215 - المرجع نفسه.

216 - محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم المعرفة (الكويت، العدد السابع، 1978م). ص85.

217 - المرجع نفسه.

218 - المرجع نفسه.

219 - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة:
https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/

220 – المرجع نفسه.

221 – المرجع نفسه.

222 – الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة (مرجع سابق).

223 – الموقع الرسمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان https://www.ohchr.org/ar/ohchr_homepage

224 – المرجع نفسه.

225 – الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة: https://www.un.org

226 – المرجع نفسه.

227 – الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للهجرة https://www.iom.int/about-migration

228 – المرجع نفسه.

229 – المرجع نفسه

230 – الموقع الرسمي للأمم المتحدة https://www.un.org/ar/observances/migrants-day

231 – تقرير الهجرة في العالم لعام 2020م، موقع المنظمة الدولية للهجرة .

232 – إعلان التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي لعام 1994م، وإعلانه التكميلي لعام 1996م، وثائق منظمة الأمم المتحدة https://www.un.org/ola/

233 – الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، مكتبة حقوق الإنسان، جامعة مينيسوتا، http://hrlibrary.umn.edu/arabic/ICSFT.html

234 – قرار مجلس الأمن رقم 1566 لعام 2004 حول التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان من جراء الأعمال الإرهابية https://undocs.org/ar/S/RES/1566 2004

235 – المرجع نفسه.

236 – قرار الجمعية العامة لسنة 2006 (288/60) حول إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

https://daccess-ods.un.org/tmp/6156080.36518097.html

237 – المرجع نفسه.

238 – طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، (العراق: بيت الوراق للنشر والتوزيع،

2011م)، الجـزء الثانـي، ص597.

239 - ميثاق الأمم المتحدة https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

240 - المرجع نفسه.

241 - الموقـع الرسـمي لمنظمـة الأمم المتحـدة https://www.un.org/ar/observances/democracy-day

242 - المرجع نفسه.

243 - دون إيبرلـي، نهوض المجتمـع المدنـي العالمـي، بنـاء المجتمعـات والـدول مـن أسـفل إلـى أعلـى، ترجمـة لميـس فـؤاد اليحيـى (الأردن: الأهليـة للنشـر والتوزيـع، الطبعـة الأولـى، 2011م) ص245.

244 - بالأرقام.. «الحلم الصيني» يساهم في تعافي الاقتصاد العالمي، (وكالة الأنباء الصينية) http://arabic.news.cn/20221201/13fd0a677fa0453bacf29feef6be5ee2/c.html

245 - الموقـع الرسـمي لمنظمـة الأمم المتحـدة https://www.un.org/ar/global-issues/climate-change

246 - المرجع نفسه.

247 - موقـع برنامـج الأمم المتحـدة الإنمائـي https://www.undp.org/ar/arab-states/blog/qamws-hwl-mstlhat-almnakh-dlyl-ywmy-ltghyr-almnakh

248 - اتفاقيـة الأمم المتحـدة الإطارية بشـأن تغيـر المنـاخ: موقـع الأمم المتحـدة الرسـمي الخـاص بالتغيـر المنـاخي http://unfccc.int/resource/docs/convkp/convarabic.pdf

249 - اتفاقية باريس بشأن التغير المناخي https://unfccc.int/sites/default/files/arabic_paris_agreement.pdf

250 - المرجع نفسه.

251 - الموقـع الرسـمي لمنظمـة الأمم المتحـدة https://www.un.org/ar/climatechange/reports

252 - المرجع نفسه.

253 - الموقع الرسمي لمكتب الأمم المتحدة بجينيف https://www.ungeneva.org/ar/about/league-of-nations/background

254 - الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة.

255 - بـن محـي الديـن إبراهيـم، الآليـات الأمميـة في الحـد مـن التسـلح ونـزع السـلاح (الجزائـر،

مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية العدد الثالث، سنة 2016م) ص71.

256 – الموقع الرسمي لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. https://www.files.ethz.ch/isn/92883/Full-text_AR.pdf

257 – د. مأمون مصطفى، قانون المنظمات الدولية (الطبعة الأولى، 1999-1998) ص13.

258 – الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة (مكتب الأمم المتحدة في جينيف)

https://www.ungeneva.org/ar/about/league-of-nations/overview

259 – الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة https://www.un.org/ar/about-us/history-of-the-un

260 – مفيد محمود شهاب، المنظمات الدولية (مصر: دار النهضة العربية) ص34.

261 – د. هبة محمد العيني، و د. مصطفى كافي، و د. خالد رسلان، المنظمات الدولية والإقليمية، (عمان، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016م) ص55.

262 – غراهام إيفانز وجيفري نويمان، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004م) ص363.

263 – د. محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي (لبنان: مطابع الأمل)ص91.

264 – مفيد محمود شهاب، المنظمات الدولية (مرجع سابق) ص72.

265 – ديباجة ميثاق الأمم المتحدة (الموقع الرسمي).

266 – الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

267 – انترريجيونال للتحليلات الإستراتيجية، لماذا تتراجع فاعلية الأمم المتحدة في تنظيم التفاعلات العالمية؟ (مقال إلكتروني) https://www.interregional.com/

268 – الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة https://www.un.org/ar/

269 – المرجع نفسه.

270 – المرجع نفسه.

271 – المرجع نفسه.

272 – المرجع نفسه.

273 – الموقع الرسمي لمحكمة العدل الدولية https://www.icj-cij.org/ar

274 – مكتبة داغ هامارشولد https://research.un.org/ar/docs/law/courts

275 – د. هبة محمد العيني، و د. مصطفى كايف، و د. خالد رسلان، المنظمات الدولية والإقليمية، (مرجع سابق) ص153.

276 – المرجع نفسه.

277 – الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي https://www.eeas.europa.eu/search_ar

278 – جاد عماد، الاتحاد الأوروبي: تطور التجربة، مجلة السياسة الدولية، عدد 161 (مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005م).

279 – الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي (مرجع سابق).

280 – د. هبة محمد العيني، و د. مصطفى كايف، و د. خالد رسلان، المنظمات الدولية والإقليمية، (مرجع سابق) ص169.

281 – الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية http://www.lasportal.org/ar/Pages/default.aspx

282 - المرجع نفسه.

283 – ميثاق جامعة الدول العربية، موقع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) / www.alecso.org/nnsite/images/2016files/2017-02-22-12-54.pdf

284 – المرجع نفسه.

285 – د. بدر عواد برغش، نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية 1981، (مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد الثالث، العدد الخامس) ص236.

286 – الموقع الرسمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية https://www.gcc-sg.org/

287 – المرجع نفسه.

288 – المرجع نفسه.